جوان 2019

الجمهوريّة التونسيّة
وزارةالصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة
وحدة التصرّف في ميزانيّة الدولة حسب الأهداف

التقرير السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2018

الفهرس

1 المحورالأول:التقديمالعام 4

1.1 تقديمعاملأهمجوانبنشاطالوزارةخلالسنة 2017 4

1.2 تنفيذميزانيةالوزارةلسنة 2018 8

1.2.1 تنفيذميزانيةالوزارةلسنة 2018 حسبطبيعةالنفقة (بحساباً د) 8

1.2.2 تنفيذميزانيةالوزارةلسنة 2017 حسبالبرامج (بحساباً د) 9

2 المحورالثاني: برنامجالصناعة: 12

2.1 التقديمالعاملبرنامجالصناعة: 12

2.2 تقديمعاملللانجازاتالاستراتيجيةالخاصةببرنامجالصناعة: 14

2.3 نتائجالأداءوتنفيذميزانيةبرنامجالصناعةلسنة 2018: 18

2.3.1 تقديملتنفيذميزانيةبرنامجالصناعةلسنة 2018: 18

2.3.2 -تقديملنتائجالقدرةعلىالأداءوتحليلها: 22

2.4 التوجهاتالمستقبليةلتحسينالاداء: 30

3 المحورالثالث:برنامجالطاقة 33

3.1 التقديمالعاملللبرنامج 33

3.2 تقديمعاملللإنجازاتالإستراتيجيةالخاصةبالبرنامج 34

3.2.1 أهمالإصلاحاتوالأهدافالإستراتيجيةالتيتمتحقيقها 34

3.2.2 أهمالإنجازاتوالأنشطةوالمشاريعالكبرىالتيتمالقيامبهالتحقيقأهدافالبرنامجوعلاقتهابالنفقاتالتيتمتنفيذهاعلىمستوىبرنامجالطاقة 36

3.3 نتائجالقدرةعلىالأداءوتنفيذميزانيةالبرنامجلسنة2018 43

3.3.1 تقديملتنفيذميزانيةالبرنامج 43

3.3.2 تقديملنتائجالقدرةعلىالأداءوتحليلها 46

3.4 تحليلوتفسيرالنّتائجالّتيتمّتحقيقهامقارنةبتقديراتسنة2018 52

3.5 التّوجّهاتالمستقبليةلتحسينالأداء 54

4 المحورالرابع :برنامجالمناجم 57

4.1 التقديـــــمالعـــاملللبرنامج 57

4.2 تقديمعاملللإنجازاتالاستراتيجيةالخاصةبالبرنامج 59

4.3 نتائجالقدرةعلىالأداءوتنفيذميزانيةالبرنامجلسنة 2018 71

4.3.1 . تقديملتنفيذميزانيةالبرنامج 71

4.3.2 تقديملنتائجالقدرةعلىالأداءوتحليلها 72

4.4 التّوجّهاتالمستقبليةلتحسينالأداء 75

أهمالإشكالياتوالنقائص 75

التدابيروالأنشطةوالتدخلاتلتحسينالأداء 76

5 المحورالخامس: برنامجالقيادةوالمساندة (الصناعة) 82

5.1 التقديـــــمالعـــاملللبرنامج: 82

5.1.1 هيكلةالبرنامج: 82

5.1.2 استراتيجيةالبرنامج 83

1-1- أهدافومؤشراتقياسالأداءلبرنامجالقيادةوالمساندة: 83

5.2 تقديمعاماللإنجازاتالإستراتيجيةالخاصةبالبرنامج : 84
5.3 نتائجالقدرةعلىالأداءوتنفيذميزانيةالبرنامجلسنة 2018 : 85
5.3.1 تقديملتنفيذميزانيةالبرنامج: 85
5.3.2 تقديملنتائجالقدرةعلىالأداءوتحليلها: 88
6 المحورالسادس :برنامجالقيادةوالمساندة (الطاقةوالمناجم).... 98
6.1 التقديـــــمالعـــاملللبرنامج: 98
6.1.1 هيكلةالبرنامج: 98
6.1.2 إستراتجيةالبرنامج: 99
6.2 تقديمعاماللإنجازاتالإستراتيجيةالخاصةبالبرنامج : 99
6.3.2 تقديملنتائجالقدرةعلىالأداءوتحليلها: 103

1 المحور الأول:التقديم العام

1.1 تقديم عام لأهم جوانب نشاط الوزارة خلال سنة 2018

يحظى قطاع الصناعةوالطاقة والمناجم أهمية بالغة في دعم السياسات الاقتصادية والاجتماعية لما يلعبه من دور مهم في دفع التنمية وتوفير الموارد المالية سواء من العملة الصعبة أو من المداخيل لميزانية الدولة وإحداث مواطن الشغل وتوفير الخدمات لكل القطاعات الأخرى.

لكن ونظرا لما تواجهه بلادنا في هذه المرحلة من رهانات سياسية واجتماعية وخاصة اقتصادية وتحديات جسيمة حرصت الوزارة خلال سنة 2018 على مواصلة إنجاز الإصلاحات التي تم الشروع بها والانطلاق في مشاريع جديدة تأخذ بعين الاعتبار تحديات ورهانات المرحلة.

وتجدر الملاحظة أنه تبعا لصدور الأمر الحكومي عدد 772 لسنة 2018 المؤرخ في 20 سبتمبر 2018 والمتعلق بإلحاق هياكل بوزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة تم إلحاق برامج الطاقة والمناجم وبرنامج القيادة والمساندة الخاصة بوزارة الطاقة والمناجم سابقا بوزارة الصناعة وسيتم خلال هذا التقرير التطرق إلى انجازاتها.

- **بالنسبة لبرنامج الصناعة :**

سجلالاقتصاد الوطني نسبة نمو تقدّر بـ 2.6% خلال الثلاثي الثالث من سنة 2018 مقارنة بـ 2.1% خلال نفس الفترة من سنة 2017. وارتفعت الصادرات بـ 19.1% مقابل 18.1% خلال سنة 2017.

كما سجّل ارتفاع طفيف بـ 0.3% في قيمة الاستثمارات المصرح بها في القطاع الصناعي (3537,1 م.د سنة 2018 مقارنة بـ 3526.6 م.د سنة 2017)على المستوى الوطني، مع ارتفاع بـ 1.3% في الاستثمارات الصناعية بالمناطق الداخلية. من المتوقع أن تمكن جملة الاستثمارات المصرح بها من إحداث 62548 موطن شغل إضافي أي بارتفاع يصل إلى 12.7% مقارنة بسنة 2017.

المبادلات التجارية خلال سنة 2018:

شهدت صادرات القطاع الصناعي خلال سنة 2018 ارتفاعا قدّر بنسبة 19% لتبلغ ما يناهز 37 ألف مليون دينار مقابل 31 ألف مليون دينار خلال سنة 2017. وبذلك تساهم الصادرات الصناعية بـ 90% من القيمة الجمليّة للصادرات. وقد جاءت هذه النتيجة بفضل مساهمة جميع القطاعاتكما هو مبين بالجدول التالي:

	نسبة تطور الصادرات مقارنة بسنة 2017%
الصناعات الميكانيكية والكهربائية	14.1
صناعة النسيج والملابس	17.8
صناعة الجلد والأحذية	22.7
الصناعات الغذائية	54.3

تطور نسبة الصادرات الصناعية حسب القطاعات

في المقابل تطورت واردات الصناعات المعملية بنسبة 16.9% لترتفع من 40.4 ألف مليون دينار سنة 2017 إلى 47.2 ألف مليون دينار نتيجة للارتفاع قيمة التوريد في كل القطاعات وخاصة صناعات النسيج والملابس والصناعات الكيميائية والصناعات الميكانيكية والكهربائية على التوالي بـ 15.5%و19.4%و17.6%. وبذلك بلغت نسبة تغطية الواردات بالصادرات الصناعية 78%خلال سنة 2018 مقابل 77%خلال سنة 2017.

الاستثمارات المصرح بها خلال سنة 2018:

ارتفع عدد المؤسسات الصناعية المعلن عن تكوينها لدى الشباك الموحد لوكالة النهوض بالصناعة والتجديد بـ 22.2% ليبلغ 1036 مؤسسة مقارنة بـ 848 مؤسسة تمّ إحداثها خلال سنة 2017.

وتمّ تسجيل ارتفاع في حدود 0.3% مقارنة بسنة 2018 في قيمة الاستثمارات المصرح بها في القطاع الصناعي. ويعود هذا النمو البطيء للقطاع إلى تراجع نسق الاستثمار بقطاعات الصناعات الغذائية ومواد البناء والخزف والبلور والنسيج والملابس.

تطور الاستثمارات المصرح بها حسب القطاعات

	نسبة التطور % مقارنة بسنة 2017
الصناعات المختلفة	+33.2%
الصناعات الميكانيكية والكهربائية	+18.2%
الصناعات الكيميائية	+11.1%
صناعة الجلود والأحذية	+191 %
قطاعات الصناعات الغذائية	-13 %
مواد البناء والخزف والبلور	- 11.7%
النسيج والملابس	-49.2%

التشغيل

تطور عدد مواطن الشغل في قطاع الصناعات المعملية بنسبة 2,2 % وذلك عبر إحداث 13.701 موطن شغل إضافي ليبلغ بذلك عدد المشتغلين بالقطاع 647 ألف خلال سنة 2018 مقابل 633 ألف لسنة 2017. بذلك تبلغ مساهمة الصناعات المعملية في التشغيل 18.7% من جملة عدد الناشطين المشتغلين.

➢ بالنسبة لبرنامج الطاقة :

- في مجال استكشاف وإنتاج المحروقات :

سجل الإنتاج الوطني من الطّاقة الأوّلية لسنة 2018 تراجعا بنسبة 3.4% مقارنة بسنة 2017، إذ تقلص إنتاج النّفط الخام بنسبة 1.8 % و تراجعإنتاج الغاز الطبيعي بنسبة 4.7%، هذا إلى جانب تواصل تراجع العدد الجملي للرخص إلى 21 رخصة سنة 2018مقابل 23 رخصة سنة 2017 و52 رخصة سنة 2010. ويعود ذلك بالإضافة إلى التخلي عن بعض الرخص لانتهاءصلاحيتها وعدم رغبة أصحابها في مواصلة النشاط عليها أو إلغاء البعض الآخر لعدم قدرة أصحابها الإيفاء بالتزاماتهم.

ولتطوير نسق نشاط التكرير تم إعداد برنامج استثمارات للترفيع في نسبة تغطية المصفاة لحاجيات السوق الداخلية وذلك عبر تجديد وصيانة الوحدات وتدعيم سلامتها وهو ما أثر إيجابا على طاقة التكرير التي شهدت تطورا خلال السداسي الأول لسنة 2018.

أما بالنسبةلمنحة دعم المحروقات والتي أصبحت تشكل عبئا ثقيلا على ميزانية الدولة فقد شهدت سنة 2018 تفعيلا في 4 مناسبات لآلية التعديل الأتوماتيكي لأسعار المواد البترولية لمجابهة الإرتفاع الهام الذي شهدته الأسعار العالمية.

- في مجال الكهرباء والغاز :

استعدادا لمجابهة نمو الاستهلاك خلال السنوات القادمة شهدت سنة 2018 مواصلة إنجاز مشاريع محطات لإنتاج الكهرباء إلى جانب مواصلة تزويد المدن والمناطق الصناعية بالغاز الطبيعي.

- في مجال الطاقات المتجددة :

في إطار تجسيم التوجهات التي تهدف إلى تنويع مصادر الطاقة الأولية في المزيج الكهربائي عبر تنمية استعمال الطاقات البديلة على غرار الطاقة الشمسية وطاقة الرياحتولت الوزارة تحيين البرنامج الوطني لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة قصد دعم انتاج الطاقات البديلة.

كما قامت الوزارة بنشر طلب عروض الانتقاء الأولي إلى جانب صدور النص الخاص بتوسيع موارد صندوق الانتقال الطاقي لاستكمال الإطار التشريعي في مجال تطوير مجال انتاج الطاقات البديلة.

- في مجال التحكم في الطاقة :

اثر تنظيم ندوة في شهر افريل 2018 تحت سامي اشراف السيد رئيس الحكومة بمشاركة عدد هام من الوزراء وكتاب دولة، تهدف إلى تسريع نسق إنجاز برامج النجاعة الطاقيّة تمت بلورةعديدالمقترحات والتوصيات على ضوئها يتمّ حاليا إعداد خطة عمل قصد ضمان بلوغ الأهداف المرسومة في مجال النجاعة الطاقيّة على غرار ما تم اتخاذه اجرائيا لمجال الطاقات المتجددة.

➢ بالنسبة لبرنامج المناجم :

رغم المجهودات المبذولة لدعم القطاع والرفع من نسق الإنتاج فقد واصل إنتاج الفسفاط في تحقيق نتائج دون مستوى التقديرات المضبوطة وهو ما أدى إلى الانخفاض المتواصل في نسق تصدير مشتقات الفسفاط وفقدان القطاع لبعض حرفاءه الاستراتيجيين وخسارة تموقعه في بعض الأسواق العالمية.كمايعرف إنتاج المواد الغير فسفاطية استقرارا في مستوى الإنتاج ولم يسجل التحسن المرتقب رغم المجهودات المبذولة في إسناد السندات المنجمية وتطوير البنية التحتية الجيولوجية.

- في مجال إنتاج الفسفاط ومشتقاته :

بلغ إنتاج الفسفاط3.3 مليون طن مسجلا بذلك تراجعا بـ 16% مقارنة بسنة 2017.

ولبلوغ هذا المستوى من الإنتاج عملت الوزارة خلال سنة 2018 على الشروع في انجاز عديد المشاريع بهدف الترفيع من طاقة انتاج الفسفاط وتدعيم مكانة تونس في السوق العالمية في تصدير مشتقات الفسفاط كمشروع استغلال الفسفاط بأم الخشب بقفصة ،ومشروعالمكناسي بولاية سيدي بوزيد ، نفطة بولاية توزر ومشروع منجم سراورتان بولاية الكاف.

كما تولت الوزارة برمجة دراسة استراتيجية لقطاع الفسفاط ومشتقاته لتحديد المحاور الاستراتيجية لضمان ديمومة القطاع وتطويره إلى حدود سنة 2030.

أما بالنسبة لمشتقات الفسفاط فقد انخفضت مستويات الإنتاج إلى أقل من 35% من الطاقة القصوى نتيجة تدني وتذبذب التزويد بمادة الفسفاط مما أدى إلى الانخفاض المتواصل في نسق الإنتاج والتصدير.

وللرفع من تصدير مشتقات الفسفاط واسترجاع مكانة تونس في الأسواق العالمية تولت الوزارة التسريع في انجاز عديد المشاريع المعطلة كمشروع المظيلة 2 الذي شهد تأخيرا في الانجاز ما يقارب الخمسة سنوات من جراء الاحتجاجات الاجتماعية للمطالبة بالتشغيل وبعض الإشكاليات العقارية والشروع في مشروع الحامض الفسفوري التقني لتنويع الإنتاج وبعث نسيج صناعي جديد هذا إلى جانب التسريع في مشاريع إنجاز تحلية مياه البحر وتحويل الوحدات الملوثة خارج مناطق العمران.

كما عملت الوزارة خلال سنة 2018 على التأهيل البيئي لوحدات الإنتاج وذلك بهدف التحكم في الإفرازات الملوثة وتحسين نوعية الهواء والتأهيل البيئي للمحيط البحري والمحافظة على الموارد المائية.

أما بالنسبة للمسؤولية المجتمعية ودفع المبادرة الفردية فقد تم تدعيم دور شركتي القطاع في هذا الإطار، بإمضائها على ميثاق الأمم المتحدة للمسؤولية المجتمعية للمؤسسات بهدف الأخذ بعين الاعتبار للبعدين البيئي والمجتمعي إلى جانب البعد الاقتصادي وتم الشروع في تنفيذ ميزانية المسؤولية المجتمعية بالتنسيق مع السلط الجهوية.

- في مجال المواد غير الفسفاطية :

أما بالنسبة لقطاع المواد الغير فسفاطية فتقوم استراتيجية الوزارة أساسا على استقطاب المستثمرين لمجال البحث والاستغلال المنجمي وذلك من خلال تحسين البنية الأساسية الجيولوجية وتوفير المعلومة والترويج لمكامن المواد المعدنية ، حيث يواصل الديوان الوطني للمناجم القيام بالمسح الجيولوجي الأساسي وطرق البحث الغير مباشرة وقد تم خلال سنة 2018الاستلام النهائي لمبنىمركزالمعلومات الجيولوجية والمنجمية الذي يعمل على توفيرها للمستثمرين بطريقة رقمية حديثة.

كما عرفت سنة 2018 دفعا لقطاع البحث المنجمي من خلال دراسة وعرض المطالب المتعلقة بالسندات المنجمية على اللجنة الاستشارية للمناجم التي انعقدت في 4 مناسبات وأبدت رأيها بالموافقة على تأسيس 23 رخصة بحث جديدة وامتيازي استغلال.

هذا إلى جانب مراجعة الإطار القانوني للقطاع حيث عملت الوزارة على إعداد مشروع أولي لمراجعة مجلة المناجم قصد إرساء مزيد من الشفافية وحوكمة استغلال المواد المعدنية وملاءمتها مع مقتضيات الدستور إلى جانب المشاركة في إعداد موقع البيانات المفتوحة والذي يجري تحيينه دوريا.

1.2 تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2018

1.2.1 تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2018 حسب طبيعة النفقة (بحساب أ.د)

بيان النفقات	تقديرات 2018 1- باعتبارق.م.ت	إنجازات 2018 2-	مقارنة الانجازات بالتقديرات	
			المبلغ	نسبة الانجاز
نفقات التصرف	2736110	2735672	438	99,98
التأجير العمومي	29810	29535	275	99,08
وسائل المصالح	5347	5342	5	99,91
التدخل العمومي	2700953	2700795	158	99,99
نفقات التنمية	118940	108241	10699	91,00
الاستثمارات المباشرة	12048	6515	5533	54,08
على موارد ميزانية الدولة	12048	6515	5533	54.08
التمويل العمومي	106445	101266	5179	95,13
على موارد ميزانية الدولة	106445	101266	5179	95,13
الصناديق الخاصة بالخزينة	106000	101057	4943	95,34
المجموع العام	2961050	2944970	16080	99,46

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية سنة 2018 حسب طبيعة النفقة

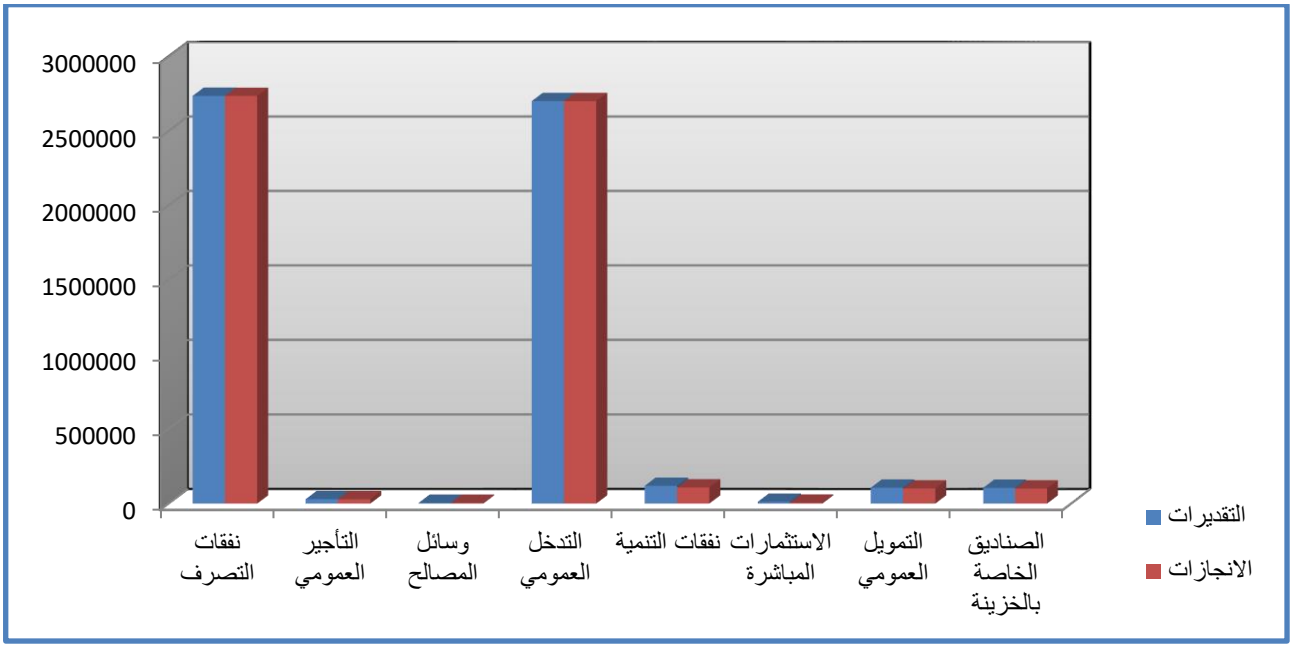

1.2.2 تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2018 حسب البرامج (بحساب أ.د)

البرامج	تقديرات 2018 باعتبار ق.م.ت	انجازات 2018	مقارنة الانجازات بالتقديرات	
			المبلغ	نسبة الانجاز
برنامج الصناعة	204767	194230	10537	94,85
برنامج الطاقة	2739066	2734252	4814	99,82
برنامج المناجم	8030	7793	237	97,05
برنامج القيادة والمساندة	9187	8695	492	94,64
المجموع العام	2961050	2944970	16080	99,46

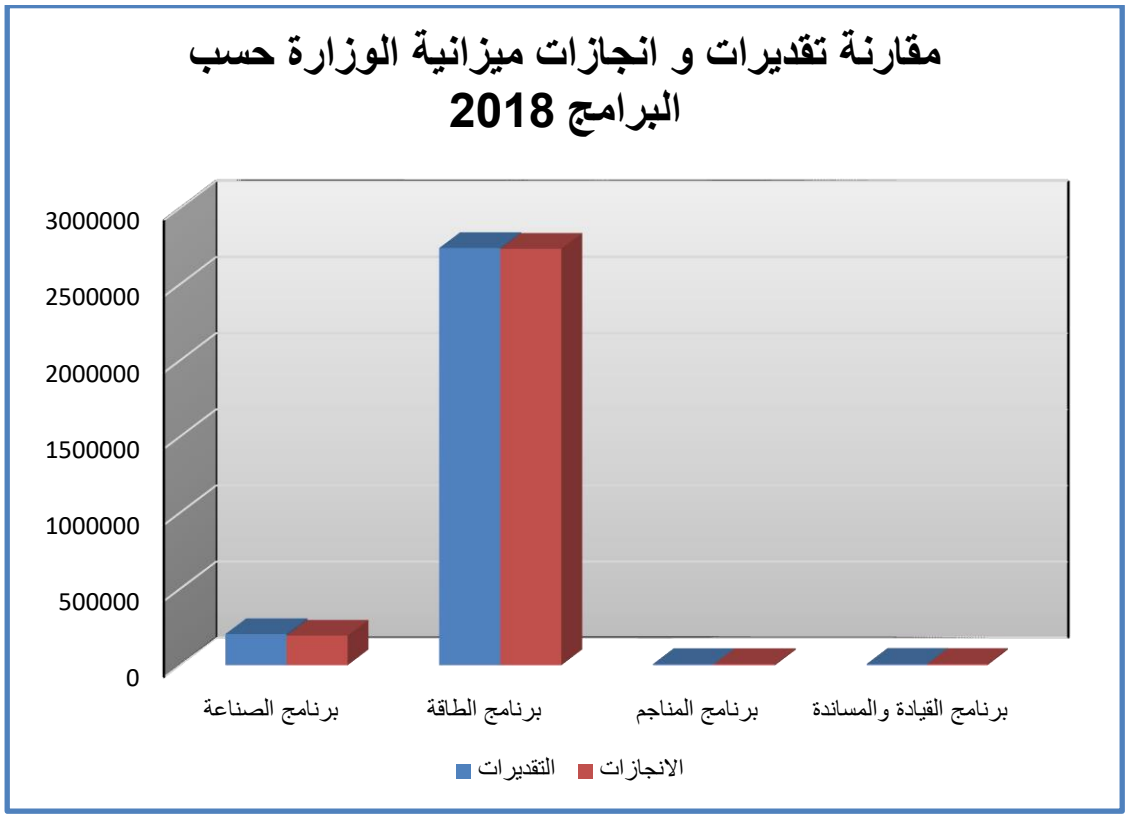
مقارنة تقديرات و انجازات ميزانية الوزارة حسب البرامج 2018
3000000
2500000
2000000
1500000
1000000
500000
0
برنامج الصناعة
برنامج الطاقة
برنامج المناجم
برنامج القيادة والمساندة
التقديرات
الانجازات

2019

البرنامج 1 : الصناعة

التقرير السنوي للقدرة على الآداءلسنة 2018

المسؤول عن البرنامج : السيّد رياض بالرجب

المكلّف بالملف :

السيّدة حسناء الحمزاوي السيّدة ودادحمامي

وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة
جوان 2019

2 المحور الثاني: برنامجالصناعة:

الرئيس الحالي للبرنامج: السيد رياض بن رجب

مدة توليه مهمة "رئيسالبرنامج": ابتداء من 01جوان 2018

2.1 التقديم العام لبرنامج الصناعة:

تتمثل أهداف برنامج الصناعة في:

الهدف 1 - دعم البنية التحتية الصناعية والتكنولوجية

يتم العمل على تحقيق هذا الهدف من خلال بعث مناطق صناعية جديدة وتوفير بنية تحتيّة ذات جودة تستجيب للمواصفات الدّوليّة، بالإضافة إلى مواصلة مجهود تطوير البنية التحتية للجودة بمختلف مكوناتها (المواصفات، المخابر، القوانين والتشريعات) ومساندة المؤسسات على ارساء نظم للجودة صلبها بما يساعد على تسهيل نفاذ المنتوجات الوطنية للأسواق الخارجية من ناحية والاستجابة لشروط حفظ صحة المواطن من ناحية أخرى.

الهدف 2: استحثاث نسق الاستثمار والإحاطة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة:

يتم استحثاث نسق الاستثمار والاحاطة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة من خلال مزيد تفعيل مختلف الاليات الموجودة والعمل على تطوير تدخلاتها (محاضن المؤسسات، مراكز الأعمال، الخ).

الهدف 3 : دعم القدرة التنافسية للمؤسسات وتطوير المحتوى التكنولوجي

في إطار دعم القدرة التنافسية للمؤسسات وتطوير المحتوى التكنولوجي سيتم العمل على مواصلة تنفيذ برنامج تأهيل الصناعة وكافة البرامج الأخرى المكملة له مع اعطاء التجديد والتطوير التكنولوجي والرفع من الانتاجية مكانة محورية صلب مختلف هذه الاليات والبرامج.

حوصلة الأهداف والمؤشرّات

الهدف 1 : **دعم البنية التحتية الصناعية والتكنولوجية**	**المؤشر 1.1**	**مساحة المناطق الصناعية المهيأة**
	المؤشر 2.1	نسبة مساحة المناطق الصناعية المهيأة لعشرة ألاف ساكن (على المستوى الوطني)
	المؤشر 3.1	نسبة الاستغلال العام للمناطق الصناعية (المقاسم في طور الإنتاج،البناءاتالمغلقةوالبناءات في طور النهاية)
	المؤشر 4.1	عدد المخابر المعتمدة
الهدف 2 : **استحثاث نسق الاستثمار والإحاطة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة**	**المؤشر 1.2**	عدد المشاريع المصادق عليها بمناطق التنمية الجهوية
	المؤشر 2.2	نسبة الملفات المتحصلة على مقرر اسناد امتيازات في آجال 60 يوم
	المؤشر 3.2	عدد المؤسسات ذات محتوى تكنولوجي عالي أو مجددة والمحدثة من طرف محاضن المؤسسات
الهدف 3 : **القدرة التنافسية للمؤسسة ودفع التجديد والتطوير التكنولوجي.**	**المؤشر 1.3**	تطور الصادرات الصناعية ذات المحتوى التكنولوجي الرفيع
	المؤشر 2.3	حجم الاستثمارات التكنولوجية المصادق عليها في إطار برنامج تأهيل الصناعة
	المؤشر 3.3	عدد مشاريع البحوث التنموية المصادق عليها في إطار PNRI

2.2 تقديم عام للانجازات الاستراتيجية الخاصة ببرنامج الصناعة:

الأهداف	المؤشرات	الإجراءات المعتمدة	أهم الإصلاحات والأهداف الإستراتيجية المنجزة سنة 2018
الهدف 1 : دعم البنية التحتية الصناعية والتكنولوجية	1.1 مساحة المناطق الصناعية المهيأة	تهيئة 385 هكتار من المناطق الصناعية منها 200 هكتار تابعة لمناطق التنمية الجهوية.	- تم إصدار القانون عدد 48 لسنة 2018 والمتعلق بتنقيح القانون عدد 47 لسنة 2013 المتعلق بسن أحكام استثنائية تتعلق بإجراءات تغييرصلوحيةالأراضيالفلاحيةووصفالأراضيالتابعةلملكالدولةللغابا ت والذي يهدف إلى التقليص في آجال مرحلة الدراسات السابقة لتهيئة المناطق الصناعية - تم حل بعض الإشكالات العالقة منذ سنوات أدت إلى عرقلة بعض المشاريع على مستوى الجهات على غرار : o مشروع المنطقة الصناعية بمحطة المحاميد (الكاف) من خلال توفير الموارد المالية لشركة التصرف في القطب الصناعي والتكنولوجي بالكاف حتى تتمكن من تهيئة المنطقة، o صدور قرارات اللجنة العليا للاستثمار بالموافقة على مراجعة كلفة الربط بالشبكات الخارجية للمناطق الصناعية بتالة وسبيطلة بالقصرين ومحطة المحاميد بالكاف والحامة بقابس وصدور أوامر الامتيازات الخاصة بها بالإضافة إلى المنطقتين الصناعيتين بكل من توزر ونفطة بما يسهل دخول هذه المناطق حيز الاستغلال. o ربط فضاءات القطب التكنولوجي بالمنستير بشبكة التطهير كمشروع وطني
	1.2 نسبة مساحة المناطق الصناعية المهيأة لعشرة ألاف ساكن (على المستوى الوطني).	الترفيع في المساحة المهيأة للوصول إلى معدل 3.0هكتار لكل عشرة ألاف ساكن في مناطق التنمية الجهوية.	
	المؤشر عدد 1.3: نسبة الاستغلال العام للمناطق الصناعية (المقاسم في طور الإنتاج ،البناءات المغلقة، والبناءات في طور النهاية).	تكثيف عمليات مراقبة ومتابعة استغلال المناطق الصناعية.	- تقدم الوكالة العقارية الصناعية في إنجاز الدراسات الفنية المتعلقة بالعديد من المناطق الصناعية المبرمجة في إطار مخطط التنمية للفترة 2016-2020 والتي تغطي مساحة جملية تفوق 500 هك
	المؤشر 1.4 : عدد المخابر المعتمدة	تعزيز تجهيزات المخابر بالمراكز بالإضافة إلى إعتماد 7 مخابر جديدة.	- تواصل الإعداد لإبرام اتفاقية الاعتراف المتبادل في مجال تقييم المطابقة مع الاتحاد الأوروبي وإمضاء اتفاقية تمويل مشروع دعم في نفس المجال ممول من الاتحاد الأوروبي.

الهدف 2: استحثاث سوق الاستثمار والإحاطة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة	المؤشر 2.1: عدد المشاريع المصادق عليها بمناطق التنمية الجهوية	العمل على تبسيط وتقليص الاجراءات والآجال الضرورية للحصول على التراخيص الإدارية اللازمة لعملية الاستثمار وإحداث منظومة إعلامية لإيداع مطالب الحصول على الامتيازات المالية.	- تواصل إنجاز مشروعين في إطار التعاون التونسي الإيطالي يهدف أحدهما إلى تحسين خدمات أربعة أقطاب تنموية فيما يهدف المشروع الثاني لتحسين خدمات الإحاطة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة وباعثي المشاريع.
	المؤشر 2.2: نسبة الملفات المتحصلة على مقرر اسناد امتيازات في آجال 60 يوم		
	المؤشر2.3: المؤسسات ذات محتوى تكنولوجي عالي أومجددة والمحدثة من طرف محاضن المؤسسات	تأمين ايواء المؤسسات التي تستجيبللشروط وتمكينها من سبل الاندماج في محيطها الصناعي والترويج لمنتوجاتها.	
الهدف 3: دعم القدرة التنافسية للمؤسسات وتطوير المحتوى التكنولوجي.	المؤشر 3.1: تطور الصادرات الصناعية ذات المحتوى التكنولوجي الرفيع	حث المؤسسات الصناعية على المشاركة في مشاريع البحث والتجديد خاصة من خلال البرنامج الوطني للبحث والتجديد ومنحة البحوث التنموية ومزيد استقطاب المشاريع ذات المحتوى	- انطلاق تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع ممول بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الفني لتطوير سلاسل القيمة - تم إعداد مشروع أمر لمراجعة تدخلات البرنامج الوطني للبحث والتجديد. - تم إعداد مشروع أمر وصيغة معدلة يتعلق بالنهوض بشبكات الشراكة (Clusters) على إثر التوصل بملاحظات مختلف

		التكنولوجي الرفيع. مع العلم أن هذا المؤشر لا يرتبط بصفة حصرية ومباشرة بهاتين الآليتين	الوزارات. - استكمال مرحلة الفرز الفني من صفقة انتقاء مكتب دراسات للمساعدة على إنجاز استراتيجية الصناعة والتجديد في أفق 2035 والحصول على مصادقة كل من اللجنة العليا لتدقيق ومراقبة الصفقات العمومية والبنك الإفريقي للتنمية - انطلاق مشروع حول صناعة 4.0 بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الفني.
	المؤشر 3.2: حجم الاستثمارات التكنولوجية المصادق عليها في إطار برنامج تأهيل الصناعة	مواصلة إثراء برنامج التأهيل الصناعي والبرامج المتفرعة عنه عبر استهداف انخراط 111 مؤسسة سنويا في قطاع الصّناعة والخدمات مع إيلاء عناية خاصة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة لبلوغ 7000 انخراط ببرنامج التأهيل الصناعي في نهاية المخطط مع مواصلة حث المؤسسات على الرفع من نسبة الاستثمارات اللامادية ببرنامج تأهيلها والبرامج والآليات المصاحبة على غرار الية	

		الاستثمارات التكنولوجية ذات الأولوية لبلوغ 8400 ملف مصادق عليه في أفق 2017 مقابل 8111 في نهاية 2015	
	المؤشر 3.3: عدد مشاريع البحوث التنموية المصادق عليها في إطار PNRI	مواصلة حث المؤسسات الصناعية على المشاركة في البرنامج الوطني للبحث والتجديد	

2.3 نتائج الأداء وتنفيذ ميزانية برنامج الصناعة لسنة 2018:

2.3.1 تقديم لتنفيذ ميزانية برنامج الصناعة لسنة 2018:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018 مقارنة بالتقديرات

طبيعةالنفقة/السنة المالية	ق م 2018 تعهدا+التحيينات	الإعتمادات المفتوحة تعهدا	الإعتمادات المتعهد بها	ق م 2018 دفعا	الإعتمادات المفتوحة دفعا	الإنجازات دفعا	نسبة الانجاز
برنامج الصناعة	266455	244961	255020	204767	188355	194230	1,03
العنوان الأول: نفقات التصرف							
نفقات التصرف	14 375	14 375	14 119	14 375	14 375	14 114	103%
نفقات التأجير:							
التاجير	13 303	13 303	13 139	13 303	13 303	13 135	103%
تأجير أعوان برنامج الصناعة	3 343	3 343	3 179	3 343	3 343	3 175	95%
منح تأجير وكالة النهوض بالصناعة	9 214	9 214	9 214	9 214	9 214	9 214	100%
منح تأجير المجلس الوطني للاعتماد	746	746	746	746	746	746	100%
نفقات وسائل المصالح:							
وسائل المصالح	510	510	510	510	510	510	103%
منح تسيير وكالة النهوض بالصناعة	510	510	510	510	510	510	100%
منح تسيير المجلس الوطني للاعتماد	0	0	0	0	0	0	0
نفقات التدخل العمومي:							

التدخل العمومي	**562**	**562**	**470**	**562**	**562**	**469**	**103%**
المنظمات الدولية	410	410	403	410	410	403	98%
جوائز ومكافآت- جوائز رئاسية	152	152	67	152	152	66	43%
العنوان الثاني: نفقات التنمية							
نفقات التنمية	**252 080**	**230 586**	**240 604**	**190 392**	**173 980**	**180 116**	**103%**
الاستثمارات المباشرة:							
الاستثمارات المباشرة:	**5397**	**4711**	**5844**	**11150**	**8105**	**6480**	**1,03**
تهيئة الأقطاب التكنولوجية والتنموية	0	0	4167	6682	5561	4167	0,62
مركز الموارد التكنولوجية بسوسة	0	0	0	0	439	439	0
مركز الموارد التكنولوجية بالمنستير	0	0	0	0	2	2	0
مركز الموارد ببنزرت	1511	1511	434	2182	575	575	0,26
البرنامج الوطني للبحث والتجديد	3200	3200	1185	1600	1185	1185	0,74
برنامج البحوث التنموية	676	0	58	676	338	112	0,17

مصاريف مختلفة(إرساء نظام الجودة بالإدارات العامة التابعة للوزارة)	10	0	0	10	5	0	0
التمويل العمومي							
التمويل العمومي	**246683**	**225875**	**234760**	**179242**	**165875**	**173636**	**1,03**
وكالة النهوض بالصناعة والتجديد	3175	2979	2979	3175	2979	2979	0,94
المجلس الوطني للإعتماد	82	0	0	182	0	0	0
المخبر المركزي للتحاليل والتجارب	3826	3826	3826	3826	3826	3826	1
الوكالة العقارية الصناعية	500	0	0	500	0	0	0
صندوق التطوير واللامركزية الصناعية	50000	50000	50000	50000	50000	50000	1
برنامج تطوير البنية التحتية الصناعية بالمناطق الداخلية	13100	1258	1258	5559	1258	1258	0,23
صندوق دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة	100000	100000	100000	40000	40000	40000	1

صندوق تنمية القدرة التنافسية الصناعية	74000	65192	74492	74000	65192	73119	0,99
صندوق النهوض بزيت الزيتون المعلب	2000	2620	2205	2000	2620	2454	1,23
وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة (جزء الصناعة)	**271479**	**249874**	**259874**	**209821**	**193387**	**199052**	1,03

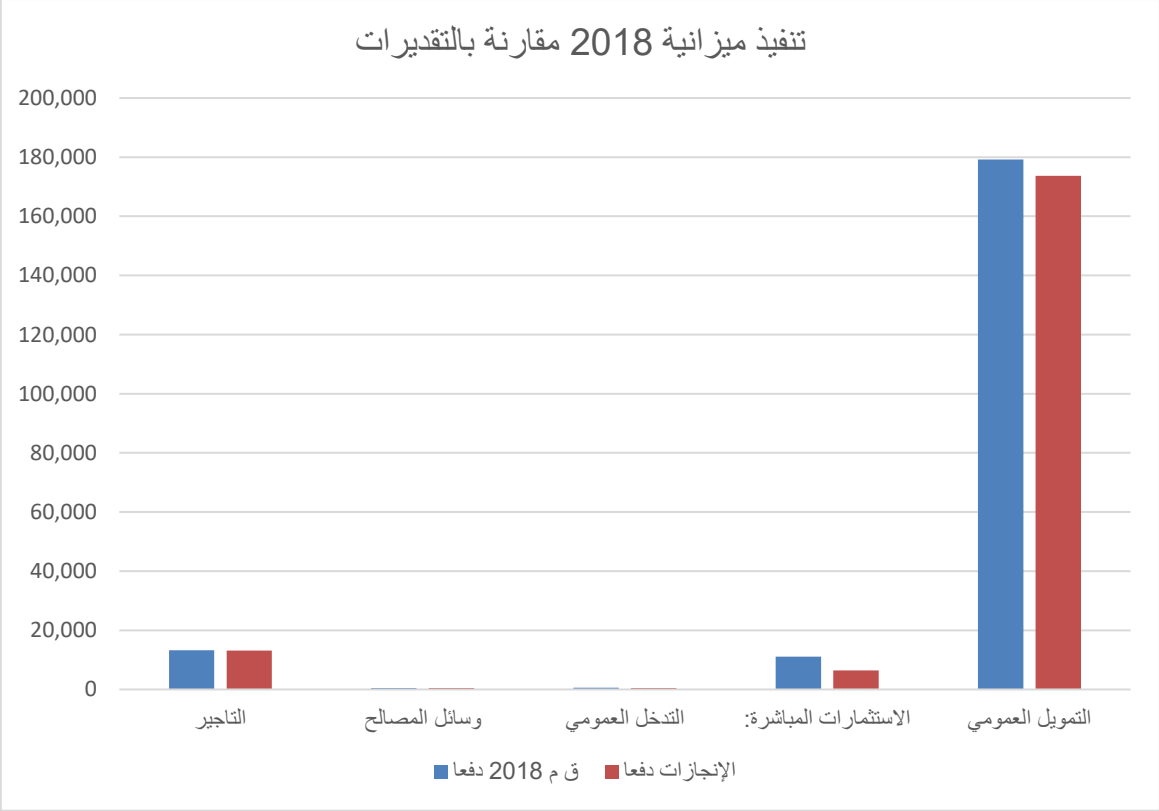

ملاحظة: بالنسبة للرسم البياني المتعلق بالتدخل و وسائل المصالح لم تظهر و ذلك لضعف الإعتمادات مقارنة ببقية المبالغ .

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية برنامج الصناعة لسنة 2018

يتبين من خلال جدول تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018 وجود فوارق هامة بين التقديرات والانجازات بالنسبة لبعض المشاريع التالية وذلك للأسباب التالية:

- **مركز الموارد التكنولوجية ببنزرت:** يرجع الفارق بين التقديرات والإنجازات إلى توقف المشروع نتيجة معاينة بعض الإخلالات الهامة على مستوى قسط السوائل وهو مكون ضروري لاستغلال المشروع. وهو ما استوجب إعداد ملحق في الغرض استغرقت مدة إعداده حوالي السنة ممّا حال دون استغلال كل الاعتمادات المرصودة بميزانية الوزارة لسنة 2018.
- **برنامج البحوث التنموية PIRD:** ترجع نسبة الانجاز الضعيفة إلى عدم موافقة وزارتي التنمية والمالية على مواصلة مكتب التأهيل الاضطلاع بمهمة التصرف في الموارد المخصصة لبرنامج البحوث التنموية على إثر دخول القانون الجديد للاستثمار عدد 71 لسنة 2016 حيز التنفيذ ممّا أدى إلى توقف نشاط اللجنة المكلفة بالمصادقة على ملفات المنح والاقتصار على استكمال صرف المنح التي تمت المصادقة عليها قبل دخول القانون المذكور حيز التنفيذ.
- **برنامج تطوير البنية التحتية الصناعيّة بالمناطق الداخليّة:** يرجع الفارق بين التقديرات والإنجازات للتأخير الناجم عن صدور الأوامر المتعلقة بمنح المركبات الامتيازات المالية المتعلقة بتكفل الدولة بكلفة ربط المناطق الصناعية التابعة لها بالشبكات الخارجية.

ويرجع التأخير المتعلق بصدور الأمرين الخاصين بالمركب الصناعي والتكنولوجي بالكاف والمركب التكنولوجي بالقصرين لتأخير مصادقة اللجنة العليا للاستثمارات على مراجعة كلفة ربط المناطق الصناعية التابعة لهذين المركبين بالشبكات الخارجية. أما بخصوص المركب الصناعي والتكنولوجي بتوزر فالتأخير ناجم عن التأخير الحاصل في تغيير صبغة الأرض الكائنة بتوزر حيث تمّ تغيير صبغتها في شهر أفريل 2018.

وقد صدرت الأوامر المتعلقة بمنح المركبات الامتيازات المالية المتعلقة بتكفل الدولة بكلفة ربط المناطق الصناعية التابعة لها بالشبكات الخارجية:

الكاف: الأمر عدد 592 لسنة 2018 المؤرخ في 11 جويلية 2018
القصرين: الأمر عدد 591 لسنة 2018 والمؤرخ في 11 جويلية 2018
توزر: الأمر عدد 1051 لسنة 2018 المؤرخ في 17 ديسمبر 2018

2.3.2 تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها:

الهدف.1: تحديث البنية التحتية الصناعية والتكنولوجية

خلال سنة 2018 شمل هذا الهدف انجاز مناطق صناعية جديدة مع العمل على استغلال المناطق الصناعية المهيأة وإعطاء الأولوية في هذا المجال لمناطق التنمية الجهوية بهدف توفير الظروف المثلى للاستثمار الخاص وتوفير فرص شغل جديدة بهذه المناطق وإعادة تأهيل المناطق الصناعية.

المؤشر 1. 1.مساحة المناطق الصناعية المهيأة

المؤشر 2.1. نسبة مساحة المناطق الصناعية المهيأة لعشرة آلاف ساكن (على المستوى الوطني)

المؤشر 1. 3. نسبة الاستغلال العام للمناطق الصناعية (المقاسم في طور الإنتاج، البناءات المغلقةوالبناءات في طور النهاية)

الهدف 1: تحديث البنية التحتية الصناعية والتكنولوجية	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2017	تقديرات 2018 (1)	إنجازات 2018 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018% (1) /(2)
	المؤشر 1.1: مساحة المناطق الصناعية المهيأة	هك	385	50	%13	890	110	%12.36
	المؤشر 2.1: نسبة مساحة المناطق الصناعية المهيأة لعشرة ألاف ساكن	هك/10 آلاف ساكن	4.8	4.54	94	5.0	*	*
	المؤشر 1. 3. نسبة الاستغلال العام للمناطق الصناعية	%	69	59	85.5	71	74.28	%104.63
	المؤشر 1. 4. عدد المخابر المعتمدة	عدد	22	23	104	27	16	% 59

*: لم يتسن احتساب هذا المؤشر نظرا لعدم حصول الوكالة على الاحصائيات اللازمة من المعهد الوطني للإحصاء.

تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بتقديرات سنة 2018:

المؤشر1.1:مساحة المناطق الصناعية المهيأة

فيما يلي رسم بياني يبيّن تطور مساحة المناطق الصناعية المهيأة:

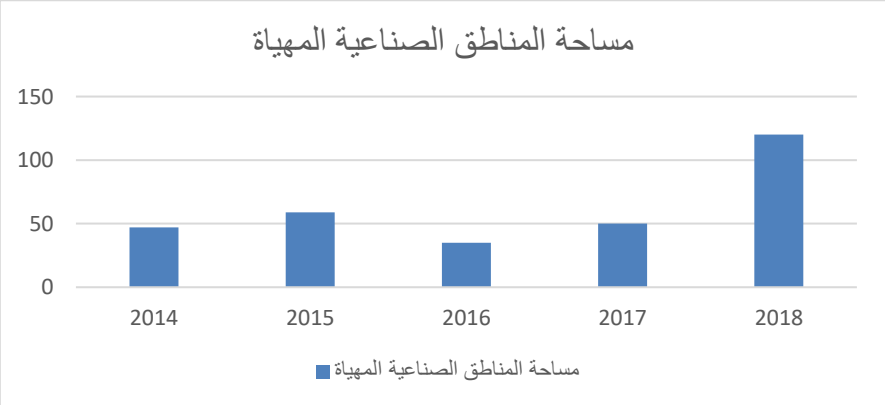

تحليل وتفسير النتائج:

تمّ تحقيق نسبة إنجاز مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 تقدّر بـ 17.8% وترجع هذه النسبة الضعيفة للأسباب التالية:

- طول الإجراءات السابقة لعملية التهيئة من دراسات فنية وتغيير صبغة التي تمتد لعدة سنوات،

- تعدّ الأهداف التي تم تحديدها في مجال تهيئة المناطق الصناعية في إطار مخطط التنمية للفترة 2016-2020 طموحة جدّا بالمقارنة مع المساحة الجملية المهيئة قبل فترة المخطط،

-إلغاء الإطار القانوني الجديد للاستثمار لجملة من الامتيازات (اقتناء الأراضي بالدينار الرمزي وتكفل الدولة بكلفة الربط بالشبكات الخارجية) مما حال دون الانطلاق في تهيئة عدد هام من المناطق التي كانت مبرمجة.

إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن نسبة الإنجازات لسنة 2018 تجاوزت بـ 120% النتائج المسجلة خلال لسنة 2017.

المؤشر 1. 3: نسبة الاستغلال العام للمناطق الصناعية

فيما يلي رسم بياني يبيّن تطور الاستغلال العام للمناطق الصناعية :

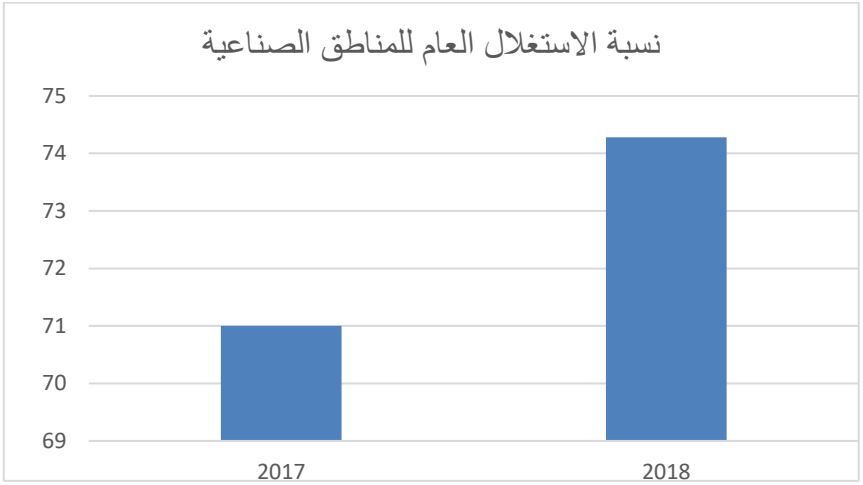

تحليل وتفسير النتائج:

تمّ تحقيق نسبة استغلال عام للمناطق الصناعية تقدّر بـ 104.63% وهي نسبة تفوق الهدف الذي تم تحديده.

المؤشر 1. 4: عدد المخابر المعتمدة

رسم بياني:مقارنة بين التقديرات والإنجازات الخاصة بعدد المخابر المعتمدة

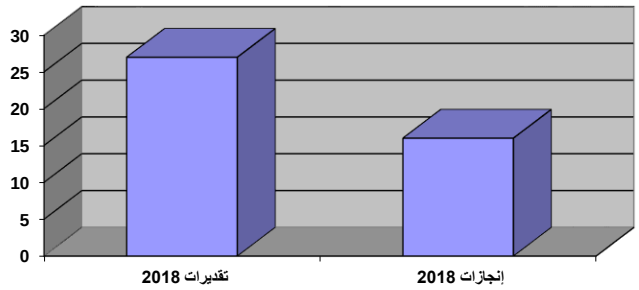

تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بتقديرات سنة 2018:

يتم تحديد القيمة المنشودة للمؤشر بالاعتماد على عدد الملفات المودعة للحصول على شهادة الاعتماد وقد تمّ في هذا الإطار تحقيق نسبة إنجاز تقدّر بـ59% بالنسبة لسنة 2018 ويعود ذلك خاصة إلى عدم استجابةهياكل تقييم المطابقة الطالبة للاعتمادلمتطلبات الاعتمادوذلك نظرا لأن عملية الاعتماد تتطلب استثمارات مادية ولامادية هامّة، علما بأن المجلس الوطني للاعتماد لا يتدخل في مرحلة الاستعداد السابقة لعملية الاعتماد.

الهدف 2: استحثاث نسق الاستثمار والإحاطة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة:

يتم العمل على تحقيق هذا الهدف عبر مزيد تفعيل مختلف الاليات الموجودة والعمل على تطوير تدخلاتها (محاضن المؤسسات، مراكز الأعمال، الخ)

المؤشر1.2: عدد المشاريع المصادق عليها بمناطق التنمية الجهوية

المؤشر2.2: نسبة الملفات المتحصلة على مقرر اسناد امتيازات في آجال 60 يوم

المؤشر3.2: عدد المؤسسات ذات محتوى تكنولوجي عالي أو مجددة والمحدثة من طرف محاضن المؤسسات

استحثاث نسق الإستثمار والإحاطة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2017	تقديرات 2018 (1)	إنجازات 2018 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018% (1) /(2)
	المؤشر 1.2: عددالمشاريعالمصادق عليها بمناطق التنمية الجهوية	عدد	279	86	30.8	250	174	%69.6
	المؤشر 2.2: نسبة الملفات المتحصلة على مقرر اسناد امتيازات في آجال 60 يوم	%	70	55	78.7	58	50	%86.2
	المؤشر 3.2: عدد المؤسسات ذات محتوى تكنولوجي عاليأو مجددة والمحدثة من طرف محاضن المؤسسات	عدد	80	58	72,5%	**90**	**62**	% **68**,8

تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بتقديرات سنة 2018:

المؤشر1.2:عدد المشاريع المصادق عليها بمناطق التنمية الجهوية

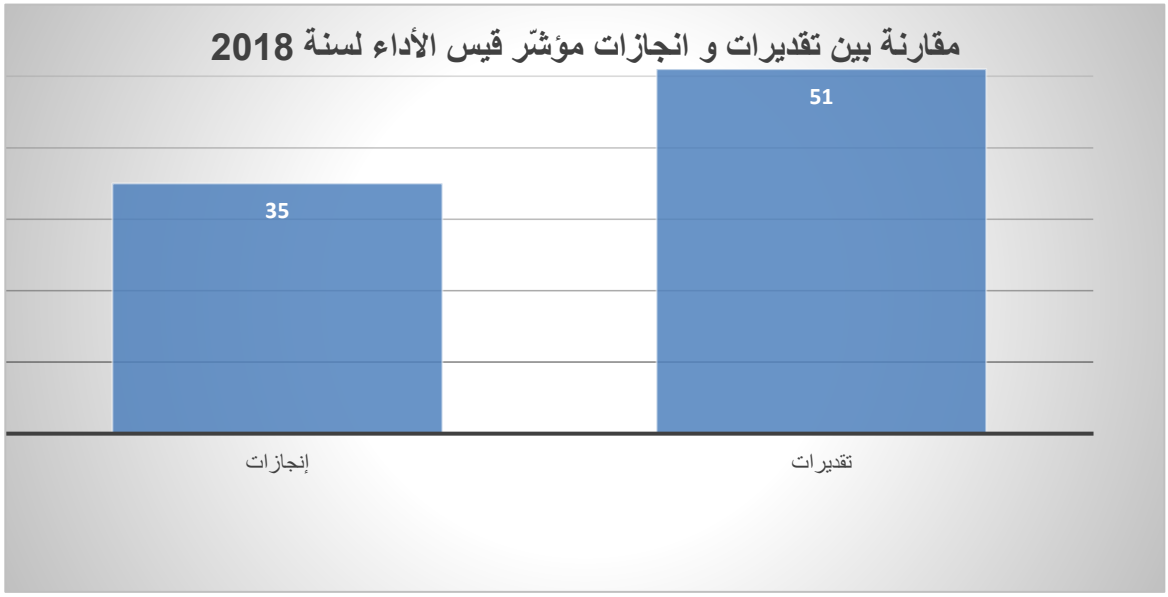

رسم بياني عدد 4: مقارنة بين التقديرات والإنجازات الخاصة بعدد المشاريع المصادق عليها بمناطق التنمية الجهوية

تحليلوتفسيرالنتائج:

تمّ تحقيق نسبة إنجاز لسنة 2018 تقدّر بـ 69.6% مقارنة بالتقديرات. إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن نسبة المشاريع المصادق عليها بمناطق التنمية الجهوية لسنة 2018 تضاعفت مقارنة بإنجازات سنة 2017 (174 سنة 2018 مقابل 74 سنة 2017) ويعود ذلك إلى الآجال المنصوص عليها بالقانون عدد 71 لسنة 2016 المتعلق بالاستثمار (الفصل 29 (مطّة 2)) لدراسة المطالب المنضوية تحت أحكام مجلة تشجيع الاستثمار وهي سنتان ابتداء من تاريخ دخول قانون الاستثمار حيّز التطبيق أي إلى موفى 31 مارس 2019.

المؤشر 2.2: نسبة الملفات المتحصلة على مقرر اسناد امتيازات في آجال 60 يوم

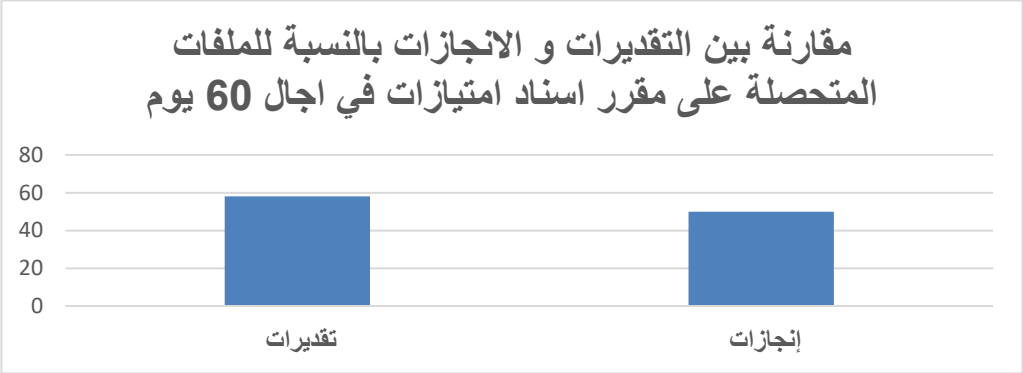

تحليل وتفسير النتائج:

تم تحقيق نتائج إيجابية سنة 2018 إذ بلغت نسبة الملفات المتحصلة على مقرر اسناد امتيازات في آجال 60 يوم حوالي 86.2% من الملفات.

المؤشر 3.2:عدد المؤسسات ذات محتوى تكنولوجي عاليأو مجددة والمحدثة من طرف محاضن المؤسسات

تمّ تحقيق نسبة انجاز تقدّر بنسبة 68.8% مقارنة بالتقديرات وهي نسبة ضعيفة نسبيا إلا أنها سجلت تطورا طفيفا مقارنة بإنجازات 2017. علما بأن عدد المشاريع المجددة التي يتم إيواؤها في المحاضن ليست ناتجة عن جهود وكالة النهوض بالصناعة والتجديد بصفة حصرية، هذا بالإضافة إلى تدخل متزايد للقطاع الخاص والجهات المانحة التي تتعامل بصفة متزايدة مع المجتمع المدني في مجال مواكبة المشاريع المجددة.

الهدف 3. دعم القدرة التنافسية للمؤسسات وتطوير المحتوى التكنولوجي.

وذلك من خلال مواصلة تنفيذ برنامج تأهيل الصناعة وكافة البرامج الأخرى المكملة له مع اعطاء التجديد والتطوير التكنولوجي والرفع من الانتاجية مكانة محورية صلب مختلف هذه الاليات والبرامج.

المؤشر 1.3: تطور الصادرات الصناعية ذات المحتوى التكنولوجي الرفيع
المؤشر 2.3: حجم الاستثمارات التكنولوجية المصادق عليها في إطار برنامج تأهيل الصناعة
المؤشر 3.3: عدد مشاريع المنتفعة بالبرنامج الوطني للبحث PNRI

الهدف 3. دعم القدرة التنافسية للمؤسسات وتطوير المحتوى التكنولوجي	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2017	تقديرات 2018 (1)	إنجازات 2018 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018
	المؤشر 1.3: تطور الصادرات الصناعية ذات المحتوى التكنولوجي الرفيع	نسبة	14	12.8	%91.4	15.5	*	-
	المؤشر 2.3: حجم الاستثمارات التكنولوجية المصادق عليها في إطار برنامج تأهيل الصناعة	عدد	80	58	72,5%	53	75	141.5

	المؤشر 3.3: عدد مشاريع البحوث التنموية المصادق عليها في إطار PNRI	عدد	53	39	46	15	4	26.6

المؤشر 1.3:لم يتسن احتساب هذا المؤشر نظرا لعدم السماح للإدارة العامة للتجديد والتطوير التكنولوجيبالنفاذ إلى قاعدة البيانات اللازمةلذلك من قبل وزارة التجارة .

المؤشر 2.3: حجم الاستثمارات التكنولوجية المصادق عليها في إطار برنامج تأهيل الصناعة

فاقت نسبة الإنجاز نسبة التوقعات رغم عديد الصعوبات والإشكاليات المتعلقة أساسا بالتمويل. كما أن نسبة الإنجاز شهدت تطورا هاما بالمقارنة مع نسبة الإنجاز لسنة 2017 التي كانت في حدود 72.5%

المؤشر 3.3: عدد مشاريع البحوث التنموية المصادق عليها في إطارالبرنامج الوطني للبحث والتجديد PNRI

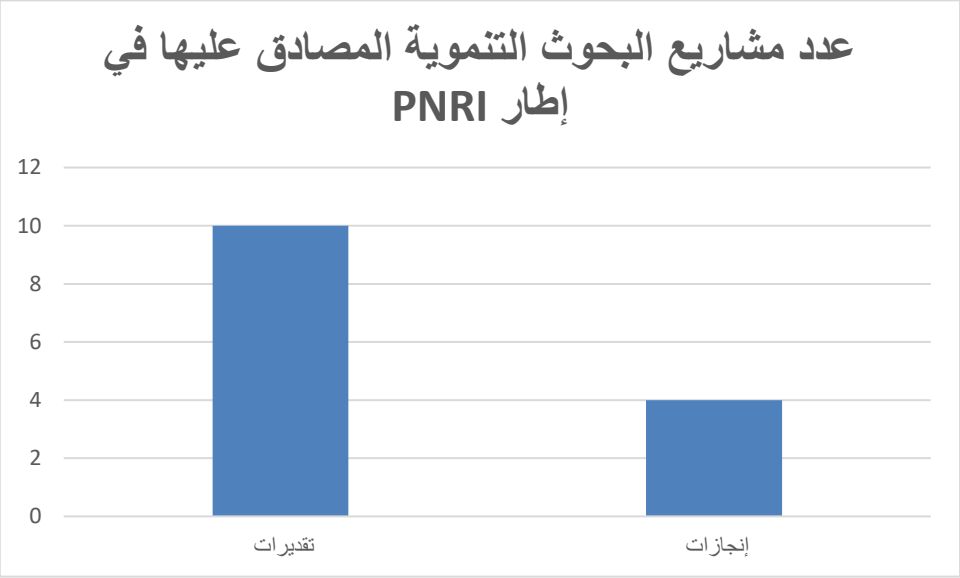

تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بتقديرات سنة 2018:

تمّ تحقيق نسبة إنجازات مقارنة بتقديرات سنة 2018 لا تتجاوز 26.6%حيث أنّه تمّت المصادقة فقط على أربعة (4) مشاريع بحث وتجديد جديدة من أصل 15 مشروع كان من المبرمج المصادقة عليها خلال سنة 2018. وترجع أسباب هذه النتائج إلى ما يلي:

- عدم توفر هياكل بحث وتجديد وتطوير تكنولوجي صلب أغلب المراكز الفنية، تكون مهمتها التفرغ لهذه المشمولات،
- محدودية الهيكل الحامل للمشروع من حيث الموارد البشرية التي يُخوّل إليها تسيير عدّة مشاريع بحث وتجديد في نفس الوقت، علما وأنّه حاليا تقوم بعض المراكز الفنية بتسيير عدد مشاريع يفوق طاقتها خاصة وأنّ هذه المشاريع بطبيعتها تتطلّب سنتين أو ثلاثة سنوات عند الاقتضاء ممّا يتسبّب في تراكم المشاريع المصادق عليها حديثا على المشاريع التي تسبقها،
- اقتصار الهياكل الحاملة للمشروع على المراكز الفنية القطاعية حصريا، وعدم تشريك هياكل أخرى على غرار الأقطاب التكنولوجية التي تلعب دورا هاما في نقل التكنولوجيا عبر تقريب المؤسسات الاقتصادية من هياكل البحث العلمي والتكوين الأكاديمي المختص،
- لا تشمل تدخلات البرنامج الوطني للبحث والتجديد اقتناء تجهيزات علمية أو مخبرية أو معدّات لفائدة المؤسسات الاقتصادية مباشرة حيث تكون هذه التجهيزات موجهة حصريا إلى هياكل البحث العمومية صلب الجامعة وإلى المراكز الفنية القطاعية بُغية إنجاز مشاريع بحثوتجديد تشاركية،
- صعوبة استقطاب المؤسسات الاقتصادية للانخراط في البرنامج الوطني للبحث والتجديد لعدم تمكّنها من الاستفادة المادية المباشرة من هذا البرنامج على غرار برامج وآليات أخرى منها المتعلّقة بتأهيل الصناعةوالاستثمارات المادية وغير المادية،
- لا يتدخّل البرنامج الوطني للبحث والتجديد في مرحلة ما بعد البحث لتثمين نتائجه وبالتالي لا يُمَكِّن المؤسسات الاقتصادية من الاستثمار في هذا الصدد،
- ترجع الملكية الفكرية حصريا إلى هياكل البحث وإلى الهيكل الحامل للمشروع دون سواهما، ممّا يؤدّي المؤسسات الاقتصادية للنفور من الانخراط في البرنامج،
- لا يُمَكِّن البرنامج الوطني للبحث والتجديد الباحثين والمتربصين من التنقّل خارج البلاد لحضور تظاهرات علمية أو الاستفادة من الخبرات الأجنبية،
- نقص ملحوظ فيما يتعلّق بتوعية وتحسيس المؤسسات الاقتصادية بصفة خاصة والمتدخلين بصفة عامة بأهمية التجديد والتطوير التكنولوجي نظرا لعدم تدخّل البرنامج الوطني للبحث والتجديد في هذا النوع من الأنشطة وعدم تَوفُّر ميزانية للغرض،
- لا يتناسب السقف الأعلى للمنحة (200 ألف دينار) التي يوفّرها حاليا البرنامج الوطني للبحث والتجديد لمتطلبات عدّة مشاريع بحث وتجديد من حيث أهميتها والاستجابة لمقتضياتها خاصة

إذا أخذنا بعين الاعتبار التحديات المتعلّقة بالتوازنات المالية وارتفاع أسعار الأجهزة والمعدّات، وانخرام قيمة الدينار بالمقارنة مع سنة 2011 التي وقع فيها تحديد سقف هذا المبلغ،

2.4 التوجهات المستقبلية لتحسين الاداء:

الهدف1: تحديث البنية التحتية الصناعية والتكنولوجية

سعيا إلى الترفيع في نسق تهيئة المناطق الصناعية، تواصل وزارة الصناعة العمل على تبسيط الإطار التشريعي المتعلق بالمراحل التحضيرية السابقة لمرحلة التهيئة من جهة وإلى توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع المبرمجة في إطار مخطط التنمية للفترة 2016-2020. في هذا الإطار:

- تم إصدار القانون عدد 48 لسنة 2018 والمتعلق بتنقيح القانون عدد 47 لسنة 2013 المتعلق بسن أحكام استثنائية تتعلق بإجراءات تغييرصلوحيةالأراضيالفلاحية ووصفالأراضيالتابعةلملكالدولةللغابات والذي يهدف إلى التقليص في آجال مرحلة الدراسات السابقة لتهيئة المناطق الصناعية،
- تم إعداد مشروع قرار محين للقرار المشترك لوزير الصناعة والطاقة والمناجم ووزير التجهيز والتهيئة الترابية والتنمية المستدامة المؤرخ في 5 ماي 2014 والذي يتعلق بضبط المدخرات العقارية الصناعية المخصصة لإنشاء المناطق الصناعية لفائدة الوكالة العقارية الصناعية والأقطاب والمركبات الصناعية والتكنولوجية،
- تتدخل الوزارة بصفة مباشرة لحل الإشكاليات المتعلقة بتهيئة المناطق الصناعية
- تم إعداد ملف حول الأقطاب التكنولوجية قصد عرضه على مجلس وزاري لاتخاذ جملة من الإجراءات التي من شأنها تحسين أداء الهياكل المكلفة بتهيئة المناطق الصناعية (الوكالة العقارية الصناعية، الأقطاب التكنولوجية والتنموية، المركبات الصناعية والتكنولوجية) وتبسيط الإطار الإجرائي.

الهدف 2: استحثاث نسق الاستثمار والإحاطة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة:

في إطار برنامج عمل الوزارة للفترة 2018-2020 الهادف إلى تحسين تدخلات الوزارة ومواكبتها لتغير حاجيات النسيج الصناعي والذي يتضمن جملة من المشاريع المتعلقة بدعم القدرة التنافسيّة وتطوير النسيج الصناعي من ناحية ودعم التجديد والنقل التكنولوجي لدى المؤسسات الاقتصادية من ناحية أخرى تمت برمجة الأنشطة التالية:

- توفير إطار لوجستي موحد وملائم لتسهيل بعث المشاريع والإحاطة بالباعثين الشبان (المخاطب الوحيد بوكالة النهوض بالصناعة والتجديد)
- تدعيم البرنامج الوطني للإفراق
- بلورة وتنفيذ مشروع للإحاطة بالمشاريع المجددة وذات المحتوى التكنولوجي الرفيع
- تطوير الشبكة الوطنية للمحاضن
- مزيد النهوض بالمبادرة الخاصة

الهدف 3. دعم القدرة التنافسية للمؤسسات وتطوير المحتوى التكنولوجي.

في إطار برنامج عمل الوزارة للفترة 2018-2020 الهادف إلى تحسين تدخلات الوزارة ومواكبتها لتغير حاجيات النسيج الصناعي والذي يتضمن جملة من المشاريع المتعلقة بدعم القدرة التنافسيّة وتطوير النسيج الصناعي من ناحية ودعم التجديد والنقل التكنولوجي لدى المؤسسات الاقتصادية من ناحية أخرى تواصل الوزارة العمل على تنفيذ هذا المخطط في مجال البحث والتجديد:

- مراجعة تدخلات برنامج التـأهيل بما يتماشى مع التوجهات العالمية والوطنية الجديدة في مجال تنمية القدرة التنافسية الصناعية.
- إعداد مشروع أمر لمراجعة تدخلات البرنامج الوطني للبحث والتجديد.
- إعداد مشروع أمر يتعلق بالنهوض بشبكات الشراكة (Clusters).
- مراجعة منظومة الأقطاب التنموية والتكنولوجية،
- مراجعة منظومة المراكز الفنية القطاعية.

2019

البرنامج 2 : الطاقة

التقرير السنوي للقدرة على الأداء

لسنة 2018

المسؤول عن البرنامج : السيّد بلحسن شيبوب

المكلّف بالملف :

السيّدة عفاف شاشي **السيّد محمد المنجي بن يعيش**

وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة

جوان 2019

3 المحور الثالث:برنامجالطاقة

الرئيس الحالي للبرنامج :السيد بلحسن شيبوب

مدة توليه مهمة "رئيس البرنامج" ابتداءا منجانفي 2019 خلفا للسيد محمد علي خليل

3.1 التقديم العام للبرنامج

اضطلع قطاع الطاقة بدور هامّ في الاقتصاد التونسي وذلك بفضل الموارد الماليّة التي وفّرها سواء على مستوى المقابيض من العملة الأجنبيّة أو على مستوى الماليّة العموميّة. غير أنّ الموارد الطاقية أصبحت في السنوات الأخيرة في تقلّص ملموس نتيجة للتطوّر السّريع لاستهلاك الطاقة رغم المجهودات المبذولة للتحكّم في استعمالها والتراجع المسجّل في إنتاج النفط الخام والغاز المتزامن مع تراجع نشاطات الاستكشاف والبحث.

هذا وقد ساهم قطاع الطاقة في النموّ الاقتصادي والاجتماعي للبلاد من خلال مساهمته الفعالة في توفير الخدمات لكلّ القطاعات.

ويحظى قطاع الطاقة بأهمية بالغة في إنجاح السياسات الاقتصادية والاجتماعية على المدىالقصير والمتوسط. كما يضطلع بأهمية إستراتيجية قصوى لا سيما في ضوء التحولات الجيوسياسية والجيوإقتصادية التي يشهدها العالم وبالخصوص منطقة الشرق الأوسط والفضاء الأورومتوسطي.

وبما أنّ الهدف الاستراتيجي للقطاع هو الحصول على الطاقة في ظروف جيدة لجميع المواطنين في جميع المناطق والمساهمة في التنمية الاقتصادية وخلق مواطن الشغل فإنّ تأمين مصادر الطاقة لتحقيق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية تعدّ من التحديات الكبرى التي تواجه سياسات الطاقة في تونس، وذلك لتنامي الطلب ومحدودية مصادر الطاقة الأولية المحلية.

وللتذكير تتمثل أهداف برنامج الطاقة في:

الهدف 102: تكثيف جهود الاستكشاف والبحث والتطوير لتنمية الموارد الوطنية من المحروقات.

الهدف 202 : تحسين الكثافة الطاقة.

الهدف 302 : زيادة حصة الطاقات المتجددة في استهلاك الطاقة.

الهدف 402: تحسين التكامل الإقليمي وربط المحلي لشبكات الغاز والكهرباء .

3.2 تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج

3.2.1 أهم الإصلاحات والأهداف الإستراتيجية التي تم تحقيقها

تنقيح وتطوير مجلة المحروقات:

إستوجب النهوض بقطاع الإستكشاف والبحث وإنتاج المحروقات تطوير الإطار القانوني المنظم له وذلك على مرحلتين:

تم في مرحلة أولى ملاءمة أحكام مجلة المحروقات مع الفصل 13 من الدستور بمقتضى القانون عدد 41 لسنة 2017 المؤرخ في 30 ماي 2017 وذلك حتى نتمكن من إسناد رخص جديدة في مجال الإستكشاف والبحث وإنتاج المحروقات بمقتضى إتفاقيات يصادق عليها بقانون.

وتم في هذا الإطار منح رخصتي إستكشاف وبحث عن المحروقات مسماة "دويرات" و"نفزاوة" بمقتضى الإتفاقيتين المصادق عليهما بالقانونين عدد60 و61 لسنة 2017 المؤرخين في 24 أوت 2017.

وحاليا مصالح الادارة العامة للمحروقات بصدد إعداد المرحلة الثانية والمتمثلة في مراجعة شاملة تهدف إلى استحثاث الاستثمار في هذا المجال وذلك بـ :

- اعتماد نظام خاص للتشجيع على مزيد استكشاف مناطق الشمال والوسط برّا وبحرا (مناطق ذات مأمولية ضعيفة) وتطوير الحقول الصغيرة،

- استكشاف المكامن العميقة (objectifs profonds)،

- تشجيع المؤسّسات على مزيد الاستثمار واعتماد التكنولوجيات الحديثة لتحسين نسب الاستخراج.

- استكشاف المكامن غير التقليدية مع إعطاء الأولوية للغاز،

- إرساء قواعد الحوكمة والشفافية،

- مراجعة النقائص بمجلة المحروقات وإدخال تحفيزات وتحسينات جبائية.

تأهيل المصفاةوترشيد دعم المحروقات

تم اعتماد جملة من الإجراءات تهدف إلى الترفيع في نسبة تغطية المصفاة لحاجيات السوق التونسية وذلك من خلال القيام بعمليات صيانة وإعادة هيكلة للمصفاة بهدف الترفيع في طاقة التكرير اليومية حيث تم إعداد برنامج استثمارات لضمان ظروف السلامة لمواصلة استغلال المصفاة والتي تتعلق بتجديد وصيانة الوحدات وتدعيم سلامتها. وشهدت طاقة التكرير تطورا خلال السداسي الأول من سنة 2018 بفضل عملية الصيانة المنجزة للفرن F101 والمتمثلة في تركيب محارق جديدة.فيإنتظارإستكمالإستبدال برج وحدة التقطير الجويوتحسين مردودية وحدة التهذيب الحفزي.

وعلى مستوى دعم المواد البترولية و بهدف مواكبة الارتفاع الهام الذي شهدته الاسعار العالمية للنفط منذ مطلع السنة الحالية حيث بلغ معدل سعر البرنت للسداسي الأول 70.55 دولارا للبرميل (أي بزيادة 16.55 دولارا للبرميل عن السعر المقدر بميزانية 2018) و تفعيلا لآلية التعديل الاتوماتيكي لأسعار بعض المواد البترولية، تم إجراء 4 تعديلات لأسعار المحرقات بتواريخ 01 جانفي 2018 و 01 أفريل 2018 و 23 جوان 2018 و 02 سبتمبر 2018 وذلك بهدف الحد من تأثير الارتفاع الهام لأسعار النفط على نتائج الشركة التونسية لصناعات التكرير .

وفي إطار مواصلة سياسة ترشيد الدعم في مجال الطاقة وبهدفتوجيهه إلى مستحقيه وباعتبار أن الاستعمال المنزلي لمادة غاز البترول المسال ومادة بترول الإنارة يتمتع بدعم هام على مستوى أسعار البيع للعموم تم وضع إجراءات خصوصية للتصدي لظاهرة استعمال بعض المواد البترولية المدعمة في غير وجهتها المخصصة لها ولمراقبة مسالك توزيعها ينتظر أن يتم الشروع في تطبيقها خلال السداسي الأول من سنة 2019.

وفي إطار مجهودات تطوير جودة بعض المواد البترولية وتنويع العرض بالسوق الوطنية والمحافظة على البيئة، تم بداية من غرة جويلية 2018 إدراج نوعية جديدة من المحروقات الممتازة أسعارها قريبة من الأسعار العالمية و تحتوي على "مضافات" حديثة تهدف إلى مواكبة المتطلبات الفنية لجيل السيارات الحديثة وتحسين جودة المحروقات والمحافظة على البيئة ونوعية الهواء والاقتصاد في الطاقة.من جهة أخرى سيساهم إدراج المحروقات الجديدة في التقليص من حجم الدعم للمواد البترولية باعتبار تسويقها بسعر نهائي أرفع بنسبة 10% من سعر المحروقات العادية.

انتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة:

قامت الوزارة سنة 2018 بتحيين البرنامج الوطني لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة ونشره على موقع الواب ليصبح كالتالي:

القدرة المركزة (م.و)

برنامج 2017-2020 محين	صيغة إنجاز المشاريع	البرنامج الإصلي (2017)		البرنامج المحين (2018)	
		طاقة الرياح	الطاقة الشمسية الفولطاضوئية	طاقة الرياح	الطاقة الشمسية الفولطاضوئية
نظام اللزمات (قطاع خاص)	طلبات عروض (IPP)	100	100	500	500
نظام التراخيص (قطاع خاص)	دعوات لتقديم مشاريع	90	120	130	140
الإنتاج الذاتي (قطاع عام وخاص)	مطالب تلقائية	80	130	80	130
الشركة التونسية للكهرباء والغاز (قطاع عام)	طلبات عروض (EPC)	80	300	80	300
المجموع العام		**350**	**650**	**790**	**1070**
		1000		**1860**	

كما قامت الوزارة بنشر طلب عروض الانتقاء الاولي يوم 11 ماي 2018 بقدرة 1000ميغاواط من قبل القطاع الخاص في إطار اللزمات منها 500 ميغاواط للطاقة الشمسية

الفولطاضوئية على 5 مواقع مقترحة من قبل الدولة و300 ميغاواط من طاقة الرياح على موقعين مقترحين من قبل الدولة و200 ميغاواط على مواقع يقترحها المستثمرون.

مصدر الطاقة	القدرة (ميغاواط)	الولاية	آخر أجل لتقديم المطالب
الطاقة الشمسية	50	توزر	19 جويلية 2018
	50	سيدي بوزيد	
	100	القيروان	
	100	قفصة	
	200	تطاوين	
طاقة الرياح	200	نابل	19 جويلية 2018
	100	قبلي	
	200	يتم تحديد الموقع من قبل المستثمر	25 أكتوبر 2018
المجموع	**1000**		

أما بالنسبة لنظام التراخيص فقد قامت الوزارة بنشر دعوتين لتقديم مشاريع بقدرة 70 ميغاواط من الطاقة الشمسية الفولطاضوئية و130 ميغاواط من طاقة الرياح في 30 ماي 2018 ووقع تحديد اخر اجل لتقديم المطالب ليوم 15 أوت 2018 ثم تأخير هذا الأجل إلى 18 ديسمبر 2018 على ضوء تحيين العقد النموذجي لشراء الكهرباء الذي تمت المصادقة عليه بالقرار الصادر عن الوزير المكلف بالطاقة فيي 30 أوت 2018.

من جهة أخرى تم سنة 2018 صدور النص المتعلق بتوسعة موارد صندوق الانتقال الطاقي والمتمثل في ما ورد بالفصل 67 من القانونعدد 56 لسنة 2018 المؤرخفي 27 ديسمبر 2018والمتعلق بقانونالماليةلسنة 2019 الذي يضبط قائمة المنتجات الطاقية المستهلكة الخاضعة للمعلوم لفائدة صندوق الانتقال الطاقي، وبذلك تم استكمال الإطار التشريعي ويتم حاليا العمل على ملائمة منظومة الفوترة بالشركة التونسية للكهرباء والغاز لتنفيذ هذا الإجراء.

3.2.2 أهم الإنجازات والأنشطة والمشاريع الكبرى التي تم القيام بها لتحقيق أهداف البرنامج وعلاقتها بالنفقات التي تم تنفيذها على مستوى برنامج الطاقة

في مجال الاستكشاف و إنتاج المحروقات :

أ) **تقدم مشروع تطوير امتياز استغلال "نوارة" إلى موفى 2017:** تم إسناد امتياز الإستغلال "نوارة" خلال سنة 2010 على إثر الإكتشافات الغازية المنجزة على

رخصة جناين الجنوبي بالجنوب التونسي ويتكون المشروع المتكامل والمتزامن من جزئين :

الجزء الأول : يتمثل في انجاز محطتي معالجة الأولى معالجة أولية بحقل "نوارة" والثانية نهائية بالمنطقة الصناعية بـ"قابس" لاستخراج الغاز البترول المسال يربطهما أنبوب (نوارة-قابس) طوله 370 كلم وقطره 24 بوصة. ويتم انجاز وتمويل هذا الجزء مناصفة من طرف الشريكين المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية والشركة النمساوية "أ م ف" (Association). وتقدر كلفة هذا الجزء بحوالي 1062 مليون دولار.

وقد بلغت نسبة تقدم إنجاز هذا الجزء الى موفى 2018 حوالي 97.20% ويتوقع دخوله حيز الاستغلال في أكتوبر 2019على اقصىتقدير.

الجزء الثاني : يتمثل في بناء أنبوب طوله 94 كلم تقريبا وقطره 12 بوصة يربط الأنبوب الأول المشار إليه أعلاه على مستوى النقطة الكيلومترية 228 إلى غاية مدينة تطاوين أين سيقع تركيز محطة المعالجة ووحدة تعبئة قوارير غاز البترول المسيل. وتجدر الإشارة أن تمويل هذا الجزء سيكون تونسي عمومي بنسبة 100 %. وفي هذا الإطار تم تكليف المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية بإنجازه حيث قدرت كلفته بحوالي 150 مليون دولار.

وقد تم الانتهاء من صنع وفحص وجلب الانابيب بتاريخ 7 فيفري 2018 وتمتوقيععقدإنشاءمحطةمعالجةالغازفي 31 جانفي 2019 ومنالمتوقعأنتنطلقالأشغالفي 15ماي 2019 لتمتدإلىغاية 15ماي2021 ،أمابخصوصوحدةتعبئةغازالبترولالمسالمنالمتوقعتوقيعالعقدخلالشهرأوت 2019 للتنطلقالأشغالفي 30 أوت 2019 وتمتدإلىغاية 30 أفريل2021 .

ومنالمتوقعدخولهذاالجزءحيزالاستغلالخلالشهرماي2021.

ب) **الشروع في تطوير امتياز استغلال "غريب":** تم إسناد امتياز الإستغلال "غريب" خلال سنة 2016 على إثر الإكتشافات المنجزة على رخصة زعفران بولاية قبلي وقد تم الشروع خلال سنة 2016 في الدراسات الهندسية ويتكون المشروع من مرحلتين:

المرحلة الأولى:

- ربط البئر "دوار غريب-1 " بواسطة أنبوب طوله 2.6 كم وقطره 6 بوصاتإلى نقطة تجميع داخل محيط الإمتياز على مستوى بئر "شوشة العتروس -1" (Gathering Point).
- كراء محطة معالجة وقتية (EPF) قرب بئر "الفرانيق 5 " بإمتياز " الفرانيق " على بعد 10 كم.
- مد أنبوب، طوله 10كم وقطره 6 بوصات، لنقل المحروقات المنتجة السائلة والغازية المتأتية من البئرين بنقطة التجميع إلى محطة المعالجة الوقتية.

تم الانتهاء من المرحلة الاولى في اكتوبر 2017 وانطلقت عملية الانتاج يوم 24 أكتوبر 2017 .

المرحلة الثانية:

- تركيز محطة معالجة دائمة سيتم انجازها على مستوى بئر "دوار غريب 1" داخل محيط الإمتياز.
- سيتم نقل النفط إما بواسطة شاحنات صهاريج إلى غاية أنبوب الترابسا في أم الشياه أو عن طريق أنبوب "برنكو" إلى محطة معالجة هذه الأخيرة بمنطقة أم الشياه.
- سيتم نقل الغاز إلى أنبوب "برنكو" على مستوى بئر "الفرانيق 5 "

أمام إنخفاض الإنتاج عن المتوقع تقرر إيقاف هذا الجزء من المشروع إلى حين الحصول على نتائج البئر الإستكشافية "سيدي مرزوق 1" في النصف الأول لسنة 2019

- **الإنتاج المسجل سنة 2018: غاز : حوالي 85 ألف متر مكعب في اليوم**
نفط : حوالي 1526 برميل في اليوم

ت) **مشروع حلق المنزل (خليج الحمامات)**
صاحب المشروع: الشركة التونسية الجنسية "توبيك Topic " 100%

يتمثل المشروع في :
*حفر ثلاثة آبار أفقية
* استعمال مصطبة حفر وإنتاج MODPU
* إرساء معدات الوصل (sea line) بين مصطبة الإنتاج و بارجة خزن وتفريغ النفط FSO.
*تخصيص محطة لخزن وتفريغ النفط FSO

طاقة الإنتاج الأولية تقدر بـ 5000 برميل نفط في اليوم لكل بئر أي بمجموع 15000 برميل في اليوم عن الإنتهاء من حفر الآبار التطويرية الثلاثة.

توقفت عملية حفر الآبار التطويرية الثلاثة إلى حين توضيح الوضعية القانونية لإمتياز الإستغلال.

في مجال تكرير ونقل وخزن المحروقات :

1) مشروع تأهيل وحدة التقطير الجوي: بصدد إعادة الدراسة من طرف الوزارة بعد رفض الملف المالي والتقني من طرف الهيئة العليا للصفقات العمومية

2) تحسين مردودية وحدات التهذيب الحفزي: تم تحيين كراس الشروط

3) إنشاء 3 خزانات للمواد البترولية : تمت المصادقة على كراس الشروط. الإعلان عن طلب العروض في جانفي 2020

4) إنشاء مستودع لخزن مادة غاز البترول المسيلطبق مواصفات السلامة العالمية بصدد إنجاز المشروع من طرف المزود الثاني. من المتوقع الإنتهاء من إنجازه في شهر جوان 2020

في مجال الكهرباء والغاز :

✓ **في مجال الكهرباء بما في ذلك المنتجة من الطاقات المتجددة:**

مواصلة انجاز مشاريع محطات إنتاج الكهرباء استعداد لنمو الاستهلاك خلال السنوات القادمة (تقدم الانجاز إلى موفى سنة 2018) :

- انجاز **محطة توليد الكهرباء بالدورة المزدوجة ذات المحورين رادس المرحلة "ج"** بقدرة 450 ميغاواط وبكلفة جملية تقدر بـ 816.5 مليون دينار وبتمويل من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي: بداية الأشغال في أوت 2017 وبداية الاستغلال خلال شهر جوان 2019 للمرحلة الأولى (التربينة الغازية) وماي 2020 للمرحلة الثانية (الدورة المزدوجة) ونسبة تقدم الأشغال 76.7% للمرحلة الأولى و65.2% للمرحلة الثانية.

- انجاز **محطة توليد الكهرباء بالتربينتين الغازيتين بالمرناقية** بقدرة 624 ميغاواط وبكلفة جملية تقدر بـ 660 مليون دينار وبتمويل خارجي من البنك الإسلامي للتنمية والصندوق السعودي للتنمية وتمويل ذاتي من الشركة التونسية للكهرباء والغاز: بداية الأشغال في جويلية 2018 وخلال شهر جوان 2019 التشغيل المؤقت للوحدة الأولى وماي 2020 تشغيل صناعي للمحطة ونسبة تقدم الأشغال 46.8%.

- انجاز **محطة فولطاضوئية بمدينة توزر1** بقدرة 10 ميغاواط وبكلفة 35 مليون دينار وبتمويل من البنك الألماني (KFW) مع توقع دخولها طور الاستغلال في صائفة 2019 وقد انطلقت الأشغال في 24 جويلية 2017 ونسبة تقدم الأشغال 28%.

وبالنسبة للمشاريع المبرمجة نذكر بالخصوص:

- **محطة توليد الكهرباء بالدورة المزدوجة بالصخيرة 1 (470 - 570 ميغاواط) في إطار الشراكة بين القطاع العام والخاص :** الشروع في اجراءات طلب عروض الانتقاء الأولي في 2019.

- **محطة توليد الكهرباء بالدورة المزدوجة بالصخيرة 2 (470 - 570 ميغاواط)** : في طور البحث عن تمويل، التاريخ المزمع لتشغيل المحطة 2024-2025.

- **محطة فولطاضوئية بمدينة توزر 2** بقدرة 10 ميغاواط وبكلفة 25 مليون دينار مع توقع دخولها طور الاستغلال قبل موفى 2019 : تم امضاء قرض التمويل مع البنك الألماني (KFW) في ديسمبر 2018 وتم اعلام العارض "GENSUN" فائزا وقتي بالصفقة في ديسمبر 2018 ومن المزمع انطلاق الأشغال في شهر مارس 2019.

- **المحطة الهوائية طباقة** بقدرة 80 ميغاواط وبكلفة 300 مليون دينار : بصدد تقييم دراسة الجدوى وكراس الشروط ودراسة التأثيرات البيئية من طرف الممول لاعلان عن طلب العروض.

- **محطة شمسية فولطاضوئية**بقدرة 300 ميغاواط وبكلفة 900 مليون دينار : في الانتظار التمويل لاعلان عن طلب العروض.

✓ **في مجال مشاريع نقل وتوزيع الغاز:**

خلال سنة 2018، تم:

- ✓ تزويد مدينة حمام الأغزاز بالغاز الطبيعي خلال شهر فيفري 2018،
- ✓ تسريح الغاز في القسط عدد 1 من الجزء الأول لأنبوب الغاز "تونس - بنزرت" الرابط بين فوشانة والمرناقية في شهر جوان 2018،
- ✓ تزويد مدينة مدنين بالغاز الطبيعي خلال شهر سبتمبر 2018،
- ✓ تزويد المنطقة الصناعية بالمتلوي بالغاز الطبيعي خلال شهر أكتوبر 2018،
- ✓ تسريح الغاز في الجزء الأول من الأنبوب "تونس - باجة - الدهماني" الرابط بين المرناقية وبرج العامري والمعد أساسا لتزويد محطة توليد الكهرباء بالمرناقية بالغاز الطبيعي في شهر ديسمبر 2018.

مشاريع الغاز في طور الإنجاز :

- ✓ القسط عدد 2 من الجزء الأول لأنبوب الغاز "تونس - بنزرت" الرابط بين المرناقية والمبطوح
- ✓ مشروع تزويد 15 منطقة بلدية بولاية بنزرت بالغاز الطبيعي :
  - الجزء الأول : أنبوب الغاز المبطوح - جرزونة والمناطق البلدية المجاورة (التاريخ المبرمج للتشغيل : موفى سنة 2019 ونسبة تقدم الأشغال : 15%)،
  - الجزء الثاني : أنبوب الغاز المبطوح الخروبة والمناطق البلدية المجاورة (التاريخ المبرمج للتشغيل : 2019 - 2020)،
- ✓ الجزء الثاني من الأنبوب "تونس - باجة - الدهماني" (التاريخ المبرمج للتشغيل : 2019 - 2021)،
- ✓ مشروع تزويد مدن سيدي بوزيد وسبيطلة وجملة وحاجب العيون ولسودة بالغاز الطبيعي (التاريخ المبرمج للتشغيل : الثلاثي الثالث لسنة 2019 ونسبة تقدم الأشغال : 25%)،
- ✓ مشروع تزويد منطقة تطاوين بالغاز الطبيعي (التاريخ المبرمج للتشغيل : موفى سنة 2019 ونسبة تقدم الأشغال : 5%)،
- ✓ تزويد 19 منطقة بلدية بالشمال الغربي بالغاز الطبيعي :

- المرحلة الأولى : مجاز الباب وتستور وقبلاطوقعفوروبوعرادة وكريب وتبرسق وعين دراهم : ديسمبر 2020،
- المرحلة الثانية : باجة والمعقولة ونفزة وطبرقة وبوسالم وجندوبة والكاف والدهماني والقصور : ديسمبر 2021،

✓ تزويد كل من الفحص وتاجروينوالجريصة وجرجيس وجربة والحنشة والعامرة والقطب التكنولوجي بالمنستير والحامة وقبلي ودوز (2019 -2021).

في مجال التحكم في الطاقة :

✓ الطاقات المتجددة

تم تنظيم ندوة تسريع تنفيذ مشاريع انتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة التي اعدت في 7 و8 ديسمبر 2017 تحت سامي اشراف السيد رئيس الحكومة بمشاركة 11 وزيرا وكاتب دولة لتسريع تنفيذ مشاريع انتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة وقد تطرقت الى 8 محاور خصوصية ذات الصلة بمشاريع الطاقات المتجددة واعتمدت مقاربة تشاركية لحصر الاشكاليات وبلورة مقترحات لتسريع تنفيذ المشاريع. وقد انبثقت عن أعمال هذه الندوة توصيات ومقترحات تمّت بلورتها سنة 2018 في خطة عمل تضمّنت 20 إجراء وقد تمّت المصادقة عليها من قبل الحكومة بتاريخ 28 فيفري 2018 وهي في طور التنفيذ والمتابعة.

وفي مجال تقدم انجاز البرنامج الوطني لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة فقد تم ما يلي:

- نظام التراخيص:

تم في سنة 2018 الإعلان عن نتائج الدعوة الأولى لتقديم مشاريع في إطار نظام التراخيص واسناد 6 موافقات مبدئية لمشاريع طاقة شمسية PV من فئة 10 ميغاواط و4 موافقات مبدئية لمشاريع طاقة شمسية PV من فئة 1 ميغاواط والحصول على تعريفات غيرمدعمة بمعدل 161 مليما/كيلواط ساعة (حسب سعر الصرف المرجعي 2.479د/$). كما تم نشر دعوتين جديدتين في 30 ماي 2018 قصد إنجاز 70 ميغاواط من الطاقة الشمسية الفولطاضوئية و130 ميغاواط من طاقة الرياح. وقد تم الإعلان عن نتائج طاقة الرياح في 10 جانفي 2019 واسناد 4 موافقات مبدئية لمشاريع من فئة 30 ميغاواط بتعريفات منخفضة وغير مدعمة بمعدل 127 مليما/كيلواطساعة (حسب سعر الصرف المرجعي 2.9223د/$). وبالنسبة للطاقة الشمسية الفولطاضوئية تم أيضا اسناد 6 تراخيص لمشاريع من فئة 10 ميغاواط في 12 مارس 2019 بتعريفات منخفضة وغير مدعمة بمعدل حوالي 131 مليما/كيلواط ساعة (حسب سعر الصرف المرجعي 2.9223د/$)بالإضافة إلى اسناد الموافقة المبدئية لـ 10 مشاريع بقدرة أحادية من فئة 1 ميغاواط في 15أفريل 2019. من جهة أخرى تعتزم الوزارة نشر دعوة جديدة خلال النصف الأول من سنة 2019.

- نظام اللزمات:

إثر الإنتهاء من فرز العروض الصادرة بخصوص 800 ميغاواط على أراضي الدولة في أجل 25 جويلية 2018 تم في 23 نوفمبر 2018 الإعلان عن قائمة الشركات المقبولة تضم اختيار 16 مستثمرا بالنسبة للطاقة الشمسية و12 مستثمرا بالنسبة لطاقة الرياح أما بالنسبة لـ 200 ميغاواط من طاقة الرياح على الأراضي المقترحة من قبل المستثمرين لا تزال عملية فرز العروض جارية. ومن المنتظر أن يتم الإعلان عن طلب العروض المضيق خلال النصف الأول من سنة 2019.

- الإنتاج الذاتي في الجهد المنخفض: تم سنة 2018 تركيز حوالي 13 ميغاواط لتصل القدرة الجملية إلى أكثر من 60 ميغاواط.

- الإنتاج الذاتي في الجهد العالي والمتوسط:

تم سنة 2018 اسناد 34 ترخيصا بقدرة جملية 13.4 ميغاواط ليصل العدد الجملي للتراخيص المسندة من قبل الوزارة في حدود 79 ترخيصا بقدرة جملية 17 ميغاواط.وفي مجال تسخين المياه بالطاقة الشمسية تم حتى موفى 2018 تركيز حوالي 940 ألف م² في قطاع السكن، و30 ألف م² في قطاع الخدمات، و1000م² في قطاع الصناعة في إطار مشروع نموذجي بإحدى الوحدات الصناعية (Société Benetton). وبالنسبة لسنة 2019 ينتظر تركيز 65 ألف م² في قطاع السكن و7000 م² في قطاع الخدمات و3000 م² في قطاع الصناعة.

بلغت المساحة الجملية المركزة سنة 2018 في مجال تسخين المياه بالطاقة الشمسية في قطاع السكن حوالي 55 ألف م² وقد بلغت قيمة المنح المسندة من صندوق الانتقال الطاقي حوالي 4.835 مليون دينار. أما بالنسبة للتجهيزات الجماعية، فقد بلغت المساحة المركزة سنة 2018 في مجال تسخين المياه بالطاقة الشمسية 3.873 الف م².

في مجال إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية الفولطاضوئية تم تركيز حوالي 12.490 ميغاواط خلال سنة 2018 في قطاع السكن (المباني الشمسية) و 550 كيلواط في القطاع الفلاحي (التنوير الريفي وضخ المياه). وقد بلغت المنح المسندة من صندوق الانتقال الطاقي لهذا المشروع حوالي 12.326 مليون دينار خلال سنة 2018 (11.675 مليون دينار للمباني الشمسية و 0.651 مليون دينار للقطاع الفلاحي).

✓ النجاعة الطاقية

تمّ تنظيم ندوة في شهر افريل 2018 تحت سامي اشراف السيد رئيس الحكومة بمشاركة عدد هام من الوزراء وكتاب دولة، تهدف إلى تسريع نسق إنجاز برامج النجاعة الطاقيّة من خلال تعميق الحوار بين كافة المتدخلين وتذليل الصعوبات التي يمكن أن تمثل عائقا لتنفيذ البرامج في هذا الميدان وبلورة مقترحات وتوصيات بهدف وضع خارطة طريق قصد ضمان بلوغ الأهداف المرسومة في مجال النجاعة الطاقيّة على غرار ما تم اتخاذه اجرائيا لمجال الطاقات المتجددة. وقد انبثقت عن أعمال هذه الندوة توصيات ومقترحات يتمّ حاليا إعداد خطة عمل في الغرض تشمل قطاعات الصّناعة والنقل والسكن والخدمات من جهة وإجراءات أفقيّة تخص كلّ من البعد الترابي والبحث والتطوير والتمويل والتواصل والتوعية للنجاعة الطاقيّة.

مشاريع التوليد المؤتلف للطاقة : عدد الوحدات التي دخلت طور الإستغلال سنة 2018 والوحدات التي تم انجازها سنة 2019 والمزمع دخولها طور الإستغلال سنة 2019 يبلغ 8 وحدات بقدرة كهربائية مركزة تناهز 15 ميغاواط. وقد بلغت المنح المسندة من صندوق الانتقال الطاقي لهذا المشروع 570 ألف دينار خلال سنة 2018 مع العلم أن هذه المنح تخص مشاريع توليد مؤتلف سابقة تم ختمها في سنوات 2016و2017و2018 (الانجاز المالي في مشاريع التوليد المؤتلف لا يتطابق بالضرورة مع الانجاز المادي).

تم خلال سنة 2018 إبرام 69 عقد برنامج لترشيد استهلاك الطاقة في قطاعات الصناعة والخدمات والسكن والنقل منها 46 عقد برنامج في قطاع الصناعة و7عقود برنامج في قطاعي الخدمات والسكن و16 عقد برنامج في قطاع النقل. هذا وقد بلغت المنح المسندة في اطار صندوق الانتقال الطاقيحوالي 953الف دينار خلال سنة 2018 مع العلم أن هذه المنح تخص عقود برامج سابقة تم ختمها في سنوات 2016 و 2017 و 2018 (الانجاز المالي في هذا المجال لا يتطابق بالضرورة مع الانجاز المادي).

- ✓ المشروع النموذجي بولاية توزر

تم اعداد ندوة بعنوان " توزر ولاية صديقة للبيئة " تحت سامي إشراف رئيس الحكومة وبتنظيم من وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة بالتعاون مع الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . وقد تم خلالها إطلاق مشروع " توزر ولاية صديقة للبيئة " وقد تم في اطار ذلك إقرار تنفيذ جملة من العمليّات ضمن البرامج الوطنيّة للتّحكم في الطاقة تتمثل اساسا في :

- تجهيز 10000 من مساكن العائلات المحدودة الدّخل المرتبطة بالجهد المنخفض بوحدات لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشّمسية الفوطوضوئيّة على مدى سنتين،
- استبدال 5000 ثلاجة قديمة بأخرى ذات نجاعة طاقيّة عاليّة على مدى سنتين،
- استبدال 30000 فانوس بأخرى مقتصدة للطاقة من نوع LED على مدى سنة،
- تنفيذ برنامج العزل الحراري لأسطح 1000 مسكن على مدى سنتين،
- تجديد شبكة التنوير العمومي من خلال استبدال حوالي 10000 نقطة إنارة بأخرى ذات نجاعة عالية من نوع LED على مدى سنة،
- تجديد أجهزة الإضاءة وتركيز لوحات شمسية بجميع المساجد بولاية توزر (حوالي 120 مسجد وجامع).

3.3 نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018

3.3.1 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج

طبيعة النفقة	2018 (باعتبار ق.م.تكميلي)	انجازات 2018	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات 2018	
			المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) /(2)
نفقات التصرّف	**2707385**	**2707337**	**-48**	**99,998**
التأجير العمومي	**6332**	**6284**	**-47**	**99,24**
الوزارة	724	676	-48	93,37
منح تأجير المؤسسّات (ANME)	5608	5608	0	100,00
وسائل المصالح (ANME)	**918**	**918**	**0**	**100,00**
منح تسيير المؤسسات (ANME)	918	918	0	100,00
التدخل العمومي	**2700135**	**2700135**	**0**	**100,00**
منح التدخل العمومي (ANME)	135	135	0	100,00
منحة دعم المحروقات	2700000	2700000	0	100,00
نفقات التنمية	**1870**	**1431**	**-439**	**76,52**
التمويل العمومي	**1620**	**1431**	**-189**	**88,33**
الوكالة الوطنيّة للتحكّم في الطاقة	1620	1431	-189	88,33
الاستثمارات المباشرة	250	0	-250	0,00
دراسة حول تحديد وتقييم الاحتياطي ومأمولية الامتيازات القديمة والتي شارفت مدة صلاحيتها على الانتهاء	250	0	-250	0,00
صناديق الخزينة	**30000**	**26161**	**-3839**	**87,20**
صندوق الانتقال الطاقي	30000	26161	-3839	87,20
المجموع	**2739255**	**2734929**	**-4325**	**99,84**

تنفيذ ميزانية برنامج الطاقة لسنة 2018 مقارنة بالتقديرات التوزيع حسب طبيعة النفقة (إ.الدفع)

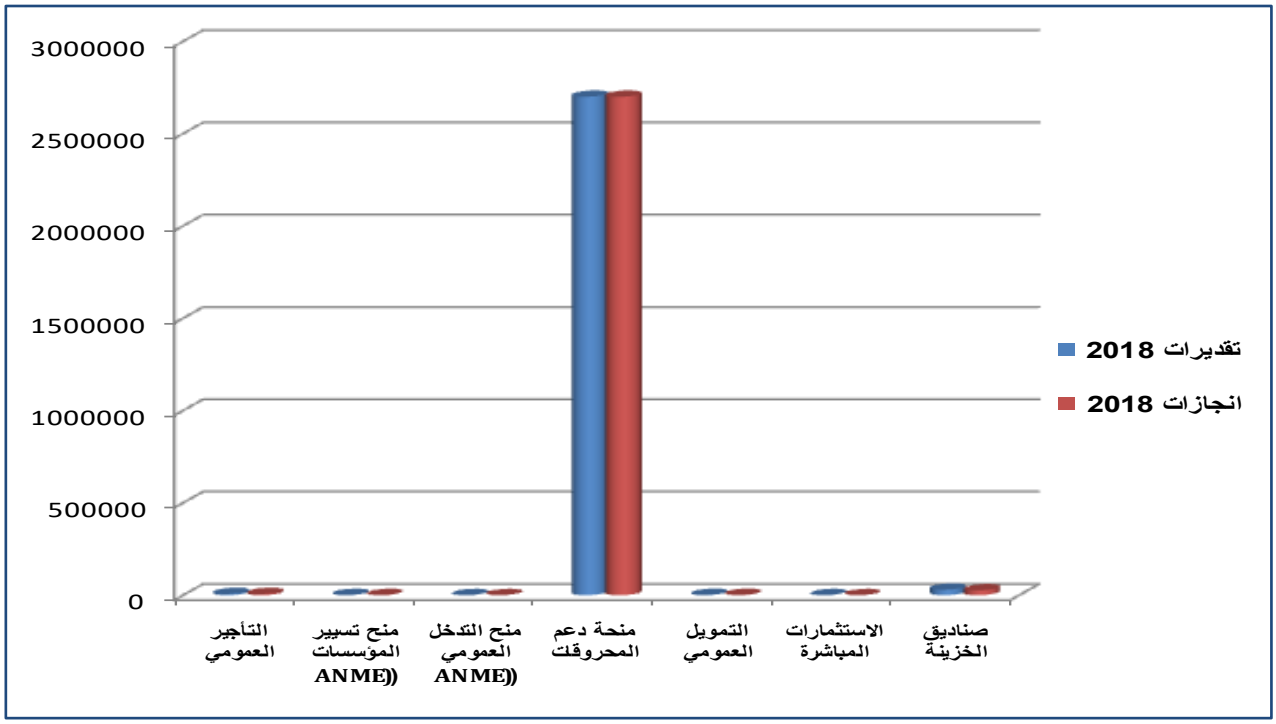

رسم بياني عدد3 -1:مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية برنامج الطاقةلسنة2018(إع الدفع):
التوزيع حسب طبيعة النفقة بألف دينار(بما في ذلك منحة دعم المحروقات)

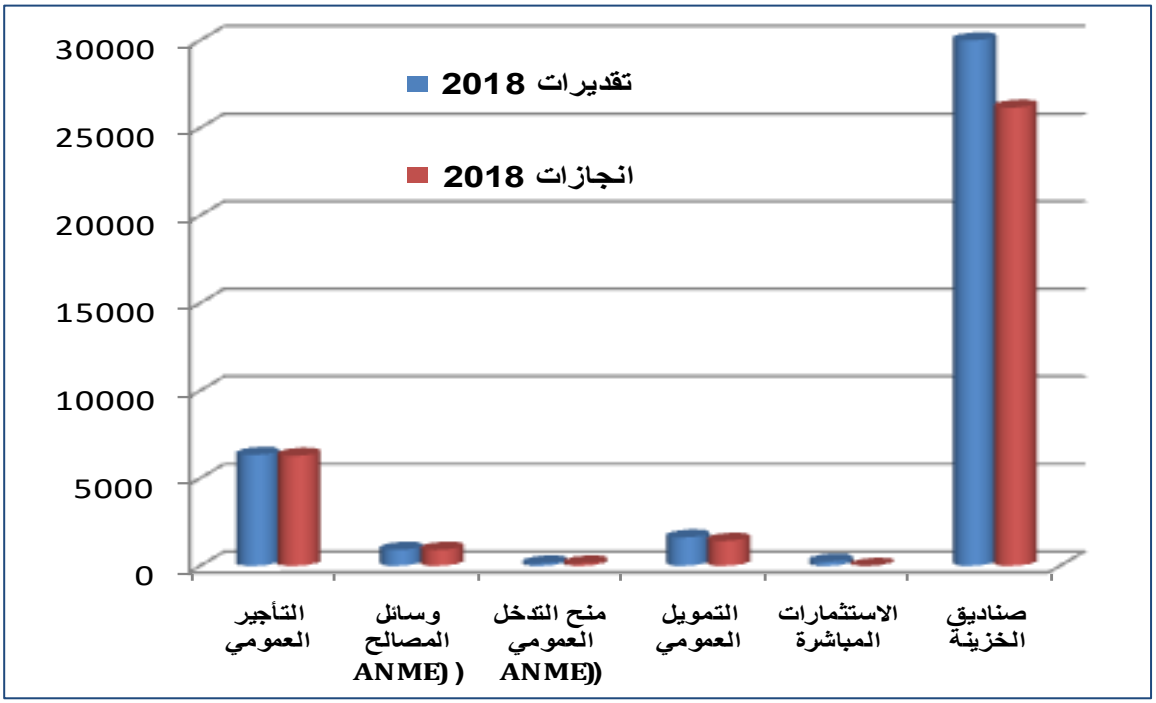

رسم بياني عدد3 -2:مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية برنامج الطاقةلسنة 2018(إع الدفع) :
التوزيع حسب طبيعة النفقة بألف دينار (دون اعتبار منحة دعم المحروقات)

3.3.2 تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها

الهدف102: تكثيف جهود الاستكشاف والبحث والتطوير لزيادة مستوى الإنتاج المحلي للنفط و الغاز

تقديم الهدف :سجل الانتاج الوطني من الطّاقة الأوّلية لسنة 2018 تراجعا بنسبة 3.4% مقارنة بسنة 2017، إذ تراجع انتاج إنتاج النّفط الخام بنسبة 1.8 % و تراجع انتاج الغاز الطبيعي بنسبة 4.7% وذلك بالنظر إلى التراجع الطبيعي لإنتاج أبرز الحقول النفطية.

وبينت الدراسات أن المدخرات الوطنية المثبت وجودها من الطاقة الأحفورية ستتقلص تدريجيا إلى موفى سنة 2030 إذا لم يتم تحقيق اكتشافات هامة جديدة. في المقابل سيتواصل تطور استهلاك الطاقة بنسق حثيث ولا سيما من الغاز الطبيعي باعتبار حاجة البلاد إليه في إنتاج الكهرباء.

ويتطلب هذا الوضع مزيد العمل على تنشيط عمليات الاستكشاف والحث على مزيد إنجاز أشغال تقييمية وتطويرية (حفر آبار ومسح زلزالي ثلاثي الأبعاد) وتحسين مردودية الحقول المنتجة حاليا بالرفع من نسب الإنتاجية والاستخراج والاستغلال الأمثل للحقول الهامشية و إعداد دراسات بحث عن شواهد وأهداف جديدة و بالخصوص في المناطق غير المستكشفة

الهدف 102: تكثيف جهود الاستكشاف والبحث والتطوير لزيادة مستوى الإنتاج المحلي للنفط و الغاز	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017 (1)	إنجازات 2017 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2017% (1) /(2)	تقديرات 2018 (1)	إنجازات 2018 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018% (1) /(2)
	المؤشر 1.1.0.2 عدد الرخص الممنوحة	عدد	3	2	**%67**	8	**0**	**%0**
	المؤشر 2.1.0.2 عدد الآبار الاستكشافية	**عدد**	**5**	**2**	**%40**	**6**	**3**	**%50**
	المؤشر 3.1.0.2 عدد الآبار التطويرية	**عدد**	**8**	**0**	**%0**	**6**	**4**	**% 67**

الهدف102 تكثيف جهود الاستكشاف والبحث والتطوير لزيادة مستوى الإنتاج المحلي للنفط و الغاز

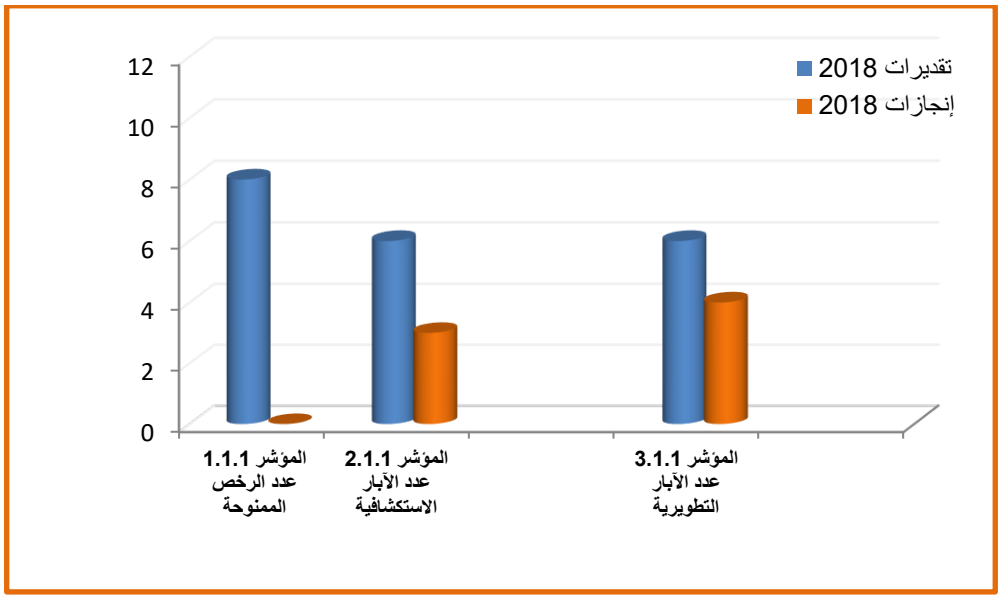

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف102:
تكثيف جهود الاستكشاف والبحث والتطوير لزيادة مستوى الإنتاج المحلي للنفط و الغازلسنة2018

الهدف 202: تاهيل قطاع التكرير وتوزيع المواد البترولية (جديد)

تقديم الهدف :تبعا لما تم إقراره في المجلس الوزاري بتاريخ 22 نوفمبر 2016 الذي خصص لتحديد التوجهات الإستراتيجية للدولة في قطاع الطاقة وفيما يتعلق بمجال تكرير وخزن المواد البترولية، تم اعتماد جملة من الإجراءات تهدف إلى الترفيع في نسبة تغطية المصفاة لحاجيات السوق التونسية وذلك من خلال القيام بعمليات صيانة وإعادة هيكلة للمصفاة بهدف الترفيع في طاقة التكريراليومية.

وبالنسبة لتاهيل قطاع توزيع المواد البترولية، تقوم الوزارة بالتنسيق مع بقية الأطراف المتدخلة بمعاضدة مجهود الدولة للتصدي لظاهرة تهريب المحروقات، وتم تسجيل تحسن نسبي في حجم مبيعات المحروقات منذ بداية سنة 2017، مما يقتضي تركيز محطات محروقات جديدة لاستيعاب التطور الحاصل في استهلاك المحروقات عبرالمسالك المنظمة. وأمام الاستثمارات الهامة التي يتطلبها إنجاز هذه المشاريع، تعمل الوزارة على تحسين هوامش ربح المتدخلين في القطاع وتسهيل الإجراءات المصاحبة لذلك لاسيما فيما يتعلق بإقامة محطات توزيع محروقات بالأراضي الفلاحية، إضافة إل تحسين المناخ الاجتماعي والعلاقات المهنية عبر ابرام كراسات شروط بين مختلف الأطراف المتدخلة.
كمايتضمن برنامج تأهيل القطاع إعادة ملائمة الإطار القانوني للخزن الإحتياطي والعمل على تحسين الجودة عبر إدراج نوعية جديدة من محروقات مقتصدة للطاقة والتعويض التدريجي للغازوال العادي الملوث للبيئة وتحسين وضعية قطاع التوزيع بغازالبترول المسال المعد للسيارات وزيوت التشحيم.

الهدف 211 :تأهيل قطاع التكرير وتوزيع المواد البترولية	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017 (1)	إنجازات 2017 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات %2017 (1) /(2)	تقديرات 2018 (1)	إنجازات 2018 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات %2018 (1) /(2)
	المؤشر 1202 : طاقة التكرير	م^3/ساعة	-	180	-	200	198	%99
	المؤشر2202 : أعادة تأهيل قطاع توزيع المواد البترولية	عدد المحطات الجديدة	-	-	-	20	18	% 90

الهدف 302: تحسين كثافة الطاقةوزيادة حصة الطاقات المتجددة في المزيج الطاقي

تقديم الهدف : تعتبر كثافة الطاقة من أكثر المؤشرات استعمالا على المستوى الدولي لاحتساب تقليص كميّة الاستهلاك الطاقي لإنتاج ألف دينار من الناتج المحلّي الإجمالي وهو مؤشر يبرز مدى تحسّن النجاعة الطاقيّة من خلال تطوير التحكم في الطاقة على مختلف المستويات وتوجيه الاقتصاد إلى القطاعات ذات المردودية العالية وغير مستهلكة للطاقة واستعمال التكنولوجيات الحديثة المقتصدة للطاقة.

ويمثل تدخل صندوق الانتقال الطاقي في تمويل المشاريع الرامية لتطوير التحكم في الطاقة مؤشر قيس مختلف الإنجازات منها عقود البرامج وتطوير التوليد المؤتلف للطاقة ومحطات تشخيص المحركات.

و في ظل العجز الهيكلي للميزان الطاقي وبلوغه نسب قياسية مقارنة بالسنوات الأخيرة وجب التوجّه نحو حلول بديلة تساعد على الحد من هذا العجز الذي أصبح يمثل عبئا على ميزانيّة الدولة.

وفي هذا الإطار تمثل الطاقات المتجددة حل لتقليص الضغط على ميزان الطاقة وعلى ميزانية الدولة، حيث يتم انجاز عدة مشاريع للترفيع في مساهمة الطاقات المتجددة في استهلاك الطاقة منها استعمال اللاقطات الشمسية لتسخين المياه ولإنتاج الكهرباء.

الهدف 311 :تحسين كثافة الطاقة وزيادة حصة الطاقات المتجددة في المزيج الطاقي	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017 (1)	إنجازات 2017 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات %2017 (1) /(2)	تقديرات 2018 (1)	إنجازات 2018 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات %2018 (1) /(2)
	المؤشر 1.3.0.2 : عدد عقود البرامج	عدد	105	48	% 45.7	130	69	%53
	المؤشر 2.3.0.2 : عدد $م^2$ من اللاقطات الشمسية المعدة لتسخين المياه	$م^2$	84000	63246	% 81.83	107500	59000	% 55
	المؤشر 3.3.0.2 :ميغاواط مركز من الطاقات المتجددة لإنتاج الكهرباء	ميغاواط	20	11.293	% 86.67	40	13.04	% 33

الهدف 202: تحسين كثافة الطاقةوزيادة حصة الطاقات المتجددة في المزيج الطاقي.

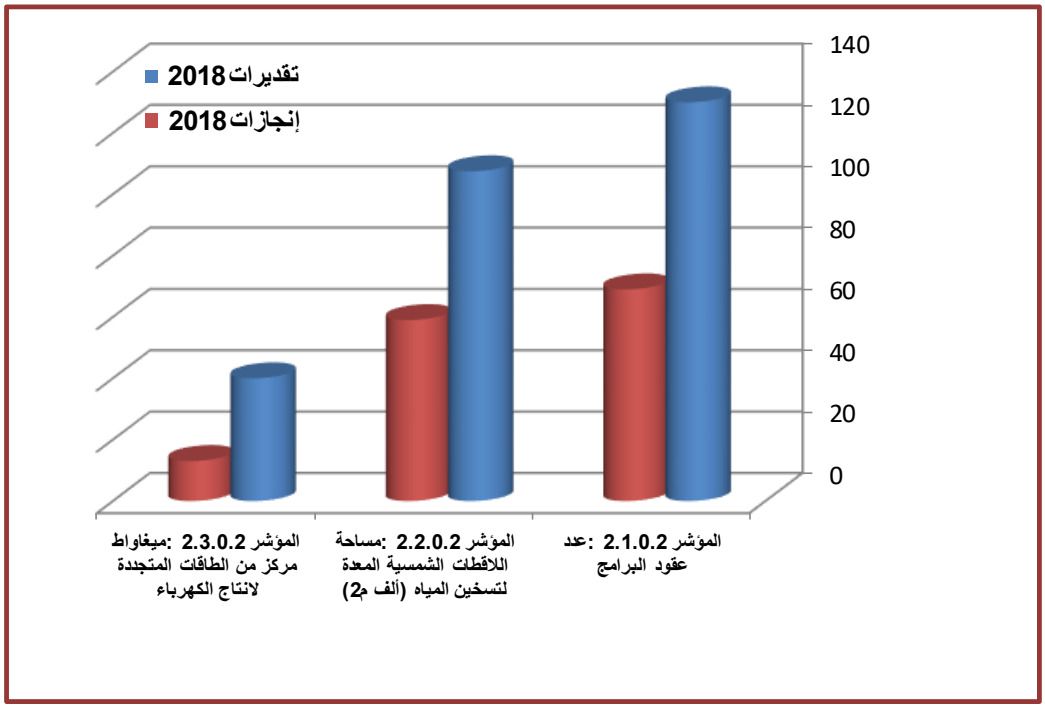

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف202:
تحسين كثافة الطاقة لسنة 2018

الهدف 402: تحسين التكامل والربط المحلي والإقليمي لشبكات الغاز والكهرباء

تقديم الهدف : ترتكز المنظومة الحالية لإنتاج الكهرباء بنسبة حوالي 97% على الغاز الطبيعي (العنفات الغازية والعنفات البخارية ومحطات الدورة المزدوجة) و3% بالنسبة للطاقات المتجددة ولتلبية نمو حاجيات الاستهلاك الوطني والمقدر بـ 4,4 % سنويا خلال فترة المخطط 2016-2020 وكذلك مجابهة تطور الذروة الصيفية التي ستبلغ 4.2 % سنويا خلال فترة المخطط 2016-2020 ، يتعيّن تركيز قدرات إنتاج إضافية ما بين 400 و600 ميغاواط كل سنتين وذلك أخذا بالاعتبار التخلي عن محطات التوليد القديمة .

كما يعتبر تزويد السوق المحلية بالغاز الطبيعي سواء لإنتاج الكهرباء أو للاستهلاك الصناعي والسكني من أكبر الرهانات باعتبار أن الإنتاج المحلي للغاز الطبيعي لم يغطي سوى نسبة 35 % من الاستهلاك خلال سنة 2018في حين أن الكميّة المتبقية يتمّ توريدها من مصدر وحيد وهو الجزائر.

وتقوم الشركة التونسية للكهرباء و الغاز حاليا بجميع الاستثمارات اللازمة لتحسين الربط المحلي لشبكات الكهرباء والغاز إلا انه أمام الأهمية التي يكتسيها هذا القطاع في تحقيق الأمن الطاقي في البلاد، تم ادراج هدف يخصه في برنامج الطاقة بالرغم من عدم وجود نفقات تخصه في ميزانية البرنامج.

ومن جهة ثانية، تحظى تونس بموقع جغرافي متميز وملائم لتمتين الترابط الكهربائي مع بلدان المغاربية وكذلك مع أوروبا عبر إيطاليا. وسيسمح هذا الترابط في حال إنجازه من تحسين تبادل الطاقة الكهربائية مع هذه الدول وتدعيم نسبة الإندماج الطاقي بالمغرب العربي وحوض البحر الأبيض المتوسط.

وقد قطعت تونس خطى هامة على درب تحقيق الربط بين الشبكات المتوسطيّة تكريسا للاندماج الجهوي والتكامل الاقتصادي والاجتماعي، وعلاوة على الربط الكهربائي القائم بين البلاد التونسية والشقيقتين الجزائر (5 خطوط) وليبيا (خطين)، يمكّن من تبادل الطاقة الكهربائيّة خاصة خلال فترات الذروة حيث أن هذه الفترات تختلف بين هذه الدول الثلاث وقد اثبت هذا الربط جدواه ولو نسبيا في مجابهة العجز الطاقي والاستغناء عن القدرات الإنتاجية الإحتياطيّة، تسعى الوزارة الى تمتين الترابط الكهربائي مع أوروبا من خلال مشروع الربط الكهربائي بين تونس وايطاليا (ELMED)، الذي سيتيح تحسين تبادل الطاقة الكهربائية مع أوروبا وتوفير إدماج أوفر للطاقات المتجددة وتعزيز قدرة الشبكة الوطنية فى مواجهة الحالات الطارئة وتلافي صعوبات التزويد في فترات الذروة.

الهدف 401 :التكامل والربط المحلي والإقليمي لشبكات الغاز والكهرباء	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017 (1)	إنجازات 2017 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات %2017 (1) /(2)	تقديرات 2018 (1)	إنجازات 2018 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات %2018 (1) /(2)
	المؤشر 1.4.0.2 : عدد المشتركين في شبكة الغاز	عدد	53 950	40602	%75	60000	37850	%63
	المؤشر 2.4.0.2: القدرة الكهربائية المركزة	ميغاوات	10	0	%0	10	0	%0

الهدف 401: تحسين التكامل والربط المحلي والإقليمي لشبكات الغاز والكهرباء

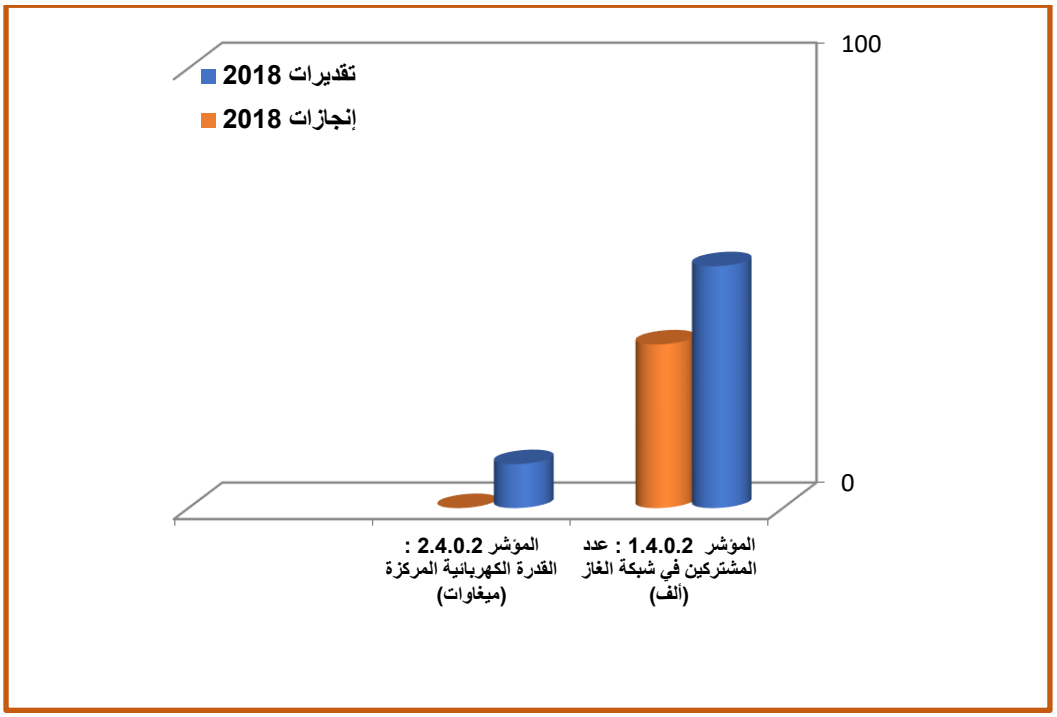

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف402: تحسين التكامل والربط المحلي والإقليمي لشبكات الغاز والكهرباءلسنة2018

3.4 تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بتقديرات سنة 2018

الهدف 102: تكثيف جهود الاستكشاف والبحث والتطوير لزيادة مستوى الموارد الوطنية من المحروقات

المؤشر 1.1.0.2 عدد الرخص الممنوحة

لم يتم خلال سنة 2018 اسناد اية رخصةويعود ذلك أساسا إلى طول الإجراءات المتبعة لإسناد رخص الإستكشاف أو البحث علما و أنه قد تم عرض 7 مطالب رسمية على أنظار اللجنة الاستشارية للمحروقات خلال جلساتها المنعقدة بتاريخ 31 أكتوبر 2017 و 23 جويلية 2018 و 26 أكتوبر 2018.

وتجدر الاشارة الى انه خلال اجتماعات اللجنة الاستشارية للمحروقات بتاريخ 06 مارس 2018و 23 جويلية 2018 و 26 أكتوبر 2018، تمت الموافقة المبدئية على اسناد 6 رخص جديدة في انتظار استكمال الوثائق التعاقدية وعرضها على مجلس النواب للمصادقة بمقتضى قانون.

وقد تواصل تراجع العدد الجملي للرخص السارية المفعول الى 21 رخصة سنة 2018 مقابل 23 رخصة سنة 2017 و52 رخصة سنة 2010. ويعود ذلك بالاضافة الى التخلي عن بعض الرخص لإنتهاءصلوحيتها وعدم رغبة أصحابها في مواصلة النشاط عليها أو إلغاء البعض الآخر لعدم قدرة أصحابها الإيفاء بالتزاماتهم.

المؤشر 2.1.0.2عدد الآبار الاستكشافية

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 50% إذ تم حفر 3 آبار استكشافية خلال سنة 2018 مقابل 6 آبار مبرمجة و بئرين منجزة سنة 2017 ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها **الصعوبات المالية للشركات البترولية إضافة إلى طول الإجراءات المتبعة و الصعوبات الفنية المتمثلة في عدم توفر آلات الحفر.**

المؤشر 3.1.0.2 عدد الآبار التطويرية

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 67% اذ تم حفر 4 آبار تطورية خلال سنة 2018 مقابل 8 مبرمجة علما وانه لم يتم حفر أي بئر خلال سنة 2017 ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها الصعوبات المالية للشركات البترولية و الصعوبات الفنية المتمثلة في عدم توفر آلات الحفر.

الهدف 202: تـأهيل قطاع التكرير وتوزيع المواد البترولية

المؤشر 1.2.0.2 : طاقة التكرير

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ99% خلال سنة 2018 ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:

إنجاز عملية الصيانة للفرن F101 بالمصفاة والمتمثلة في تركيب محار قجديدة

المؤشر 2.2.0.2 :إعادة تأهيل قطاع توزيع المواد البترولية

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 90 %بالنسبة لعددالمحطاتالجديدةكان من الممكن ان تكون ارفع من ذلك مع العلم ان هذا المؤشر مرتبطلإرتباطبتحسينهامشالربح

مع الإشارة لوجودالعديدمنالمشاريعالمزمعانجازهابأراضيفلاحيةمع ما يتخللها من طولالإجراءاتالمتعلقةبتغيرصبغةالأراضي

إضافة الى انه تمتسجيلانخفاضفيالعددالجمليللمحطاتالمستغلة ويعود ذلك إلىأشغالصيانةبعضالمحطاتالتيتقومبهاشركاتالتوزيع.

الهدف 302: تحسين كثافة استهلاك الطاقةوزيادة حصة الطاقات المتجددة في المزيج الطاقي

المؤشر 1.3.0.2 : عدد عقود البرامج

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 55% بالنسبة للعدد الجملي لعقود البرامج مقارنة بالتقديرات، 46 منها في قطاع الصناعة و7 في قطاعي الخدمات والسكن و16 في قطاع النقل. وقد تم انجاز 4 جلسات من قبل اللجنة الفنية فقط.

وقد بلغت منح صندوق الانتقال الطاقي التي تم صرفها خلال سنة 2018والموجهة لعمليات التدقيق في الطاقة وعقود البرامج والاستشارات المسبقة 953ألف دينارمقارنة بـ 1194 ألف دينار سنة 2017 بينما بلغت المنح الموجهة للتوليد المؤتلف للطاقة 570ألف دينار مقارنة بـ 1610 ألف دينار سنة 2017 مع العلم أن هذه المنح تخص عقود برامج سابقة تم ختمها في سنوات 2015 و2016 و2017.

المؤشر 2.3.0.2 :عدد متر مربع (م^2) من اللاقطات الشمسية المعدة لتسخين المياه

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 55% بالنسبة للمساحة المركزة من اللاقطات الشمسية المعدة لتسخين المياه في قطاع السكن والمهن الصغرى (55 ألف م^2)، أما في قطاعي الخدمات والصناعة فقد تم انجاز نسبة 52% .

الأسباب: أصبح معدل الإنجاز السنوي في قطاع السكن منذ سنة 2011 في حدود 60 ألف م^2 مقارنة بـالفترة 2008-2010 (76 ألف م2) ويعود هذا التراجع إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية بعد الثورة.

هذا وقد بلغت منح صندوق الانتقال الطاقي الموجهة لتسخين المياه بالطاقة الشمسية حوالي 4.56 مليون دينار أي حوالي 18% من جملة المنح المسندة من صندوق الانتقال الطاقي خلال سنة 2018.

المؤشر 3.3.0.2 :عدد متر مربع (م^2) من اللاقطات الشمسية المعدة لتسخين المياه

تم سنة 2018 تركيز حوالي 13 ميغاواط بالمباني الشمسية فحسب وهو ما يجعل نسبة انتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة تبقى في حدود 3%. لكن من جهة أخرى تعتبر سنة 2018 سنة الإقلاع باعتبار

اسناد 10 مشاريع في نظام التراخيص بقدرة 64 ميغاواط ونشر دعوة جديدة لتقديم مشاريع بقدرة 200 ميغاواط تم الإعلان عن نتائجها في جانفي ومارس 2019 ونشر طلب عروض انتقاء أولي بالنسبة لنظام اللزمات في ماي 2018 بقدرة 1000 ميغاواط واسناد 34 ترخيصا بالنسبة لنظام الإنتاج الذاتي بالجهد المتوسط بقدرة 13.4 ميغاواط وهي مشاريع سترى النور خلال الفترة 2019-2022 مما سيرفع نسبة الطاقات المتجددة إلى أكثر من 22%.

هذا وقد بلغت منح صندوق الانتقال الطاقي الموجهة لإنتاج الكهرباء بالمباني الشمسية 12940 ألف دينار أي حوالي 50% من جملة المنح المسندة من صندوق الانتقال الطاقي خلال سنة 2018.

الهدف 402: تحسين التكامل والربط المحلي والإقليمي لشبكات الغاز والكهرباء

المؤشر 1.4.0.2 : عدد المشتركين في شبكة الغاز

تم ربط 37 850 مشترك جديد بشبكة الغاز الطبيعي لسنة 2018 وهو ما يمثل نسبة إنجاز تقدر بـ63% من العدد الجملي المبرمج (60000 مشترك) مقابل 40 602 مشترك سنة 2017 ليبلغ عدد المشتركين إلى موفى سنة 2018 قرابة حوالي 888 ألف حريف.

ويتوزع المشتركون الجدد الذين تم ربطهم سنة 2018 كما يلي : 37 444 في قطاع السكن و 383 في قطاع الخدمات و23 في القطاع الصناعي.

المؤشر 2.4.0.2 :القدرة الكهربائية المركزة

بالنسبة إلى المحطة الفلطاضوءيةبتوزر 1 التي كان من المبرمج دخولها حيز الاستغلال خلال سنة 2017 بقدرة مركزة تقدر بـ 10 ميغاواط حسب ما ورد في مشروع القدرة على الآداء لسنة 2017 إلا أنها تأخرت نظرا للصعوبات المالية التي تعرض لها صاحب الصفقة TERNIENERGIA وقد تم التوصل إلى حل عبر امضاء ملحق لتغيير اسم صاحب الصفقة لكي يصبح مجمع بين TERNIENERGIA وENERRAY وهي الآن في المراحل الأخيرة من الانجاز وينتظر دخولها حيز الاستغلال في صائفة 2019.

3.5 التّوجّهات المستقبلية لتحسين الأداء

تمت بلورة مذكرة مرجعية تبرز واقع القطاع الطاقي وأهدافه وتوجهاته في آفاق 2030 وقد تم المصادقة عليها خلال مجلس وزاري في نوفمبر 2016 والتي انبثق منها المخطط الخماسي للفترة 2016-2020 و من أهم ما جاء في هذه الوثيقة من توجهات مستقبلية للقطاع :

تنشيط عمليات الإستكشافوالإستغلال: وذلك بتطوير وتنويع أنشطة المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية من خلال السماح لها بالإستثمار المباشر بحيز أهم في مجال البحث والاستكشاف والاستغلال داخل تونس وخارجها والحثّ على مزيد انجاز أشغال تقييمية وتطويرية وذلك بحث الشركات على تطوير المدّخرات التي لم تطوّر بعد وتحسين مردودية الحقول المنتجة حاليا بالرفع من نسب الإنتاجية والاستخراج والاستغلال الأمثل للحقول الهامشية من خلال وضع نظام جبائي

ملائم والتشجيع على التطوير التكميلي والتنقيب على الغاز الطبيعي وإعداد دراسات بحث تخص أهداف جديدة وبالخصوص في المناطق غير المستكشفة.

مراجعة مجلة المحروقات: تحيين الإطار التشريعي قصد ملاءمته مع متطلبات التطور التكنولوجي لنشاط إستكشاف واستغلال الموارد الوطنية من المحروقات وخاصة منها المكامن غير التقليدية إن تأكد وجودها بالبلاد

تنويع مصادر التزويد بالغاز الطبيعي وتطوير طرق خزنه وذلك بانجاز دراسات جدوى فنية واقتصادية.

التوجهات الإستراتيجية المتعلقة بتكرير وخزن ونقل المواد البترولية : إنجاز برنامج إستثمار لصيانة وتأهيل وسائل إنتاج الشركة التونسية لصناعات التكرير وتدعيم طاقة الخزن المتوفرة لديها وتأمين سلامتها والزيادة في طاقة الخزن للمواد البترولية والارتقاء بها إلى مستوى مقبول ضمانا للتزويد.

تنويع المزيج الطاقي لإنتاج الكهرباء وذلك من خلال مواصلة تدعيم برنامج التجهيز بمحطات توليد الكهرباء من الغاز الطبيعي وتعميق الدراسات التي تخص استعمال GNL لتحديد البنية التحتية للتزويد ووسائل التمويلوالعمل على وضع الآليات اللازمة لبلوغ هدف 1 جيغاواطاظافيمن الطاقات المتجددة في غضون 2020، واستهداف 3,8 جيغاواط سنة 2030 أي ما يعادل إنتاج 30% من الكهرباء انطلاقا من الطاقات المتجدّدة.

التوجهات الإستراتيجية في مجال التحكم في الطاقة : النهوض بالنّجاعة الطاقية بهدف التقليص في مؤشر الكثافة الطاقية الأولية بنسبة 3% سنويا خلال الفترة 2015-2030 والتخفيض في استهلاك الطاقة الأولية بنسبة 17 % سنة 2020 وبنسبة 34% سنة 2030 ووضع الأطر القانونية والتحفيزية الملائمة لتطوير الاستثمار في مجال التحكم في الطاقة

2019

البرنامج 3 : المناجم

التقرير السنوياللقدرة على الأداء

لسنة 2018

المسؤول عن البرنامج : السيّد الطيب اليحياوي

المكلّف بالملف :

السيّدة نجاح الشريف السيد محمد قدري

وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة

جوان 2019

4 المحور الرابع :برنامج المناجم

رئيس البرنامج : السيد الطيب اليحياويمنذ شهر ديسمبر 2017

4.1 التقديـــــم العـــام للبرنامج

هيكلة البرنامج

يتكون برنامج المناجم من:

أ- الإدارة العامة للمناجم

وهي الإدارة العامة الوحيدة ضمن هذا البرنامج.

ب- المؤسسات:

- الديوان الوطني للمناجم
- شركة فسفاط قفصة
- المجمع الكيميائي التونسي
- شركة جبل الجريصة

ويمثل الديوان الوطني للمناجم (مؤسسة عمومية ذات صبغة غير إدارية) المؤسسة الوحيدة التي تمول ميزانيتها كليا من الدولة، بينما تتمتع كل من شركة فسفاط قفصة والمجمع الكيميائي التونسي وشركة جبل الجريصة بميزانيات مستقلة.

ويلعب قطاع المناجم دورا حيويا في النشاط التنموي للبلاد من حيث مساهمته المعهودة في امتصاص العجز التجاري الهيكلي الذي تعاني منه البلاد وقدرته التشغيلية العالية وباعتباره مصدرا هاما للعملة الصعبة وقاطرة للاقتصاد الوطني، إلا أنّه ومنذ بداية الثورة وإلى نهاية سنة 2018واجه القطاع صعوبات حقيقية أدّت لتراجعه عالميا، في وقت كانت فيه تونس مصنّفة ضمن المراتب الأولى عالميا من حيث إنتاج وتصدير الفسفاط ومشتقاته.

وللتذكير تتمثل أهداف برنامج المناجم أساسا في:

الهدف 102: دعم منظومة الفسفاط

الهدف 202: تشجيع بعث المشاريعالمنجمية

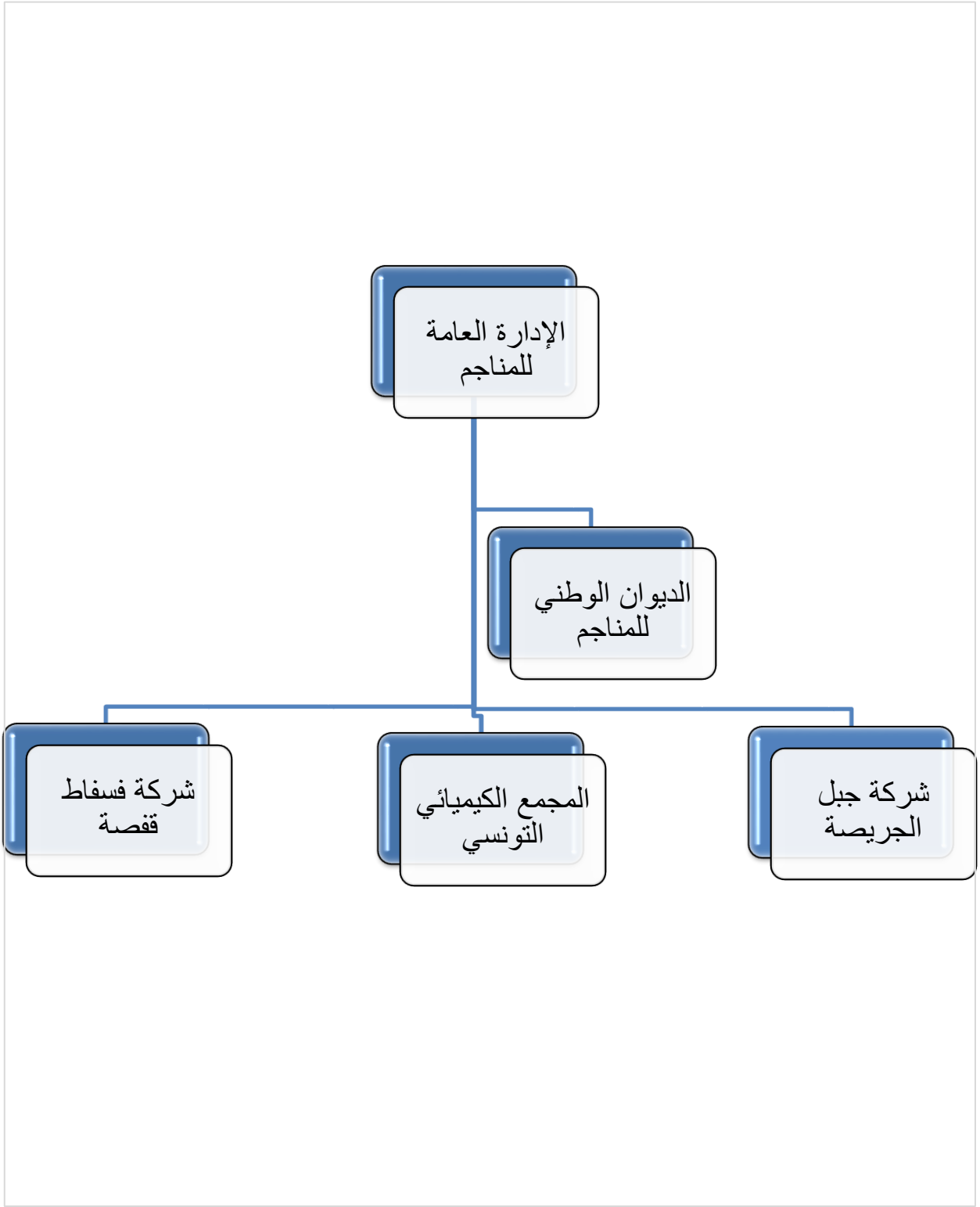
الإدارة العامة للمناجم
الديوان الوطني للمناجم
شركة فسفاط قفصة
المجمع الكيميائي التونسي
شركة جبل الجريصة

4.2 تقديم عام للإنجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج

➢ **أهمّالإصلاحاتوالأهدافالإستراتيجيةالتيتمّتحقيقهاوالتيلهاعلاقةمباشرةبالبرنامج :**

بلغ إنتاج الفسفاط خلال سنة 2018 مستوى 3,3 مليون طن مسجلا بذلك تراجعا بـ 16 % مقارنة بسنة 2017.

وخلال سنة 2018، عملت الوزارة للدفع نحو الشروع في انجاز عديد المشاريع بهدف الترفيع من طاقة انتاج الفسفاط وتدعيم مكانة تونس في السوق العالمية في تصدير مشتقات الفسفاط كمشروع استغلال الفسفاط بأم الخشب بقفصة، ومشروع المكناسي بولاية سيدي بوزيد ،توزر- نفطة بولاية توزر ومشروع منجم سراورتان بولاية الكاف.

كما تولت الوزارة برمجة دراسة إستراتيجية لقطاع الفسفاط ومشتقاته لتحديد المحاور الإستراتيجية لضمان ديمومة القطاع وتطويره إلى حدود سنة 2030.

أما بالنسبة لمشتقات الفسفاط فقد انخفضت مستويات الإنتاج إلى أقل من 35 % من الطاقة القصوى لمصانع المجمّع الكيميائي التونسي نتيجة تدني وتذبذب التزويد بمادة الفسفاط مما أدى إلى الانخفاض المتواصل في نسق الإنتاج والتصدير.

وللرفع من تصدير مشتقات الفسفاط واسترجاع مكانة تونس في الأسواق العالمية تولت الوزارة التسريع في انجاز عديد المشاريع المعطلة كمشروع المظيلة 2 الذي شهد تأخيرا في الانجاز من جراء الاحتجاجات الاجتماعية للمطالبة بالتشغيل وبعض الإشكاليات العقارية، وبعث نسيج صناعي جديد، هذا إلى جانب التسريع في مشاريع إنجاز تحلية مياه البحر وتحويل الوحدات الملوثة خارج مناطق العمران.

كما عملت الوزارة خلال سنة 2018 على التأهيل البيئي لوحدات الإنتاج وذلك بهدف التحكم في الإفرازات الملوثة وتحسين نوعية الهواء والتأهيل البيئي للمحيط البحري والمحافظة على الموارد المائية.

أما بالنسبة للمسؤولية المجتمعية ودفع المبادرة الفردية فقد تم تدعيم دور شركتي القطاع في هذا الإطار، بإمضائهما على ميثاق الأمم المتحدة للمسؤولية المجتمعية للمؤسسات بهدف الأخذ بعين الاعتبار للبعدين البيئي والمجتمعي إلى جانب البعد الاقتصادي وتم رصد ميزانية لدعم المسؤولية المجتمعية بالتنسيق مع السلط الجهوية.

- في مجال المواد غير الفسفاطية :

. وبلغت نسبة التغطية للخرائط الجيولوجية لكامل البلاد التونسية لسنة 2018 نسبة 83 %. كما بلغ عدد الخرائط والبيانات التي تم رقمنتها16خريطة سنة2018 مقابل 22مبرمجة أي بنسبة إنجاز 72%. تم إنجاز دراسة المكامن المبرمجة وهي اثنان (02) أي بنسبة إنجاز 100 %

كما عرفت سنة 2018 دفعا لقطاع البحث المنجمي من خلال دراسة وعرض المطالب المتعلقة بالسندات المنجمية على اللجنة الاستشارية للمناجم التي انعقدت في أربع مناسبات وأبدت رأيها بالموافقة على تأسيس 23 رخصة بحث جديدة وتأسيس امتيازي (2) استغلال.

أمّا بالنسبة لمراجعة التشريع المنجمي، فقد تمّ تكوين لجنة لتحيين مجلة المناجم خلال الثلاثي الأوّل من سنة 2019.

➢ **أهمالإنجازاتوالأنشطةوالمشاريعالكبرىالتيتمالقيامبهالتحقيقأهدافبرنامج "المناجم".**

في مجال الفسفاط :

أدّتاعتصاماتالمعطّلينعنالعملمنداخلوخارجالحوضالمنجمي،خلالالسنواتالثمانيالأخيرةإلىتعطيلجلّمراكزالإنتاج والنقلحيثلميتجاوزالمعدّلالسنويلإنتاجالفسفاطخلالهذهالفترةمستوى 39 % منحجمالإنتاجالمسجّلسنة 2010،أيقرابة 3,2 مليونطناسنويامقارنةبطاقةإنتاج 8,1 مليونطنا،وذلكبالرغممنالمجهوداتالمبذولةفيإطاردعممجهودالدولةفيإحداثمواطنشغلبالجهاتالمعنيةبقطاعالفسفاطومشتقاتهوموا صلةدعمالتنميةالجهويةوالأقطابالتكنولوجيةوالتنمويةوالهياكلالعموميةوتدعيمإضافيلدورشركتيالقطاعفيإطارالمسؤوليةالمجتمعية.

خلالسنة 2018،بلغإنتاجالفسفاطمستوى 3,3 مليونطنامسجّلابذلك :

مقارنةبنفسالفترةمنسنة 2017 : تراجعبـ 16 %

مقارنةبنفسالفترةمنسنة 2010 (8,1 مليونطن) : تراجعابـ 59 %

وتتمثلأهمالانجازاتالمتمثلةفياسترجاعنسقإنتاجالفسفاطوالرفعفيهفي:

- **مشروع استغلال الفسفاط بأم الخشب بولاية قفصة:**

تقدّم الإنجاز :

- الدراسات الخصوصية : 98 %
- أشغال التهيئة : 76 % .
- انجاز المغسلة و وحدة التعويم : 48 %
- انجاز حصالة الفسفاط الخام و خزن و وسق الفسفاط المرشح :51 %
- التزود بالمياه الصناعية و حوض تخزين المياه الطينية : 25 %

رزنامة إنجاز ما تبقى منالمشروع :

- المياه الصناعية:ماي 2019
- نهاية التركيب و بداية التشغيل التجريبي للمغسلة :ماي 2019
- التشغيل الصناعي للمغسلة : جوان 2019
- الأحواض الطينية: أكتوبر 2019
- تسيج الموقع : ديسمبر 2019
- محطات الوسق :فيفري 2020
- تستكمل بقية مواقع التهيئة: مارس 2020
- الانطلاق الفعلي المتوقع للمشروع: 2021

- **مشروع استغلال الفسفاطبالمكناسي بولاية سيدي بوزيد :**

- تمّ اقتناء قرابة 85% من الأراضي الخاصة بالمشروع**بحوالي 10م د.**
- إبرام صفقة مناولة استخراج ونقل 600 ألف طن من الفسفاط الخام **في السنة** بتاريخ 2019/04/01 ،
- تمّ الإعلان عن النتائج النهائية لانتداب 137 عونا المبرمجين لمرحلة مناولة شحن ونقل الفسفاط وذلك يوم 2 ماي 2017.
- إشكاليات عقارية تتمثّل في رفض بعض الأهالي التفويت في الأراضي المخصصة لمصب الشوائب،
- انطلاق المشروع مرتبط بتسوية وضعية الأراضي (50هكتار) التي على ملك عائلة الزوارع الرافضين التفويت في أرضيهم وعددهم 15 شخصا.
- من المتوقّع الانتهاء من المشروع وبداية الإنتاج 2022

- **مشروع استغلال الفسفاطبتوزر-نفطة بولاية توزر:**

- تم إبرام العقد مع مجمع مكاتب الدراسات SOFRECOو TECI بتاريخ 27 سبتمبر2017 في انتظار إعطاء الإذن ببداية التنفيذ.
- انجاز الدراسات :بداية من ديسمبر 2018 الى جوان 2020
- انجاز الآبار : 2019-2021
- إعداد و نشر كراسات الشروط لاقتناء الآليات و انجاز المنشآت : من مارس 2019 إلى جوان 2019
- فرز وعرض الملفات على أنظار اللجنة العليا للصفاقات و إبرام العقود : ديسمبر 2019
- طلب العروض: من جوان 2020 إلى ديسمبر 2020
- الدّخول حيّز الإنتاج: من المتوقّع دخول المشروع حيّز الإنتاج في شهر ديسمبر 2022.

- **مشروع استخراج الفسفاط بمنجم سراورتان بولاية الكاف:**

تبعا لقرارات جلسة عمل الوزارية بتاريخ 30 أفريل 2016، تمّ الشروع في إنجاز المرحلة الأولى من المشروع والمتمثلة في :

- نقلة المقر الاجتماعي : نقلة المقر الاجتماعي للشركة إلى مدينة الكاف منذ يوم 01 أكتوبر 2016.
- اختيار الموقع : تمّ إمضاء عقد شراء الأرض لإنشاء مخبر ومركز بحوث بمعتمدية الدهماني.
- الانتدابات : تمّ إنتداب 11 إطار خلال سنة 2017
- تنفيذ برنامج تكويني : في مختلف المؤسّسات القطاعية مثل شركة فسفاط قفصة والمجمع الكيميائي التونسي والديوان الوطني للمناجم وكذلك المؤسّسات الجامعية،

و تبعا لقرارات المجلس الوزاري المضيق بتاريخ 24 نوفمبر 2017 :

-
تمإعدادكراسطلبعروضدوليلانتقاءشريكاستراتيجيلإنجازمشروعتطويرمنجمسراورتانفيإطارالشراكةمعالدولةالتونسيةوتمّفتحوتقييمالعروضخلالالثلاثيالأوّلمنسنة 2019،

-
تمّإحداثلجنةقيادةتضمّمختلفالوزاراتوالهياكلالمعنيةلتذليلالصعوباتالمتعلقةبالبنيةالتحتيةومتابعةمراحلالإنجاز
.

- **إجراء دراسة إستراتيجية لقطاع الفسفاط التونسي ومشتقاته إلى حدود سنة 2030 :**

أفضتتقييمالعروضبعدد 2017/02 المتعلقةبانجازدراسةإستراتيجيةلقطاعالفسفاطومشتقاتهإلىأفقسنة 2030 وفقمنهجيةالتقييمالمتبعةإلىعدممطابقةأيعارضللمعاييرولمنهجيةالتقييمالواردةبملفّطلبالعروض،وبالتاليتمّإعلان طلبالعروضبعدد 2017/02 غيرمثمرللمرّةالثانيةوأوصتاللّجنةبمراجعةكراسالشروطبناءعلىالنقائصالتيأثارهاالأعضاءوإعادةطلبالعروض.

تمّبرمجةإنجازهذهالدراسةخلالسنة 2019 علماأنّهاممولّةمنطرفالوكالةالفرنسيةللتنميةAFDبخطتمويليبلغ 150 ألفيورو

في مجال مشتقات الفسفاط :.

انخفضتمستوياتإنتاجمشتقاتالفسفاطخلالسنة 2018 إلىمستوىأقلمن 35 % منالطاقةالقصوى. حيثسجّلإنتاجالحامضالفسفوريالإجماليمستوىقدره 554 ألفطناوقدمثّلالنقصفيالتزوّدبمادةالفسفاطالعاملاالسلبيالأساسيعلىمستوىالمجمّعالكيميائيالتونسيحيثواصلالسنةالثانية علىالتواليفيتذبذبوتدنيالإنتاجبكافةوحداتالمجمّعالكيميائيالتونسي.
كماأدّىالنقصفيإنتاجالفسفاطإلىتراجعحادّبحوالي 40 % فيصادراتمشتقاتالفسفاطخلالسنة 2018 مقارنةبنفسالفترةمنسنة 2010
ممانجرّعنهفقدانالقطاعلبعضالحرفاءالإستراتيجيينوخسارةتموقعهفيبعضالأسواقالعالمية .
وقدحقققطاعالمناجمخلالسنة 2018 مداخيلسنوية (وقتية) قدّرتبحوالي 1391 مليوندينارمسجّلابذلكتحسّناقدره 16 % مقارنةبإنجازاتسنة 2017 ولكنتبقىهذهالإنجازاتبعيدةعنأرقامسنة 2010. وهذهالمداخيلمتأتيةأساسامنمبيعاتالفسفاطومشتقاته (حامضفسفوري،ثانيفسفاطالأمونيا،ثلاثيالفسفاطالرفيعوالفسفاطالعلفيوSTPP).
أمّاالموادالمنجميةالأخرىكالملحوالجبسفقدبلغرقمالمعاملاتالإجمالي (وقتي) حوالي 150 مليوندينار.
أمّا فيما يخص مشاريع قطاع مشتقات الفسفاط فتتمثل أهم الانجازات كما يلي:

مشروع المظيلة 2 :

يهدفالمشروعإلىتدعيممكانةتونسفيالسوقالعالميةبطاقةإنتاج 400 ألفطنلثلاثيالفسفاطالرفيعو 180 ألفطنمنالحامضالفسفوري 54% (P2O5).

القسط 1 :نسبةالإنجاز: 99.75%،

القسط2 :نسبةالإنجاز : 98.97%

القسط 3 :نسبةالإنجاز: 46.03%،

القسط4 :نسبةالإنجاز: 92.06%،

مشروعالمظيلة2 :نسبةالإنجاز:85.96%،

شهد مشروع المظيلة 2 منذ انطلاقه وبداية من جانفي 2011 عديد التوقّفات بسبب الإضرابات والاضطرابات الاجتماعية التي انجرّ عنها إعلان القوّة القاهرة من طرف المجمع الكيميائي التونسي أو من طرف المقاولين نتج عنها تعليق إنجاز الأشغال في عديد المناسبات.

ومن المؤمّل الدخول في طور التشغيل في **<u>أواخر الثلاثية الثانية لسنة 2019</u>** وقد شهد المشروع تأخيرا يقارب الخمسة سنوات جرّاء الإعتصامات المطالبة بالتشغيل وبعض الإشكاليات العقارية

مشروع الحامض الفسفوري التقني:

يهدف هذا المشروع إلى تركيز وحدة جديدة لإنتاج الحامض الفسفوري المنقى بطاقة إنتاج 60 ألف طن في السنة وتمكين المجمع الكيميائي التونسي من تنويع منتوجاته وإعطاء الحامض الفسفوريالخام قيمة مضافة عالية وبعث نسيج صناعي جديد بالمنطقة.

- تم الإعلان عن طلب العروض في تاريخ 22 جوان 2015 (طلب العروض غير مثمر).

- نظرا لوجود أصحاب براءات اختراع آخرين خلافا لما كان متوفرا من معطيات عند إعداد طلب العروض أبدت اللجنة العليا لمراقبة وتدقيق الصفقات في 12 سبتمبر 2017 موافقتها على مقترح المنشاة المتمثل في العدول عن طلب العروض الدولي لإعادة النظر في صيغ انجاز المشروع.

- وقع تكليف لجنة بتاريخ 25 ماي 2018 لتجميع كافة المعطيات المتعلقة بالمشروع وتحيين الدراسات التقنية والتجارية وإعداد ملف طلب عروض جديد.

مشروع انجاز محطّة تحلية مياه البحر بتقنية التناضح العكسي (Osmose Inverse) :

يتمثل هذا المشروع في انجاز محطّة تحلية مياه البحر بتقنية التناضح العكسي بمدينة قابس بطاقة 25 ألفم^3/اليوم قابلة للترفيع إلى 50 ألف م^3 / اليوم.
ويهدف هذا المشروع للحفاظ على موارد المياه الجوفية بجهة قابس وتحقيق الاكتفاء الذاتي لاستهلاك المياه الصناعية من مصادر غير تقليدية للمجمّع الكيميائي التونسي.

- تم اختيار مشروع انجاز محطة تحلية مياه البحر في نطاق الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص "PPP"،
- وقع اختيار مجمع مكاتب الدراسات Eversheds/Axelcium/Setec Hydratecلمصاحبة المجمع الكيميائي التونسي في الدراسات واعداد كراسات الشروط وتقييم العروض وقد دخل العقد حيز التنفيذ خلال شهر ديسمبر 2017.
- تماقتناء قطعة ارض من AFIتناهز مساحتها 5,4 هكتار كافية لمحطة 50 ألف م^3
- تصميم قنوات جلب مياه البحر وصرف المياه المالحة على أساس طاقة 50 ألف م^3 في اليوم،
- من جهة أخرى، وفي انتظار انجاز محطة التحليةالمبرمجة ، قام المجمع الكيميائي التونسي بإعلان طلب عروض خلال شهر جانفي من سنة 2017 لكراء وحدة لتحلية ماء البحر بطاقة 7000 م^3 في اليوم لمدة 3 سنوات.
- تم فتح العروض يوم 4 أفريل 2017.في انتظار التثبت من المراجع ومصادقة اللجنة المختصة على تقرير تقييم العروض.

مشروع تحويل الوحدات الملوثة المرتبطة بإفراز الفسفوجيبس خارج مناطق العمران بقابس :

تقديم المشروع :

على إثر إنعقاد المجلس الوزاري المضيق بإشراف السيد رئيس الحكومة بتاريخ 29 جوان 2017 تمّ العدول على فكرة نقل الفسفوجيبس عبر الأنابيب وتعويضها بفكرة إيقاف سكب هذه المادة في البحر وذلك بتفكيك الوحدات الملوثة الحالية المنتصبة بالمجمع الكميائي التونسي بقابس وإحداث وحدات صناعية جديدة مطابقة للمعايير الوطنية والدولية في السلامة البيئية بعيدة عن مناطق العمران وداخل حدود ولاية قابس وإعادة تأهيل المصب الحالي بشط السلام.

مراحل الإنجاز :

- إجراء الدراسات الجيولوجية والاجتماعية لمختلف المواقع الممكنة اعتمادا على مقاربة تشاركية : قبل 31 ديسمبر 2017،
- انجاز الدراسات الفنية والبيئية وإعداد ملفات طلبات العروض وإمضاء عقود الإنجاز : سنتان (2018-2019)
- انجاز وحدة الإنتاج الأولى (القسط الأوّل) : 2020-2021
- انجاز وحدة الإنتاج الثانية (القسط الثاني) :2022-2023
- انجاز وحدة الإنتاج الثالثة (القسط الثالث) :2024-2025

- وافقت اللجنة المختصة صلب وزارة الإستثمار على إدراج كلفة الدراسات المقدرة 15 مليون دينار على ميزانية الدولة لسنة 2019 .
- تم انجاز الدراسات الجيولوجية والعقارية لاختيار موقع المشروع.
- بعد الإعلان عن موقع الزملة البيضاء بمعتمدية منزل الحبيب كموقع للمشروع، ابدى المجتمع المدني رفضه القاطع لهذا الموقع.

مشروع غلق مصنع السياب « Ex SIAPE » :

تمّ الاتفاق مع الأطراف الاجتماعية على المحافظة على مواطن الشغل المكتسبة وتأهيل منطقة المصنع وبعث أنشطة غير ملوثة :

- تركيز وحدة إنتاج سماد SSP بعد موافقة الوكالة الوطنية لحماية المحيط على دراسة التأثيرات البيئية لوحدة SSP،
- إنشاء مركز بحوث لتثمين الحامض الفسفوري
- إنشاء ورشات صيانة متعدّدة الاختصاصات وغيرها من الأنشطة التي تمكّن من استيعاب 448 من أعوان وإطارات شركة السياب.

كما تمّ الاتفاق مع المجتمع المدني بصفاقس على التخفيض تدريجيا في نسبة تشغيل مصنع صفاقس وتوقيف الوحدات الملوثة في نهاية سنة 2017 نظرا لارتباط المجمع الكيميائي التونسي بتعهّدات تجارية في مادّة ثلاثي الفسفاط الرفيع.

كما تمّ الاتفاق مع أعضاء مجلس النواب على تجميد كل القرارات والاستثمارات (طلبات العروض والاستشارات) المتعلقة بالأنشطة الملوثة.

تم إصدار طلب عروض لدراسة تفكيك الوحدات الملوثة. أبدت اللجنة المختصة موافقتها على إسناد الصفقة إلىTECI .

تم إصدار طلب عروض لدراسة إزالة التلوث وتهيئة الموقع . العروض في طور التقييم.

في مجال التأهيل البيئي :

برنامج التأهيل البيئي لوحدات الإنتاج :

أهداف البرنامج :

- التحكّم في الإفرازات الغازية والسائلة والصلبة وذلك بتأهيل وحدات الإنتاج بالجهة،
- تحسين نوعية الهواء بالحد من الإنبعاثات الغازية حسب المواصفات الوطنية والعالمية،
- التحكّم في مؤثرات مادة الفسفوجيبس على الحيط،
- التأهيل البيئي للمحيط البحري المحاذي لمصانع المجمّع الكيميائي التونسي بقابس،
- المحافظة على الموارد المائية،

مكوّنات البرنامج :

- مشاريع تعنى بإعادة التأهيل البيئي لوحدات إنتاج المجمع الكيميائي التونسي بهدف الحدّ من الإنبعاثات الغازية والسائلة والصلبة،
- مشاريع تعنى بالمحافظة على الموارد المائية بالجهة .
- الحدّ من التلوّث البحري الناجم عن سكب الفسفوجيبس في خليجقابس وذلك بتحويل الوحدات الملوثة المرتبطة بإفراز الفسفوجيبس خارج مناطق العمران بقابس .

تقدّم الإنجاز :

بالنسبةلجهةقابس،فإنّهمنالمحتملالإنتهاءمنالأشغالفيمشروعالحدمنانبعاثغاز الأمونيابوحدتيالدابخلالالثلاثيالأول منسنة 2020 أمّابالنسبةلمشروعالحدمنانبعاثغازات NOX
بوحدةالحامضالنتريكيفمنالمحتملالانتهاءمنالأشغالخلالشهرجوانلسنة 2019.

أمابالنسبةلمشاريعالتأهيلالبيئيبكلمنالصخيرةوالمظيلة،فقدتأخّرإبرامعقدمشروعتأهيلوحداتالحامضالكبريتيمنا لإمتصاصالعاديإلىالإمتصاصالمضاعفلعدممو افقةاللّجنةالعلياللمراقبةوالتدقيقفيالصفقاتالعمومية علىإقتراحالمجمّعالكيميائيالتونسيبإسنادالصفقة. وقدتمّتمراسلةاللجنةالعلياللصفقاتمنجديدخلالشهرسبتمبر 2018 لمراجعةرأيهابعدورودمراسلةمنرئاسةالحكومة.
وقدوافقتاللّجنةالعلياللمراقبةوالتدقيقفيالصفقاتالعمومية علىإقتراحالمجمّعبإسنادالصفقةللقسطالذييخصمعملالمظ يلةإلاأنالمقاولرفضتوقيعالعقد.
والآنبصددمراجعةكراساتالشروطلإصدارطلبيعروضمنفصلينلجهتيالصخيرةوالمظيلة

في مجال الانتدابات :

المؤسسة	الإجراءات المتخذة في الغرض
شركة فسفاط قفصة	مناظرة لانتداب 579 عون تنفيذ مناظرة لتكوين 2000 عون تنفيذ بغاية الانتداب
المجمّع الكيميائي التونسي	خلال سنة 2018، لم يتم انجاز أي انتداب صلب مصانع المجمّع الكيميائي التونسي

في مجال المسؤولية المجتمعية ودفع المبادرة الفردية :

أمضت شركتا القطاع على ميثاق الأمم المتّحدة للمسؤولية المجتمعية للمؤسّسات الذي يهدف بالأساس إلى الأخذ بعين الإعتبار البعدين البيئي والمجتمعي إلى جانب البعد الإقتصادي. وفيما يلي نعرض تقدّم انجاز الميزانية الإجتماعية خلال سنة 2018 لكل من شركة فسفاط قفصة والمجمّع الكيميائي التونسي :

❖ شركة فسفاط قفصة :

الوحدة : ألف دينار

البيانات	المبرمج 2018	المنجز 2018 (وقتي)	نسبة تقدم الانجاز(%)
هبات وتبرعات	765	621	81
الجمعيات الرياضية	3 382	3 310	98
النشاط الثقافي والمهرجانات	1 084	740	68
إعانات مختلفة	2 447	1 380	56
خدمات لفائدة المنظمات والهياكل الوطنية	21 395	9 640	45
المجمـوع	**29 073**	**15 691**	**54**

الوحدة :مليون دينار

البيانات	المبرمج 2018	المنجز 2018 (وقتي)	نسبة تقدم الانجاز(%)

إتفاقياتالإستشهار	3,700	3,478	94
إتّفاقيات تمويل + (قرارات مجالس وزارية)	8,728	2,012	23
مجامع تهيئة المناطق الصناعية (GMG)	0,370	0	0
التمويل العمومي للجمعيات طبقا للأمر 5183 لسنة 2013	0,305	0,007	2
المجموع	13,103	5,497	42

❖ المجمّع الكيميائي التونسي :

في مجال المواد غير الفسفاطية

❖ **الحديد**

يتواصل استغلال الحديد بمنجمي الجريصة وتمرة بإنتاج جملي بلغ حوالي175 ألف طن سنة 2018 أي بتراجع قدره 12% مقارنة بما تمّ انجازه خلال سنة 2017 ويعود هذا التراجع بالأساس إلى النقص في طلب مادة أكسيد الحديد من طرف شركات الاسمنت.

أما بالنسبة لمشروع حميمة المعطل منذ 2011، فقد قامت شركة جبل الجريصة خلال سنة 2018باستخراج الحديد من منجم حميمة عن طريق المناولة.

وتتمثل أهم الصعوبات التي تواجهها شركة جبل الجريصة في الإشكاليات التالية :

- توقف تصدير كربونات الحديد إلى الحريف الرئيسي سيبالكوSIBELCO منذ شهر مارس 2015،
- تقلص المبيعات المحلية من أكسيد الحديد لتراجع الطلب المحلي من طرف وحدات الاسمنت،
- النفاد التدريجي لمدخرات الحديد القابلة للاستغلال التي لا تتعدى 500 ألف طن وتدني نسبة التمعدن في الحديد،
- ارتفاع نسبة الرطوبة في خام الحديد بالنسبة لمنجم تمرة.

❖ **الأملاح**

سجل إنتاج الأملاح المتمثلة بالأساس في مادة كلوريدالصديوم مستوى 1,9 مليون طن خلال سنة 2018، مقابل 1,4 مليون طن سنة 2017 أي بتحسن بنسبة 36%. أما المبيعات، فقد بلغت 2,15 مليون طن منها 1,92 مليون موجه للتصدير و 230 ألف طن للسوق المحلية.

أما بالنسبة لمادة سلفات الصديوم المستخرجة من سبخة أم الخيالات بولاية تطاوين فبلغ الإنتاج سنة 2018 مستوى54 ألف طن أي بزيادة 73 % مقارنة بنفس الفترة من سنة 2017.

❖ **الجبس**

خلال سنة 2018، شهد قطاع الجبس تراجعا في حجم الإنتاجبعد الانتعاشة التي سجّلها القطاع خلال سنة 2017 وقد بلغ الإنتاج خلال سنة 2018 حوالي 821 ألف طنا مقابل حولي 1 مليون طن سنة 2017.

في مجال البنية التحتية الجيولوجية :

يواصل الديوان الوطني للمناجم القيام بالمسح الجيولوجي الأساسي وطرق البحث الغير المباشرة كالمسح الجيوفيزيائي والجيوكيميائي ويجري إنجاز مشروع بناء مركز للمعلومات الجيولوجية والمنجمية لتوفيرها للمستثمرين بطريقة رقمية وحديثة.

مشروع بناء مركز الاعلامية: تمّ الاستلام النهائي للمبنى منذ 31 اكتوبر 2018 وتحصّل الدّيوان الوطني للمناجم على المصادقة من طرف اللجنة الوزارية لمراقبة الصفقات بتاريخ 29 جانفي 2019 وقد دخل حيز الاستغلال.

في مجال السندات المنجمية :

اجتمعت اللجنة الاستشارية للمناجم خلال سنة 2018 في أربع مناسبات :04 جانفي و 08 مارس و12 جوان و 02 أوت 2018 للنظر في :

- 39 مطلب لتأسيس رخص بحث،
- 4 مطالب تجديد رخص بحث،
- 3مطالب تأسيس امتيازات استغلال،

وأبدت اللجنة الاستشارية للمناجم رأيها بـ :

- الموافقة لـتأسيس 23 رخصة بحث جديدة،
- الموافقة على تأسيس امتيازي (2) استغلال،

❖ **رخص البحث**

إلى موفى سنة2018، بلغ عدد رخص البحث السارية المفعول81 رخصة بحث مقابل 58إلى موفى سنة 2017 أي بزيادة قدرها 40 %.

وتميزت سنة 2018 بتأسيس ثلاث وعشرين (23) رخص بحث كالآتي :

- (11) رخصة بحث عن المواد المعدنية من المجموعة السادسة منها (7) رمل سيليسي و(4) كربونات الكلسيوم،
- (3) رخص بحث عن المواد المعدنية من المجموعة الثالثة (زنك ورصاص)،
- (3) رخص بحث عن المواد المعدنية من المجموعة الرابعة (أملاح)،

- (3) رخص بحث عن المواد المعدنية من المجموعة الرابعة (جبس)،
- (3) رخص بحث عن المواد المعدنية من المجموعة الخامسة (فسفاط)،

❖ **امتيازات الاستغلال**

بلغ عدد امتيازات الاستغلال إلى موفى شهر ديسمبر2018 :54 امتياز مقابل 52 امتياز خلال نفس الفترة من السنة الماضية. مع العلم أنّه تم إلغاء خمسة امتيازات استغلال في مادة الجبس بتاريخ 15 نوفمبر من سنة 2017 لعدم إيفاء أصحابها بتعهّداتهم.

واتسمت سنة 2018 بإسناد (2) امتيازي استغلال جديدة منها :

- (1) امتياز استغلال لمادتي الرصاص والزنك والذي يعرف **بـ "وادي الجبس"** بولاية باجة،
- (1) امتياز استغلال لمادة الملح والذي يعرف بـ**"توزوروس"** بولاية توزر.

❖ **ملف المشاريع المعطلة:**

تم عرض وضعية امتياز استغلال "سبخة المهبل الشمالية" التابع لشركة سال دي سولاي على اللجنة الاستشارية للمناجم التي أبدت رأيها بإرجاء البت في الملف إلى حين سماع صاحب الرخصة أو من يمثّله قانونا.

وتجدر الإشارة أنّه تمّ سحب 5 امتيازات استغلال لمادة الجبس الذين لم يتمكنوا من تطوير مشاريعهم خلال سنة 2017 نظرا لإمهالهم في عدة مناسبات تتوزع إلى 4 امتيازات بولاية تطاوين و امتياز واحد بولاية زغوان وصدرت قرارات الإلغاء بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

في مجال التشريع المنجمي :

- تم إعداد مشروع أولي لمراجعة مجلة المناجم طبقا للدستور الجديد.
- تمّ الشروع في تحيين مجلّة المناجم بداية من سنة 2019،
- ملف اتفاقية لزمة إشغال واستغلال الملك العمومي البحري لسنة 1949 بين الدولة وشركة كوتيزال: تمّ تكوين لجنة فنية وقانونية مكلّفة بدراسة اتفاقية هذه اللزمة خلال سنة 2018. التي أوصت بإيقاف تجديد الاتفاقية وتكليف خبير محاسب للتدقيق في الوضعية الجبائية والمالية لشركة كوتيزال.

في مجال حوكمة القطاع :

- تمت المشاركة في إعداد موقع البيانات المفتوحة Open Data، ويجري تحيين المعطيات دوريا،
- تم نشر الإحصائيات الشهرية والسنوية للإنتاج والمبيعات و المعلومات الخاصة بالسندات المنجمية خاصة منها كراس الشروط المتعلق بتعهدات الإنتاج والاستثمار،
- تمّ الإنتهاء من إحداث خلايا الحوكمة الرشيدة بمؤسسات القطاع.

- تمّ القيام بعملية جرد للوثائق التي سيقع نشرها في إطار خطة عمل الحكومة المفتوحة 2016-2018.

➢ **لتحقيق أهداف برنامج المناجم أمام تقلّب الوضع العالمي والداخلي، تمّ إقرار التوجهات الإستراتجية التالية لتنمية القطاع كما يلي:**

❖ **تعزيزالإدارةالعامةللمناجمبالوسائلالبشريةوالمادية،**

❖ **قطاع الفسفاط :**

▪ **استرجاع نسق الإنتاج والتصدير في قطاع الفسفاط ومشتقاته وذلك من خلال :**

- تهيئة المناخ الإجتماعي العام وذلك بالمضي قدما نحو إرساء مسؤولية مجتمعية بشركات القطاع ودفع المبادرة الفردية ومزيد تشريك نواب الشعب بالجهة والأطراف الإجتماعية والمجتمع المدني للمساهمة في السيطرة الإستباقية على الإحتجاجاتوالإعتصامات،
- تعزيز الموارد البشرية لشركتي القطاع،
- التسريع في إنجاز المشاريع الكبرى أهمها مشروع فسفاط أم الخشب والمكناسي وتوزر نفطة
- تدعيم نقل الفسفاط بالسكة الحديدية (الخط رقم 15) وبالشاحنات،
- تأمين مراكز الإستخراج والإنتاج والنقل والتحويل،
- إنجاز دراسة إستراتجية قطاع الفسفاط ومشتقاته إلى غضون سنة 2030.
- تعزيز حوكمة قطاع الفسفاط ومشتقاته.

▪ **الرفع من تصدير مشتقات الفسفاط :**

- العمل على إيصال الكميات اللازمة لتشغيل مصانع المجمع الكيميائي التونسي،
- التسريع في إنجاز مشاريع قطاع مشتقات الفسفاط على غرار مصنع المظيلة 2 لإنتاج ثلاثي الفسفاط الرّفيع.

▪ **مواصلة وتعزيز مشاريع التأهيل البيئي :**

- تسريع حلّ إشكالية التلوّث البيئي بمراكز التحويل وذلك بتسريع انجاز مشاريع التأهيل البيئي ومشروع الفوسفوجيبس،
- المحافظة على الموارد المائية بكل من الحوض المنجمي وقابس وصفاقس.

❖ **قطاع المواد غير الفسفاطية :**

- مراجعة مجلّة المناجم :في إطار تأهيل القطاع وإرساء مزيد من الشفافية وحوكمة استغلال المواد المعدنية وملاءمتها مع مقتضيات الدستور الجديد، تمّ إحداث لجنة في الغرض بوزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة وهي بصدد مراجعة مجلّة المناجم لسنة 2003.
- استقطاب المستثمرين الأجانب والتونسيين وتشجيعهم على الاستثمار في مجال البحث والاستغلال المنجمي من خلال تحسين البنية الأساسية الجيولوجية وتوفير المعلومة والترويج لمكامن المواد المعدنية بالبلاد.
- وضع إستراتجية مستقبلية لترشيد قطاع المواد الإنشائية والصخور الصناعية بالتنسيق مع مختلف المتدخلين في القطاع قصد دفع المشاريع التنموية بالمناطق الداخلية،
- تفعيل الانتدابات لتعزيز الموارد البشرية وتحسين مردودية القطاع.

4.3 نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018

4.3.1 . تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــان النفقات	تقديرات 2018 (1)	إنجازات 2018 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات 2018	
			المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) /(2)
نفقات تصرف	**6 080,6**	**6 021,2**	**- 59,4**	**99**
تأجير (الوزارة)	273,6	214,2	- 59,4	**78**
وسائل مصالح (الديوان الوطني للمناجم)	579	579	0	**100**
منح التأجير ONM	5228	5228	0	**100**
نفقات تنمية	**1 590**	**1 772**	+ 182	**111**
دراسات	177	0	+ 177	**0**
تمويل عمومي ONM	1 413	1 772	- 182	**125**
المجموع العام:	**7 670,6**	**7 793,2**	**- 122,6**	**101.6**

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية برنامج المناجملسنة2018
التوزيع حسب طبيعة النفقة(إع الدفع)

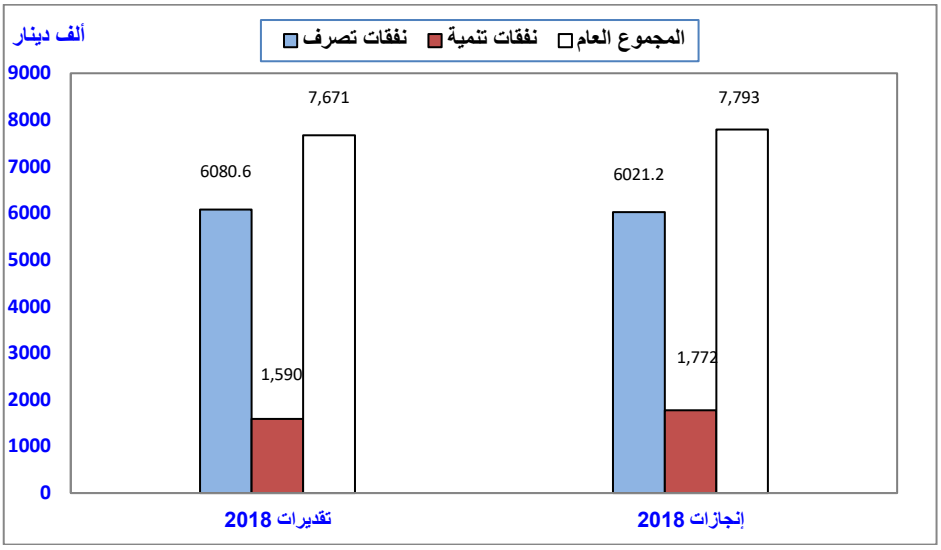

4.3.2 تقديم لنتائج القدرة على الأداءوتحليلها

الهدف 102: دعم منظومة الفسفاط

- **تقديم الهدف :**يندرج هذا الهدف في إطار التأقلم مع متغيرات السوق العالمية مع احتداد السباق للزيادة في الطاقة الإنتاجية العالمية وتعزيز مكانة تونس في ظرفية عالمية وإقليمية ووطنية مضطربة تسودها الغموض في كيفية تطوّر السوق العالمية للفسفاط ومشتقاته وذلك بتسريع انجاز الاستثمارات الضرورية للرفع من حجم الإنتاج وتأمينه بانجاز مشاريع جديدة مثل مشروع أمّ الخشب وتوزر-نفطة ومشروع المكناسي لإنتاج الفسفاط مما يفتح آفاقا جديدة للتنمية والتشغيل بهذه المناطق من جهة ويدعم مكانة تونس في السوق العالمية للأسمدة من جهة أخرى.

الهدف 102: دعم منظومة الفسفاط	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017 (1)	إنجازات 2017 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2017 (1) /(2)	تقديرات 2018 (1)	إنجازات 2018 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018% (1) /(2)
	المؤشر 1.1.0.3 الرفع من انتاج الفسفاط	م طن	6.5	3,949	61	(*) 6.5	3,3	66
	المؤشر 2.1.0.3 الرفع من تصدير مشتقات الفسفاط ومشتقاته	م د	1 644	1 175	71	2122	1139	54
	المؤشر 3.1.0.3 مشاريع التأهيل البيئي	م د	39,4	24	61	46,8	7,3	16

(*) تم تغيير هذه التقديرات من طرف شركة فسفاط قفصة بعد انجاز المشروع السنوي للقدرة على الآداء لتصبح 5 م . طن

❖ **تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2018:**

المؤشر 1.1.0.3 : الرفع من إنتاجالفسفاط

سجل إنتاجالفسفاط خلال سنة 2018 حوالي 3,3 مليون طن مقابل 5 مليون طن كتقديرات أي بتراجع يقدر بـ 34%وبتراجع قدره 16% مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية.ويعود تراجع الإنتاج خلال سنة 2018 إلى :

- تواصل التحرّكات الإجتماعية منها المطالبة بالتنمية والتشغيل ومنها المتعلّقة بالمرافق الأساسية كنقص الماء الصالح للشراب،
- تراجع قدرة الشركة الوطنية للنقل الحديدي،
- تدني نشاط الشركة التونسية لنقل المواد المنجمية.

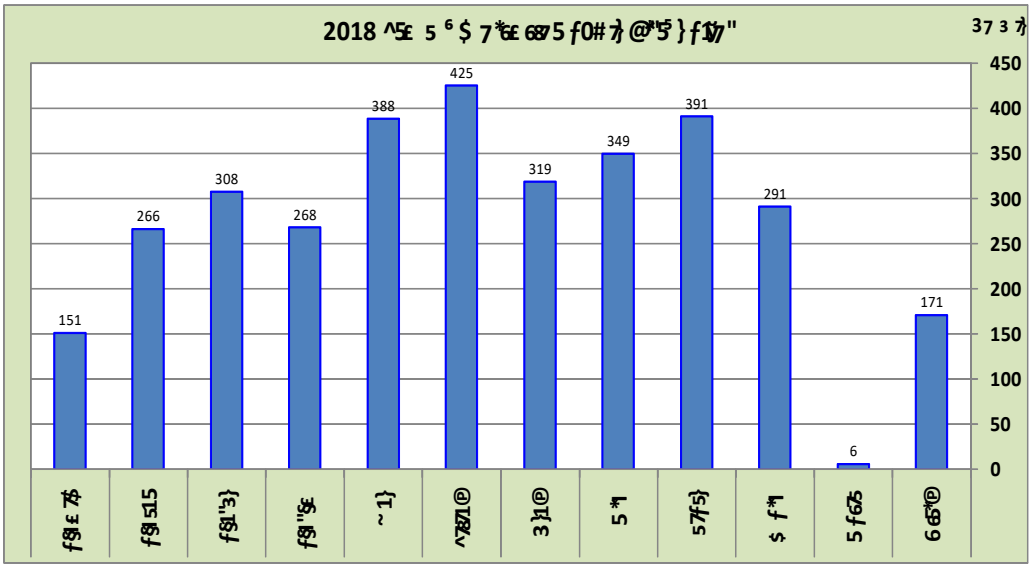

المؤشر 2.1.0.3 : الرفع من تصدير الفسفاط ومشتقاته

ترتّب عن النقص في إنتاج الفسفاط تراجع حادّ بحوالي 40% في صادرات مشتقات الفسفاط خلال سنة 2018 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2010 مما انجرّ عنه :

- عدم قدرة المجمع الكيمائي التونسي على الإستجابة للتعّهدات المبرمة مع حرفائه ومزوّديه بالأسواق العالمية للمواد الفسفاطية،
- تدنّي الترتيب العالمي للمجمّع وتأخّره في إنجاز المشاريع،
- تهديد ديمومة القطاع وتموقعه في الأسواق العالمية،
- عدم القدرة على الحفاظعلىأمنناالفلاحيوالغذائي حيث يوفرالمجمعالكيميائيالتونسي سنوياماقيمته 260 مليوندينارمنالأسمدة الأساسية يضعها على ذمّة الفلاحة الوطنية وبصيغة مدعّمة،
- فقدان القطاع لبعض الحرفاء الإستراتيجيين وخسارة تموقعه في بعض الأسواق العالمية لفائدة المنافسين كالمغرب وروسيا وليتوانيا والأردن والصين وغيرها والمنتجين الجدد مثل السعودية.

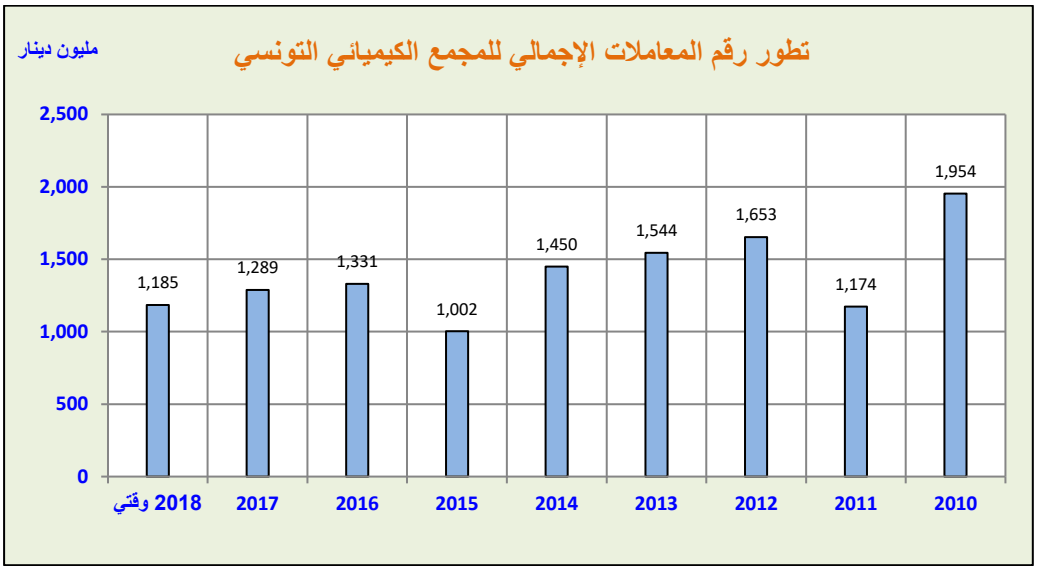

المؤشر 3.1.0.3 : مشاريع التأهيل البيئي

خلال سنة 2018، بلغت الميزانية المنجزة للاستثمارات في المجال البيئي حوالي 7,3 مليون دينار أي ما يعادل 16% من جملة الميزانية المبرمجة لهذه السنة. ويعود تأخّر انجاز هذه الميزانية إلى تواصل الاضطرابات الاجتماعية سواء بالحوض المنجمي أو بالمناطق المحاذية لمختلف مصانع المجمّع الكيميائي التونسي.

2.2.3. الهدف 202: تشجيع بعث المشاريعالمنجمية

- **تقديم الهدف :**يتمثل هذا الهدف في تشجيع المستثمرين الأجانب والتونسيين على اكتشاف المكامن المنجمية (رصاص، زنك، حديد، فسفاط، أملاح جبس، كربونات الكلسيوم، رمل سيليسي) في إطار رخص بحث منجمية تسند طبقا لمجلة المناجم لسنة 2003 والتي ينبثق عنها تأسيس امتيازات استغلال منجمية لتطوير مشاريع ذات الجدوى الاقتصادية والفنية وكذلك دراسة وتحديد مكامن المواد الإنشائية الواعدة قصد تشجيع المستثمرين على بعث مشاريع بالجهات الداخلية ذات الأولوية.

الهدف 202: تشجيع بعث المش	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2017	تقديرات 2018 (1)	إنجازات 2018 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018% (1) /(2)
	المؤشر 1.2.0.3نسبة التغطية للخرائط الجيولوجية الأساسية	%	82.5	82	99.39	84	83	99
	المؤشر 2.2.0.3عدد امتيازات الاستغلال المسندة	عدد	6	7	117	6	2	33

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف تشجيع بعث المشاريعلسنة 2018

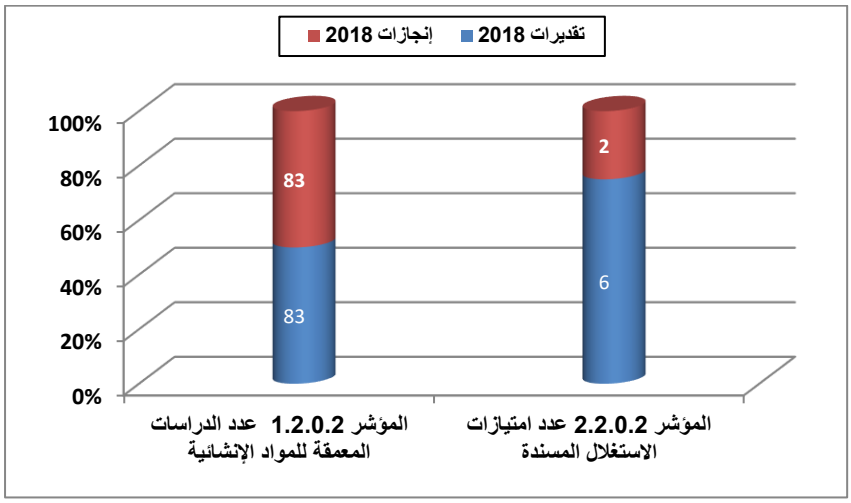

❖ **تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2018:**

المؤشر 1.2.0.3 : نسبة التغطية للخرائط الجيولوجية الأساسية

بلغت نسبة إنجاز مؤشرتغطيةالخرائط الجيولوجية الأساسية 83% وذلك بالانتهاء من إنجاز ثلاثة (3) خرائط جيولوجية جديدة وهي "الغريبة" و"سيدي ليتيم" و"بئر علي بن خليفة" وبذلك يرتفع العدد الجملي للخرائط المنجزة إلى 152 خريطة جيولوجية بمقياس 50.000/1 و 100.000/1 سنة 2018 مقابل 149 سنة 2017 من مجموع 183 خريطة.

المؤشر 2.2.0.3: عدد امتيازات الاستغلال المسندة

تم خلال سنة 2018 تأسيس امتيازي استغلال (2) أي بنسبة 33 % مقارنة بما هو مبرمجستة(6) امتيازات استغلالمنها امتياز(1) استغلال لمادة الملح بولاية توزروالآخر في مادتي الرصاص والزنك بولاية باجة. علما أنّه ورد على الإدارة العامة للمناجم قبل نهاية سنة 2018 ما يقارب 13 مطلب تأسيس امتيازات استغلال لم يستكمل أصحابها للمخطط التمويلي.

4.4 التّوجّهات المستقبلية لتحسين الأداء

أهم الإشكاليات والنقائص

❖ **الموارد البشرية :**

نقص في عدد الإطارات بالنسبة للديوان الوطني للمناجم وبالإدارة العامة للمناجم جراء إحالة عدد هام من الأعوان على التقاعد دون تعويضهم وايقاف الانتدابات لثلاث سنوات متتالية، حيث لا يتجاوز العدد الحالي 40 % من الهيكل التنظيمي مما أثر على مردودية الإدارة في متابعة والتصرّف في عدد هام من السندات المنجمية (81 رخصة بحث و57 امتياز استغلال و70 مطلب).

❖ **الفسفاط:**

- لايزال قطاع الفسفاط مرتبطا بعوامل وطنية من اضطرابات متكررة خاصّة بالحوض المنجمي وتأثيرات الأزمة الإقتصادية العالمية المتواصلة إلى حدّ الآن،
- إشكال الماء في الحوض المنجمي ومصانع التحويل: يمثل هذا الإشكال عائقا كبيرا في استمرارية نشاط المغاسل ومصانع التحويل،
- صعوبات نقل الفسفاط الخام من مراكز الاستخراج إلى مراكز الإنتاج عن طريق الشركة التونسية لنقل المواد المنجمية وعدم قدرة الشركة الوطنية للسكك الحديدية على الإيفاء بتعهداتها لنقل الفسفاط التجاري من المغاسل إلى مصانع التحويل بكل من قابس والصخيرة وصفاقس.
- الاضطرابات الاجتماعية والاعتصامات التي تسببت منذ سنة 2011 في تذبذب إنتاج قطاع الفسفاط ومشتقاته خاصة بالحوض المنجمي والتي أوقفت بصفة متكررة نقل الفسفاط عبر السكك الحديدية وبالشاحنات نتيجة غلق الطرق والسكك الحديدية الرابطة داخل مدن الحوض المنجمي والرابطة بين هذه المدن ومصانع التحويل مما انجر عنه التخفيض الإجباري في وتيرة إنتاج جل مصانع المجمع الكيميائي التونسي إلى حد توقف بعض وحداته في عديد الفترات بسبب نفاذ مخزون الفسفاط.
- وضعية جهاز الإنتاج في الحوض المنجمي: تراجع طاقة وحدات الإنتاج الحالية (المغاسل) بشركة فسفاط قفصة إلى 5 مليون طن مقابل 8 مليون طن سنة 2010 نتيجة التقادم وعدم انجاز برنامج تأهيل المغاسل خلال الفترة 2011-2016 .
- تعطل عديد المشاريع الكبرى التي من شأنها تطوير إنتاج الفسفاط ومشتقاته.
- نفاذ مخزون الفسفاط التجاري قرب المغاسل بالحوض المنجمي و الموجّه إلى مصانع التحويل،
- المشاكل البيئية بمصانع التحويل والمتمثلة بالأساس في التلوث البحري الناجم عن سكب مادة الفوسفوجبسفي البحر والمياه الحمضية المحملة بالفليور والتلوث الهوائي المتمثل في غازات أكسيد الكبريت والفليور والأمونياك والروائح الكريهة.

❖ **المواد غير الفسفاطية:**

- المشاريع المعطلة منها امتيازي (2)استغلال لمادة البارتين لأسباب أمنية بولاية القصرين وستة (6) لمادة الجبس كائنة بولاية تطاوين نظرا لصعوبات في التمويل والإشكاليات العقارية،
- الإشكال المطروح منذ صدور الدستور الجديد والمتعلق بملائمة مجلة المناجم مع الفصل 13،
- غياب إستراتيجية وطنية لقطاع المناجم.

التدابير والأنشطة والتدخلات لتحسين الأداء

وتتمثل أهم التدابير والأنشطة لتحسين الأداء كالتالي:

أ. **الانتدابات**

- تعزيز الإدارة العامة للمناجم بمهندسين في اختصاص الجيولوجيا والمناجم والإحصائيات.
- توفير الوسائل اللازمة لانجاز وتكثيف الرقابة على السندات المنجمية خاصّة أنّ عدد هذه السندات في تزايد كبير ولم يعد بمقدور مصالح الإدارة ممارسة الرقابة الكافية على هذه السندات.

ب. الأنشطة

❖ **الرفع من إنتاجالفسفاط**

✓ تهيئة المناخ الإجتماعي العام ومزيد تشريك نواب الشعب بالجهة والأطراف الإجتماعية والمجتمع المدني للمساهمة في السيطرة الإستباقية على الإحتجاجاتوالإعتصامات،

- المجمّع الكيميائي التونسي :

- تم إدراج ضمن ميزانية المجمع الكيميائي التونسي جملة من الانتدابات تصل إلى عدد 1849 وقد تمّ برمجة انتداب 1602 خلال سنة 2019،
- وقد تمت مراسلة وزارة الإشراف بتاريخ 04 مارس 2019 قصد تحديد موعد جلسة عمل للنظر في مسائل خاصة بمنهجية الانتداب.

- شركة فسفاط قفصة :

- مناظرة انتداب 1700 عون تنفيذ بشركة فسفاط قفصة : تم انتداب 1561 عون تنفيذ و قد باشروا العمل في فيفري 2019،

✓ هيكلة المسؤولية المجتمعية بكل من شركة فسفاط قفصة والمجمّع الكيميائي التونسي وإعادة توجيه مشاريع المسؤولية المجتمعية،

✓ العمل على تركيز المشاريع الكبرى لإنتاج الفسفاط والتسريع في إنجازها على غرار:

- مشروع أم الخشب
- مشروع استغلال الفسفاط بمكمن المكناسي بولاية سيدي بوزيد
- مشروع توزر نفطة

✓ تدعيم نقل الفسفاط :

- تدعيم نقل الفسفاط التجاري بالسكة الحديدية
- تدعيم وسائل النقل لشركة نقل المواد المنجمية STTPM وذلك بتمكين الشركة من الدعم المادي لإنجاز استثماراتها،

✓ متابعة تنفيذ استثمارات الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية

✓ إيجاد حلول لتفعيل نشاط شركات البيئة والغراسة والبستنة

✓ دعوة الوزارات المكلفة بالأمن والعدل إلى العمل على تأمين مراكز الإستخراج والإنتاج والنقل والتحويل. وذلك بمواصلة تنفيذ الأمر الرئاسي عدد 90 لسنة 2017 المؤرّخ في 3 جويلية 2017 والمتعلق بإعلان بعض مواقع الإنتاج والمنشآت الحساسة والحيوية بقطاعي الطاقة والمناجم مناطق عسكرية محجّرة.

❖ **الرفع من تصدير مشتقات الفسفاط**

- ✓ إنجاز دراسة إستراتجيةلقطاع الفسفاط ومشتقاته إلى غضون سنة 2030 قصد تحديد مستقبل القطاع وإنجاز مشاريع شراكة مع القطاع الخاص (الدراسة مازالت في مرحلة التقييم)،
- ✓ إنشاء ميناء صناعي بالصخيرة لتوريد الكبريت والأمونيا وتصدير كل المواد الصلبة والسائلة (انجاز الدراسات معطل بسبب رفض الاطراف الاجتماعية TRAPSA)
- ✓ من المؤمّل دخول مصنع المظيلة 2 لإنتاج الحامض الفسفوري وثلاثي الفسفاط الرفيع في طور التشغيل أواخر الثلاثية الثانية لسنة 2019 وقد شهد المشروع تأخيرا يقارب الخمسة سنوات جرّاء الإعتصامات المطالبة بالتشغيل وبعض الإشكاليات العقارية.
- ✓ إنجاز وحدة متكاملة لإنتاج الحامض الفسفوري التقني الغذائي "Acide Technique / Alimentaire" بطاقة إنتاج 60.000 طن P_2O_5 في السنة،
- ✓ إنجاز مشروع استرجاع وتثمين مادة الفليور من وحدات إنتاج وتركيز الحامض الفسفوري بمصانع المجمّع الكيميائي التونسي.

❖ **مواصلة وتعزيز مشاريع التأهيل البيئي**

- ✓ التسريع في تنفيذ برنامج مشاريع التأهيل البيئي
- ✓ التسريع في إنجاز مشروع تحويل الوحدات الملوّثة المرتبطة بإفرازات مادة الفسفوجيبس خارج مناطق العمران بقابس وفق البرنامج الذي حدّده المجلس الوزاري المضيق المنعقد بإشراف السيد رئيس الحكومة بتاريخ 29 جوان 2017 القاضي بالتخلص من التلوث البحري وإيقاف سكب مادة الفوسفوجيبس في البحر بقابس،
- ✓ مواصلة تأهيل المصانع التحويلية القديمة للحد من الإفرازات الغازية
- ✓ استكمال غلق الوحدات الملوّثة لمصنع السياب بصفاقس،
- ✓ المحافظة على الموارد المائية بكل من الحوض المنجمي، قابس وصفاقس :

- انجاز محطّة تحلية مياه البحر بتقنية التناضح العكسي بمدينة قابس بطاقة 25 ألف م^3/اليوم قابلة للترفيع إلى 50 ألف م^3 في اليوم لتزويد مصانع التحويل بالمياه الصناعية اللازمة.
- مشروع إعادة استعمال المياه المالحة الناتجة عن محطة تحلية المياه التابعة للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه والتي تُصرف حاليا في البحر (دراسة جدوى هذا المشروع على ضوء قرار مجلس الوزراء المنعقد يوم 29 جوان 2017)،
- مشروع إعادة استعمال المياه المعالجة من طرف الديوان الوطني للتطهير في مصانع التحويل (دراسة جدوى هذا المشروع على ضوء قرار مجلس الوزراء المنعقد يوم 29 جوان 2017)

- ✓ التسريع في إنجاز مشروع إخراج مغاسل الفسفاط من مناطق العمران بالحوض المنجمي: سيمكن هذا المشروع من إخراج مغاسل الفسفاط من داخل مدن الحوض المنجمي و تعويضها بوحدات جديدة و ذلك للتخفيف من التلوث بالغبار و الضجيج الناجمين عن نشاط آليات شحن ومعالجة الفسفاط وكذلك لتطوير القدرة الإنتاجية للشركة.

❖ **التشجيع على البحث المنجمي**

- ✓ تمّ إحداث لجنة في الغرض بوزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة وهي بصدد العمل على قانون المناجم الجديد ومن المؤمل الإنتهاء من صياغة هذا القانون خلال سنة 2019.
- ✓ مواصلة انجاز البنية التحتية الجيولوجية من خرائط جيولوجية وجيوفيزيائية وجيوكيميائية

- ✓ القيام بالترويج المنجمي لاستقطاب مستثمرين من ذوي الخبرة العالمية
- ✓ تكثيف المراقبة على الرخص المنجمية من خلال المعاينات الميدانية،
- ✓ إنجاز دراسة إستراتجية لقطاع المناجم.

❖ **التشريع المنجمي**

- ✓ الانتهاء من مراجعة مجلة المناجم لمعالجة النقائص وملائمتها مع مقتضيات الدستور.

2019

البرنامج4 :القيادة والمساندة

التقرير السنوي للقدرة على الأداء
لسنة 2018

رئيس البرنامج : السيّد عبد المنعم السعداوي

المكلف بالملف : السيد سامي رمضان

وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة
جوان 2019

جزء الصناعة

5 ـ المحور الخامس: برنامج القيادة والمساندة (الصناعة)

اسم رئيس البرنامج: السيد عبد المنعم السعداوي

ـمدة توليه المهمة :ابتداءا من أفريل 2018

5.1 التقديـــــم العـــام للبرنامج:

5.1.1 هيكلة البرنامج:

يـــــــــشتمل هذا البرنامج على 4 أهداف ويغطي الهياكل الإداريّة التالية :

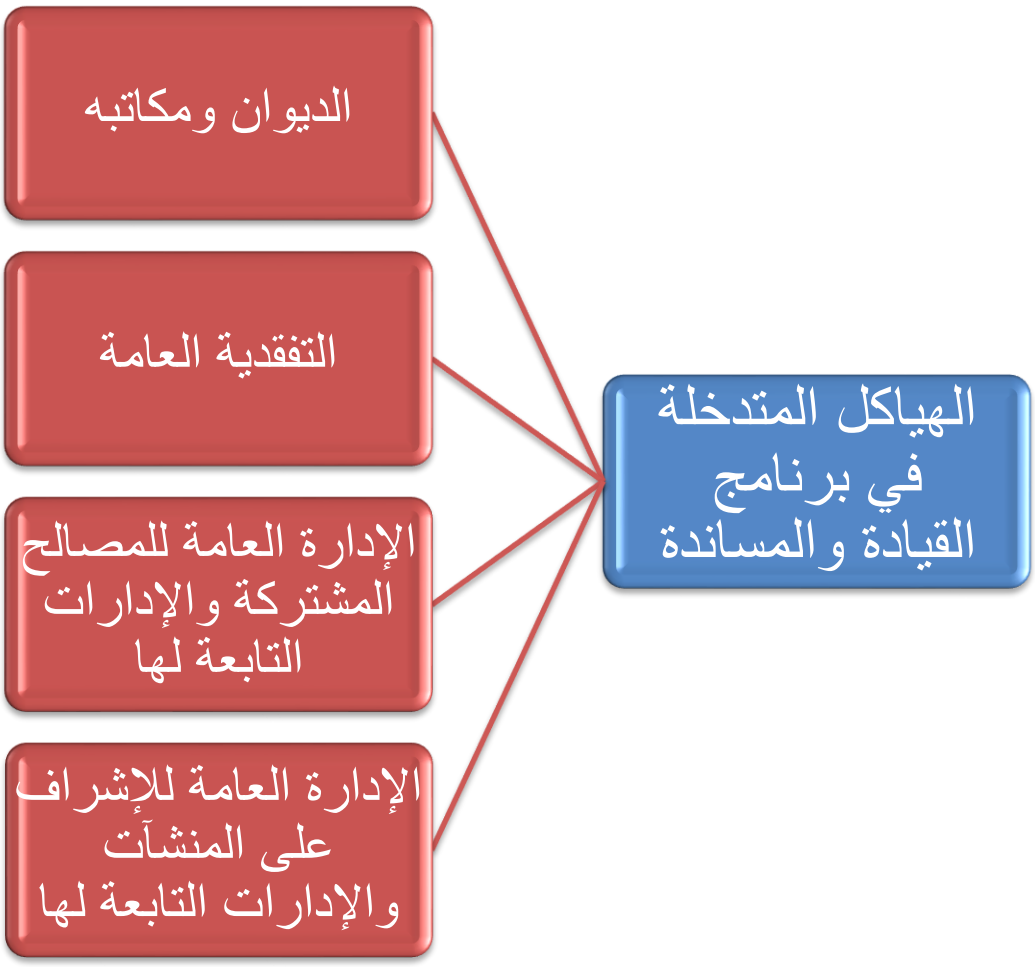

5.1.2 استراتيجية البرنامج

يـــــمثّل برنامج القيادة والمساندة بحكم طبيعة مشمولات الهياكل الإداريّة المنتمية إليه وتغطيته الأفقيّة لحاجيات الوزارة الرّافد الأساسي لبقيّة البرامج. كما يندرج هذا البرنامج ضمن منظومة النهوض بالموارد البشريّة باعتبارها العنصر الرئيسي لتأهيل الإدارة وتطوير جودة خدماتها .

إنّ الأهداف التي تمّ ضبطها لهذا البرنامج تندرج في إطار التوجهات الوطنيّة لتأهيل الموارد البشريّة والمعرفيّة وتحسين جودة الخدمات الإداريّة وذلك عبر التركيز على المحاور التالية :

1. **تنمية القدرات والمهارات المهنيّة،**
2. **ترشيد النفقات والتحكّم في صيانة السيارات الإداريّة،**
3. **دعم الثقافة المعلوماتيّة واستغلال التكنولوجيا الحديثة،**
4. **النهوض الكمي والنوعي بالعلاقة بين الإدارة والمتعاملين معها.**

1-1- أهداف ومؤشرات قيس الأداء لبرنامج القيادة والمساندة:

الهدف 103 : **تطوير الموارد البشريّة**	**المؤشر 1103**	**نسبة المنتفعين بالتكوين**
الهدف 203 : **تحسين التصرّف في وسائل النقل**	المؤشر 1203	كلفة التأمين والصيانة وإصلاح أسطول السيارات
الهدف 303 : **إدارة الكترونية في خدمة الصناعة**	المؤشر 1303	ضمان سلامة و استمرارية الخدمات
	المؤشر 2303	عدد الخدمات المسداة عن بعد
	المؤشر عدد 3303	نسبة اقبال الصناعيين على الخدمات المسداة عن بعد
الهدف 403 : **تفعيل إجراءات الإصلاح الإداري وتحسين علاقة المواطن بالإدارة**	المؤشر 1403	عدد الإدارات العامة المنخرطة في منظومة إيزو أو علامة أخرى
	المؤشر 2403	عدد مشاريع الإصلاح الإداري المنجزة
	المؤشر 3403	عدد الوثائق الموضوعة على ذمة المواطن

5.2 تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج :

إستكمال تدعيم إجراءات السلامة لمبنى الوزارة (بية) و إيجاد حلول للمشاكل العالقة منذ سنة 2017 :

- تجهيز مبنى الوزارة بكاميرات مراقبة متطورة في كل الفضاءات المشتركة في الداخل والخارج
- إيجاد حلول لضيق المجال الذي يعاني منه أعوان و إطارات الوزارة بما في ذلك إعادة توزيع الموظفين على المكاتب وذلك بتسويغ مبنى جديد وبنقلة بعض الإدارات العامة بين المباني.
- تجديد أسطول السيارات بصفة تدريجية

التنظيم و المناهج و الإعلامية:

تمـــحورت مجهودات الإدارة في مجال الإعلامية في تأمين المعطيات وذلك اثر مهمة التدقيق في السلامة المعلوماتية التي تمّ إنجازها سابقا. حيث تمّ اقتناء منظومة الخزن والتي ساهمت في تطوير مؤشر الخزن Vs من 70% الى 100%..

كما تمّ اقتناء تجهيزات إعلامية جديدة ممّا ساهم في تحسين مؤشر الأسطول، بالإضافة الى تطبيق تقنية الموزعات الافتراضية والتي ساهمت بنسبة كبيرة في مرونة التعامل مع تركيز الموزعات حسب الطلب.

5.3 نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018 :

5.3.1 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة2018 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة(إع الدفع)

الوحدة : 1000 د

بيان النفقات	تقديرات 2018 (ق.م الأصلي)	تقديرات 2018 (ق.م التكميلي + اعتمادات تكميلية + تحويل اعتمادات من باب النفقات الطارئة) (1)	إنجازات 2018 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ (1)-(2)	نسبة الإنجاز %
نفقات التصرّف	**3,970**	**4,609**	**4,535**	**74-**	**98.39%**
التأجير العمومي	2,309	2,654	2,605	49-	98.15%
وسائل المصالح	1,555	1,822	1,797	25-	98.63%
التدخل العمومي (منح الودادية)	106	133	133	0	100.00%
نفقات التنمية	**608**	**608**	**287**	**321-**	**47.20%**
إستثمارات مباشرة	**608**	**608**	**287**	**321-**	**47.20%**
على الموارد العامة للميزانية	608	608	287	321-	47.20%
التجهيزات الإدارية (وسائل نقل)	370	378	198	180-	52.38%
البرامج الإعلامية (المخطط المديري للإعلامية)	238	230	89	141-	38.70%
المجموع	**4,578**	**5,217**	**4,822**	**-395**	**92.43%**

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية برنامج القيادة والمساندة

لسنة 2018 –التوزيع حسب طبيعة النفقة-

التقديرات و الإنجازات

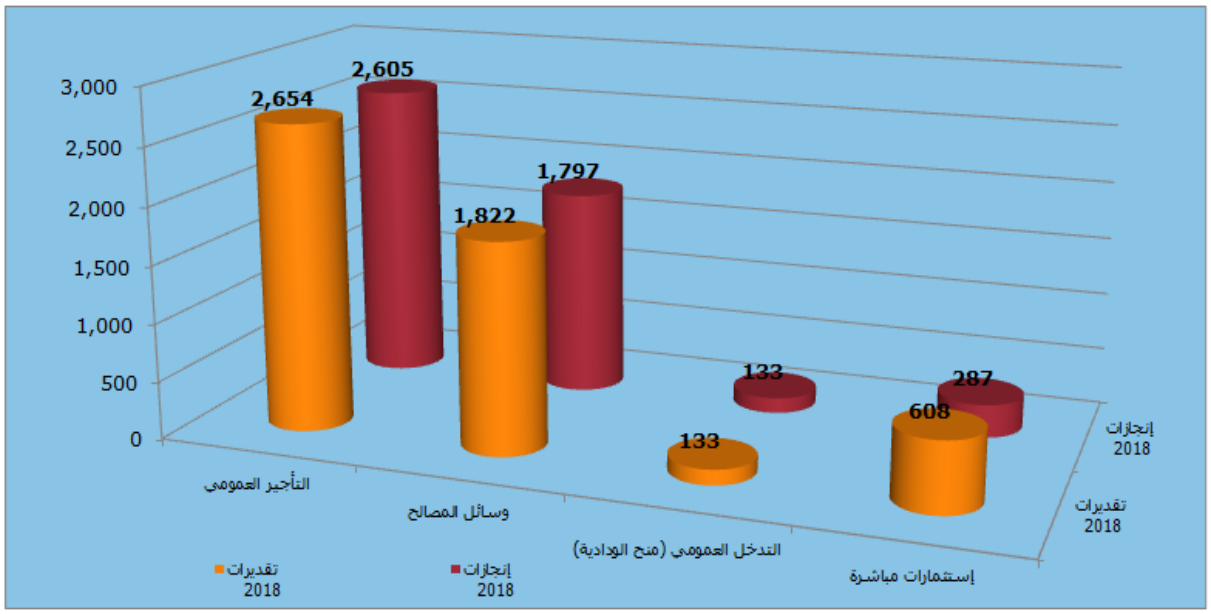

نسبة الإنجاز

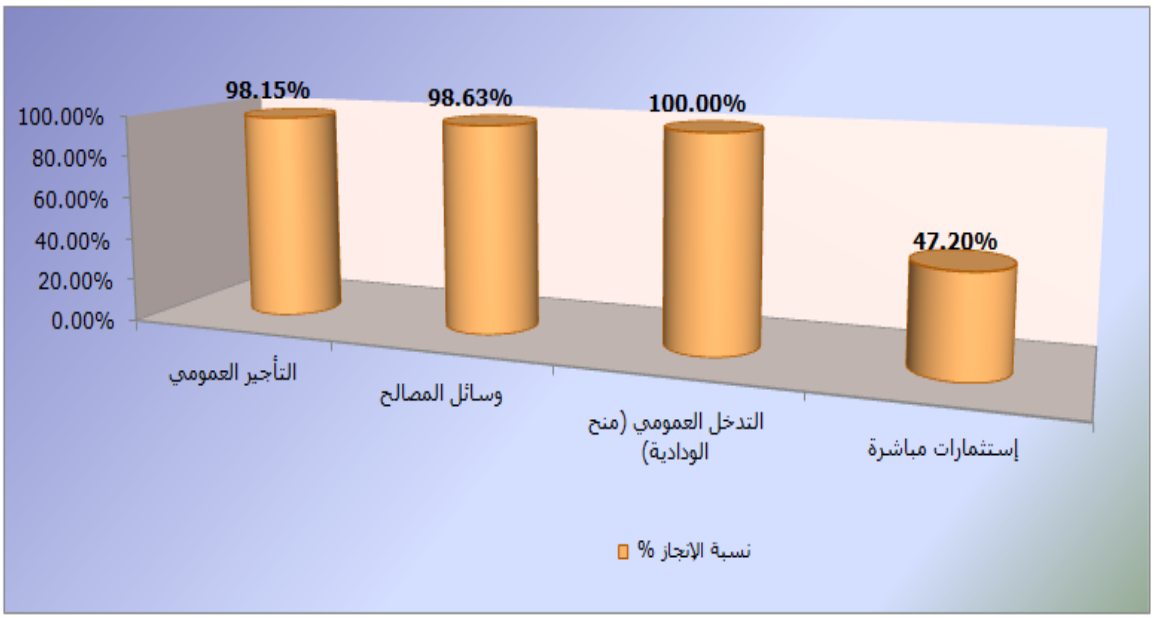

نفقات الإستثمارات المباشرة

التقديرات و الإنجازات

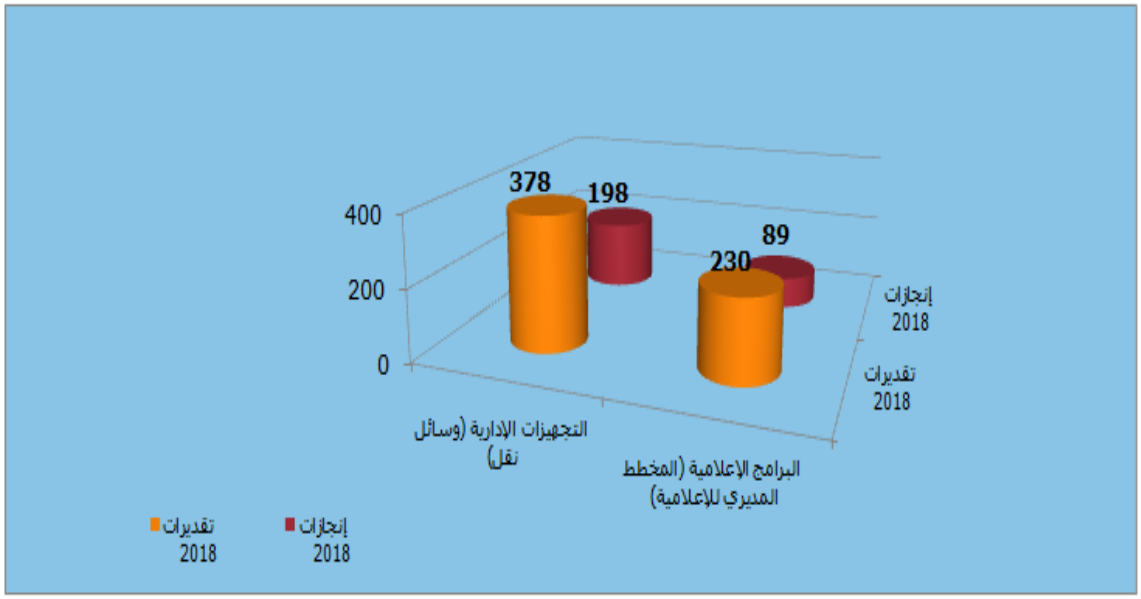

نسبة الإنجاز

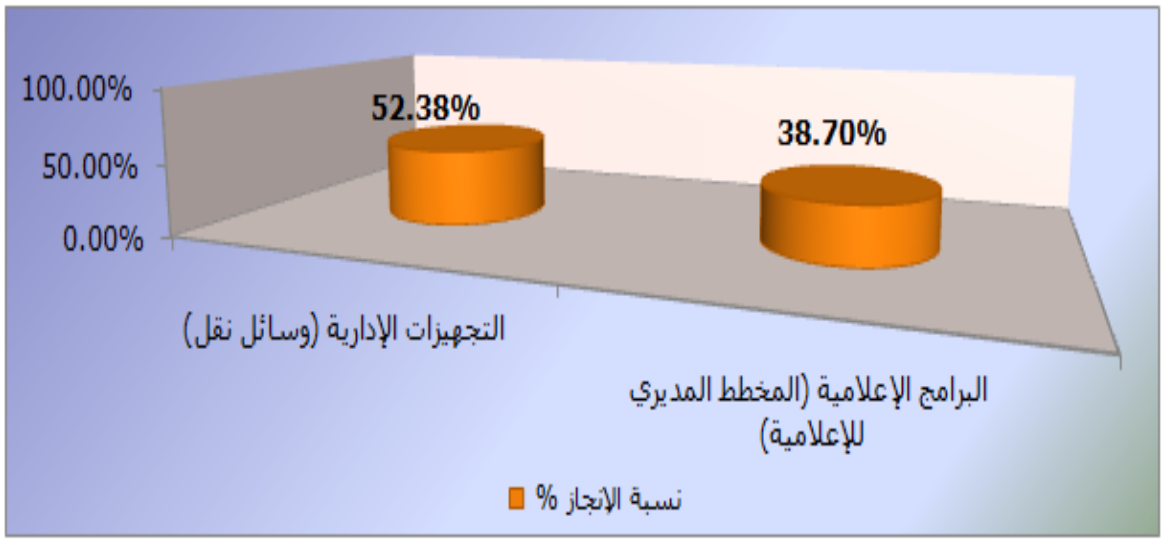

5.3.2 تقديم لنتائج القدرة على الأداء و تحليلها:

الهدف109 : تطوير الموارد البشرية

- تقديم الهدف :

تـــــــأهيل الموظفين بتنمية المعارف والمهارات والقدرات لإنجاز مسؤوليات العمل بصورة ناجعة ومباشرة

المؤشر 1109 : نسبة المنتفعين بالتكوين

الهدف 109 : تطوير الموارد البشرية	مؤشرات قيس الاداء	وحدة المؤشر	تقديرات2017 (*)	انجازات 2017 (*)	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات 2017	تقديرات 2018 (1)	انجازات 2018 (2)	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات (1)/(2)
	المؤشر 1109 نسبة المنتفعين بالتكوين	%	47	6.5	13.82	2	0.7	0.35

مقارنة بين تقديرات و إنجازات مؤشر قيس الأداء/ 1103: نسبة المنتفعين بالتكوين الخاص بالهدف: 103 تطوير الموارد البشرية

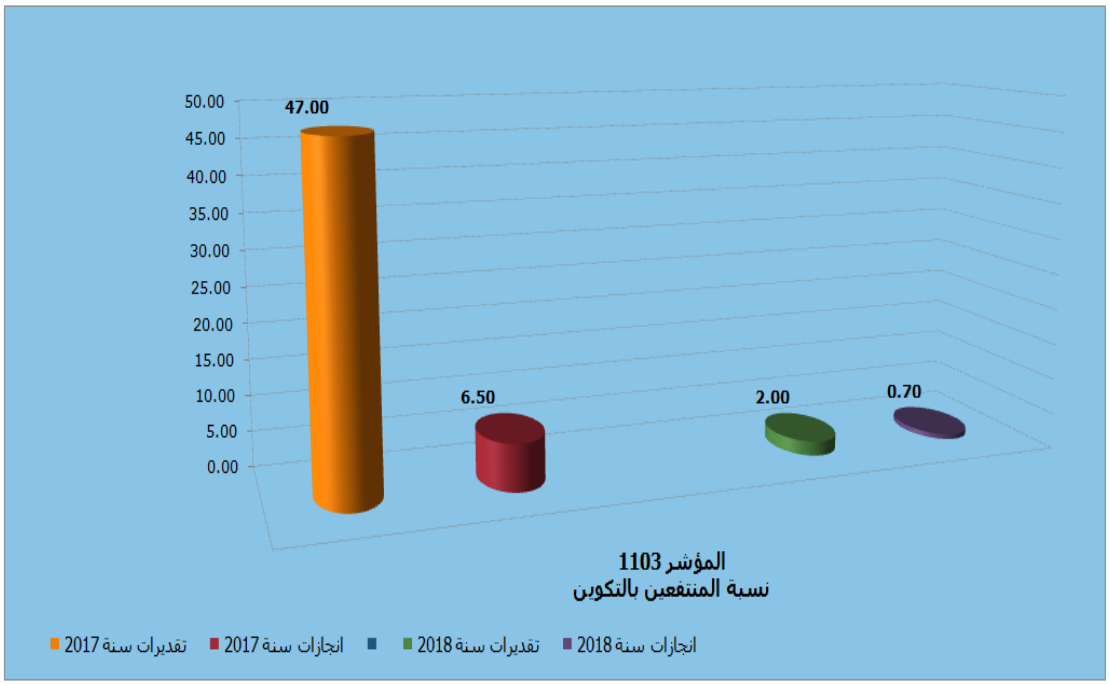

مقارنة بين الأنشطة المبرمجة و الأنشطة المنجزة

المجال	النشاط	التقديرات (أ.د)	الإنجازات (أ.د)
تطوير مؤشر نسبة المنتفعين بالتكوين	التكوين في عدة مجالات	7	**0،655**

-تحليل و تفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات:

عـــدم توفر الموارد البشرية لانجاز مخطط التكوين المصادق عليه في شهر جوان إضافة إلى فصل وزارة الصناعة عن وزارة التجارة.

الهدف 209: تحسين التصرّف في وسائل النقل:

- تقديم الهدف

يـــندرج في إطار توجه عام لاحكام التصرف في الميزانية و الضغط على المصاريف و ذلك باتخاذ التدابير اللازمة لضمان التصرف الإداري الرشيد و ما يشمله من عناصر كالنجاعة و المأمولية و الشفافية و التصدي للإخلالات.

المؤشر 1209 : كلفة التأمين و الصيانة و اصلاح أسطول السيارات

الهدف209 : تحسين التصرّف في وسائل النقل	مؤشرات قيس الاداء	وحدة المؤشر	تقديرات2017 (*)	انجازات 2017 (*)	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات 2017	تقديرات 2018 (1)	انجازات 2018 (2)	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات (1)/(2)
	المؤشر 1209 كلفة التأمين والصيانة وإصلاح أسطول السيارات	ألف دينار	39	63	% 162	46	41	% 89

مقارنة بين تقديرات و إنجازات مؤشر قيس الأداء/ 1209: كلفة الصيانة و اصلاح أسطول السيارات الخاص بالهدف 209 :تحسين التصرف في وسائل النقل

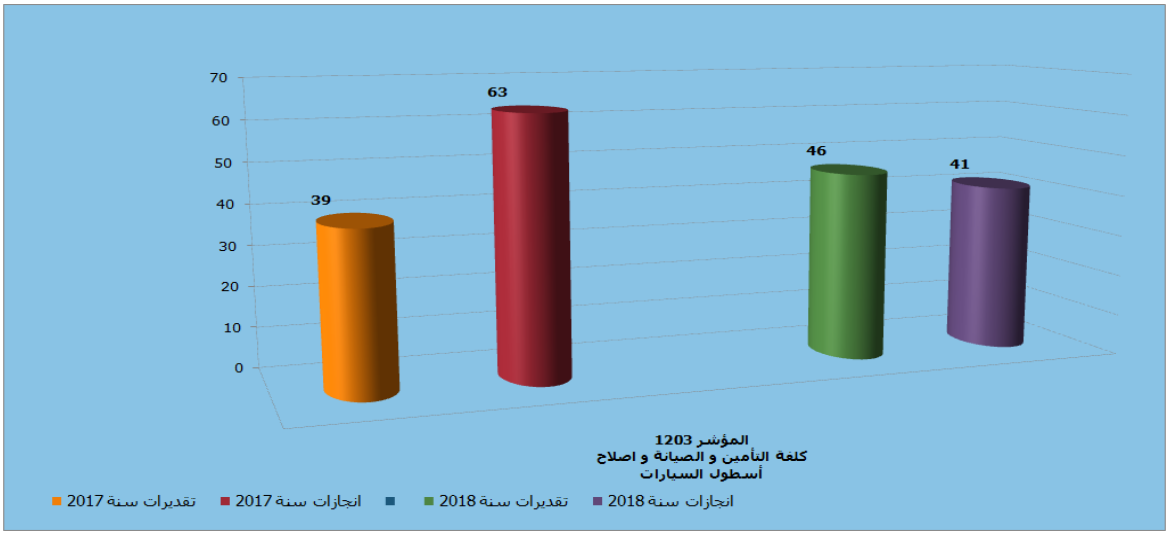

مقارنة بين الأنشطة المبرمجة و الأنشطة المنجزة:

المجال	النشاط	التقديرات (أ.د)	الإنجازات (أ.د)
كلفة التأمين و الصيانة و اصلاح أسطول السيارات	تأمين وسائل النقل	6	10
	شراء عجل و بطاريات	40	31
	اقتناء زيت		
	كلفة الإصلاح-يد عاملة		
	كلفة صيانة و اصلاح		
	شراء قطع غيار		

- **تحليل و تفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات:**

يـــــــرتكز تحليل نتائج المؤشر على نقطة أساسية:

- المقارنة بين إنجازات سنة 2017 وإنجازات سنة 2018 : حيث يلاحظ انخفاض في مصاريف تأمين وصيانة وسائل النقل بـــ10%نتيجة اتخاذ عديد الإجراءات منها :

- القيام بالصيانة الوقائية في موعدها
- الإعتماد على منظومة لإصلاح السيارات
- جعل العلاقة مباشرة بين الميكانيكي والمكلف بأسطول السيارات وذلك بقطع كل الطرق التي من شأنها أن تكون سببا في النفقات غير الضرورية.

إضافة إلى ذلك، يلاحظ تدني عمليات الإصلاح بعد تقلص الحوادث المرورية مع اعتماد سياسة تقشفية في عمليات الصيانة الدورية للأسطول.

أدى انخفاض عدد السيارات بالضرورة إلى انخفاض ملحوظ في تكلفة اصلاحها و عموما تسعى المصلحة إلى الحفاظ على مستوى معقول من النفقات حيث ستعمل في المدى القصير على التفويت

في السيارات التي زال الإنتفاع بها و التي تستجيب إلى الشروط القانونية في الغرض، و ذلك كإجراء أساسي لتجديد الأسطول مستقبلا.

الهدف 309: إدارة الكترونية في خدمة الصناعة

- **تقديم الهدف**

تـــــعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصال الأداة الضروريّة لإصلاح وتحديث القطاع العام، بهدف إرساء إدارة أكثر نجاعة وأكثر قربا من مختلف المتعاملين معها. وهو ما يتحتّم تجسيمه من خلال تنفيذ ما جاء بإستراتيجيّة تطوير الإدارة الإلكترونية التي تسعى الإدارة بواسطتها إلى دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العمل الإداري من أجل توفير خدمات ذات قيمة مضافة لفائدة مختلف فئات المتعاملين معها.

ولبلوغ هذا الهدف ترتكز الجهود في هذا المجال على المحاور التالية:

- ضمان سلامة واستمرارية الخدمات وهو مؤشّر يهدف إلى توفير الأرضية الاتصالية الملائمة لتطوير الإدارة الإلكترونية مع اعتماد خيارات تكنولوجية تؤمن استمرارية توفير الخدمات الإدارية وتضمن سلامة المناخ المعلوماتي.
- عدد الخدمات المسداة عن بعد.
- نسبة اقبال الصناعيين على الخدمات المسداة عن بعد

المؤشرات / 1309: ضمان سلامة واستمرارية الخدمات و 2309: عدد الخدمات المسداة عن بعد و 3309 نسبة اقبال الصناعيين على الخدمات المسداة عن بعد

الهدف309 : إدارة الكترونية في خدمة الطاقة و المناجم	مؤشرات قيس الاداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017 (*)	انجازات 2017 (*)	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات 2017	تقديرات 2018 (1)	انجازات 2018 (2)	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات (1)/(2)
	المؤشر 1309 ***ضمان*** سلامة واستمرارية الخدمات	عدد	7.2	3.82	53	7.2	5.34	75%
	المؤشر 2309 عدد الخدمات المسداة عن بعد	%	22	20	91	22	20	90%
	المؤشر 3309نسبة اقبال الصناعيين على الخدمات المسداة عن بعد	نسبة	10	2	20	10	10	100%

مقارنة بين تقديرات و إنجازات مؤشري قيس الأداء1309: ضمان سلامة و استمرارية الخدمات و 2309: عدد الخدمات المسداة عن بعد و3309 نسبة اقبال الصناعيين على الخدمات المسداة عن بعد الخاصة بالهدف 309:إدارة الكترونية في خدمة الطاقة و المناجم

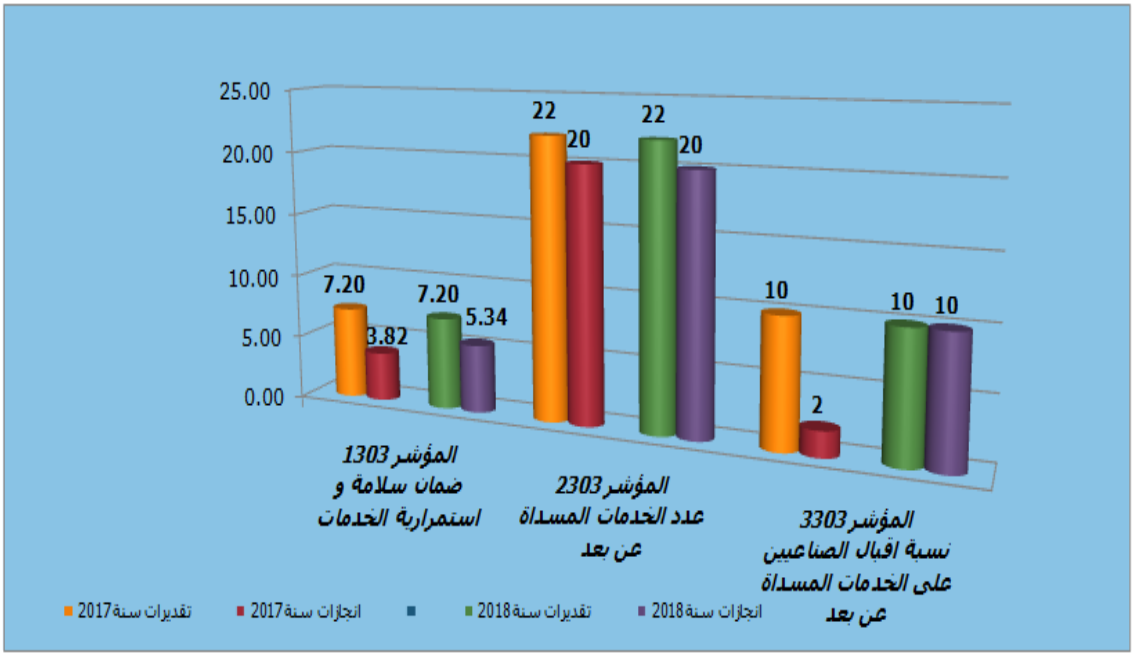

مقارنة بين الأنشطة المبرمجة و الأنشطة المنجزة:

المجال	النشاط	التقديرات (أ.د)	الإنجازات (أ.د)	ملاحظات
تطوير المؤشر العام للسلامة واستمرارية الخدمات	اقتناء منظومة لخزن المعطيات تأمين خزن المعطيات المتعلقة بالمنظومات الإعلامية	**30**	**44**	
تطوير المؤشر العام لعدد الخدمات المسداة عن بعد	اعداد كراس شروط فنية لتطوير منظومة موحدة لإيواء الخدمات على الخط	**32**	**0**	وقع التخلي على تمويل هذا البرنامج على ميزانية الوزارة باعتبار تكفل شركة TTN بإنجاز هذا المشروع في إطار الاضبارة الموحدة للتجارة الخارجية والتي تمّ تكليفها من طرف رئاسة الحكومة بالتكفل برقمنة جميع إجراءات التجارة الخارجية
	تطوير منظومة موحدة لإيواء الخدمات على الخط	**80**	**0**	
	تطوير أداء منظومة صرف المنح لتشمل مكتب تأهيل الصناعة و المراكز الفنية و المؤسسات المنتفعة	**70**	**0**	كراس الشروط في طور الإنجاز. التعهد لسنة 2019 والانجاز لسنة 2020

- **تحليل و تفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات:**

المؤشر 1309 : ضمان سلامة واستمرارية الخدمات:

مؤشر	الوحدة	إنجازات			2018
		2015	2016	2017	
Vsg	من 0 إلى 4	1.41	1.41	1.41	1.32
Vs	نسبة مائوية	50	50	70	100
Vhd	نسبة مائوية	0	0	20	20
Apb	نسبة مائوية	80	81.25	60	72
Apr	نسبة مائوية	26	72	85	90
ضمانسلامةواستمراريةالخدمات	من 0 إلى 10	3.74	3.94	4.66	5.34

الـــملاحظ أنّ المؤشر يتطوّر بنسق تصاعدي مما يعكس جهود الإدارة في هذا المجال خاصة بالنسبة لسنة 2018 حيث تمّ اقتناء منظومة الخزن والتي ساهمت في تطوير مؤشر الخزن Vs من 70% الى 100%.

ولتحسين المؤشر تتجه الإدارة الى تعزيز الموارد البشرية المختصة في مجال السلامة وتقنيات نظم التشغيل.

المؤشر 2309 :عدد الخدمات المسداة عن بعد:

تـــتجّه جهود الإدارة إلى إعطاء الأولويّة لتطوير المزيد من الخدمات عن بعد وذلك تنفيذا للإستراتيجيّة الوطنيّة للإدارة الالكترونية التي تهدف إلى تطوير أكبر عدد ممكن من الخدمات عن بعد ذات جودة ومردودية عالية. وفي هذا الاطار تتجه الإدارة العامة للصناعات المعملية لوضع 7 خدمات عن بعد بالتنسيق مع شبكة تونس للتجارة TTN خلال سنة 2019

المؤشر 3309 :نسبة اقبال الصناعيين على الخدمات المسداة عن بعد:

بـــالنسبة للسنوات 2018 و2019 من المتوقّع تسجيل نسبة نمو ذات وتيرة متصاعدة. ويعود ذلك بالأساس إلى استناد الإدارة على تقارير المشروع التشاركي لتقييم ومراجعة الإجراءات الإداريّة التي لها علاقة بمناخ الأعمال واستبيان تقييم الخدمات عن بعد حيث ستعطى الأولويّة لتطوير خدمات طبقا لحاجيات الصناعيين والمستثمرين.

الهدف 409 : تفعيل إجراءات الإصلاح الإداري وتحسين علاقة المواطن بالإدارة

- **تقديم الهدف**

- تقليص الوثائق الإدارية إلى الحد الأقصى لتسهيل قضاء حاجيات المواطنين المرتبطة بالإدارة

- تدعيم الثقة بين المواطن و الإدارة

المؤشرات/ 1409عدد الإدارات العامة المنخرطة في منظومة إيزو أو علامة أخرى و2409 عدد مشاريع الإصلاح الإداري المنجزة و3409 عدد الوثائق الموضوعة على ذمة المواطن

الهدف 403 : تفعيل إجراءات الإصلاح الإداري وتحسين علاقة المواطن بالإدارة	مؤشرات قيس الاداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017 (*)	انجازات 2017 (*)	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات 2017	تقديرات 2018 (1)	انجازات 2018 (2)	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات (1)/(2)
	المؤشر 1409 عدد الإدارات العامة المنخرطة في منظومة إيزوأوعلامةأخرى	عدد	8	7	87.5%	7	7	%100
	المؤشر 2409 عدد مشاريع الإصلاح الإداري المنجزة	عدد	4	4	100%	4	4	% 4
	المؤشر 3409 عدد الوثائق الموضوعة على ذمة المواطن	عدد	265	189	%71	142	144	%.101

مقارنة بين تقديرات و إنجازات مؤشرات قيس الأداء/ 1403: عدد الإدارات العامة المنخرطة في منظومة إيزو" أو علامة أخرى و2403 : عدد مشاريع الإصلاح الإدارية المنجزة و 3403 :عدد الوثائق الموضوعة على ذمة المواطن الخاصة بالهدف 403 تفعيل إجراءات الإصلاح الإداري و تحسين علاقة المواطن بالإدارة

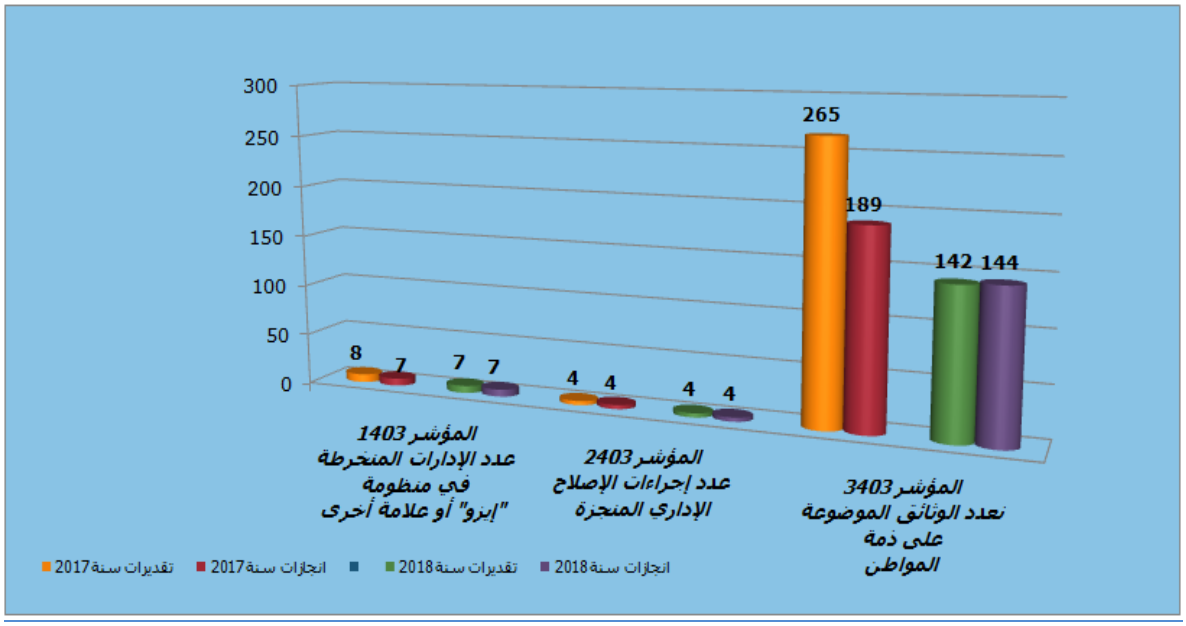

- تحليل و تفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات:

المؤشر 1409عدد الإدارات العامة المنخرطة في منظومة إيزو أو علامة أخرى:

تـــمّ إصدار مقرر إرساء نظم الجودة بتاريخ 19 فيفري 2018 لإرساء علامة الجودة 9001 صيغة 2015 بـــ6 إدارات عامة إضافة إلى علامة الجودة مرحبا، وقد تمّ خلال سنة 2018 إنجاز عمليات التكوين والمواكبة الضرورية لإرساء العلامة. ومن المرتقب إتمام عمليات التدقيق ومنح العلامة قبل موفّى سنة 2019 وبذلك يكون العدد الجملي لنظم الجودة التي تمّ الشروع في إرسائها بالوزارة 7 نظم.

المؤشر2409 عدد مشاريع الإصلاح الإداري المنجزة:

1- تحيين السجّل الإلكتروني الموجّه للعموم ؛
2- إعادة جرد البيانات الخاصة ببوّابة البيانات المفتوحة واستكماله ليشمل 180 إجراء يهمّ الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة ؛
3- تحيين دليل الإجراءات الخاص بإحداث المؤسسات والتشجيعات المرصودة وفقا لقانون الإستثمار الجديد والنصوص التطبيقية الصادرة في الغرض ؛
4- إعادة هندسة الإجراءات باستخدام التكنولوجيات الرقمية من خلال رقمنة الإجراءات الإدارية، وتمّ خلال سنة 2018 متابعة الإنتقال من الطور التجريبي إلى طور الإستغلال الفعلي للإجراءات التي تمّت رقمنتها.

المؤشر 3409 عدد الوثائق الموضوعة على ذمة المواطن:

هـــناك نقلة نوعية من حيث المحافظة على مكاسب السجلّ الإلكتروني وتحيين الإجراءات على التطبيقة الإعلامية المحدثة في الغرض والمرتبطة مباشرة بالسجلّ الإلكتروني في عمليات

التحيين. وقد تمّ إضافة وثيقتين ليرتفع العدد من 142 إلى 144 إجراء موضوع على ذمّة المواطن بالسجلّ الإلكتروني، يهم الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة ؛

جزء الطاقة و المناجم و الطاقات المتجددة

6 ـالمحور السادس :برنامج القيادة والمساندة (الطاقة والمناجم)

رئيس البرنامج: السيد عبد المنعم السعداوي

ـمدة توليه المهمة :ابتداءا من سبتمبر 2018

6.1 التقديـــــم العـــام للبرنامج:

6.1.1 هيكلة البرنامج:

يـــشتمل هذا البرنامج على 4 أهداف ويغطي الهياكل الإداريّة التالية :

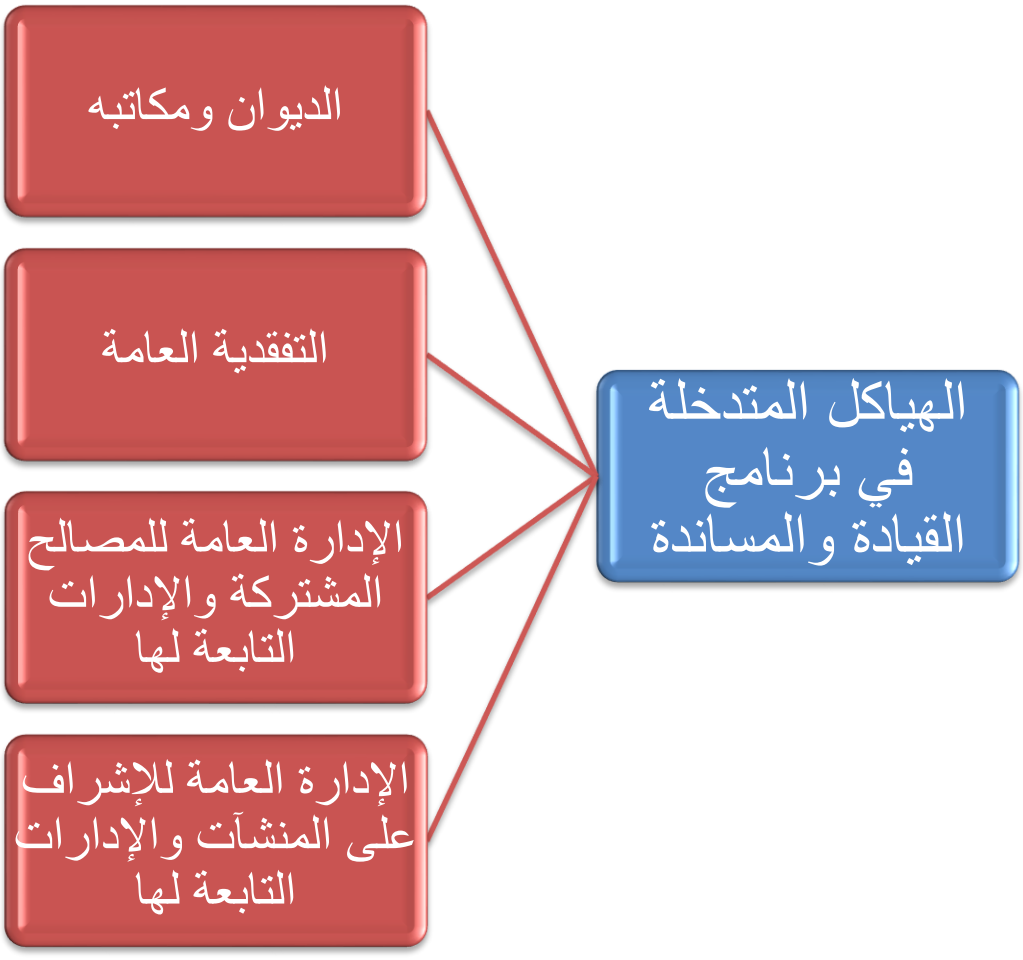

6.1.2 إستراتجية البرنامج:

يـــمثّل برنامج القيادة والمساندة بحكم طبيعة مشمولات الهياكل الإداريّة المنتمية إليه وتغطيته الأفقيّة لحاجيات وزارة الطاقة و المناجم و الطاقات المتجددة الرّافد الأساسي لبقيّة البرامج. كما يندرج هذا البرنامج ضمن منظومة النهوض بالموارد البشريّة باعتبارها العنصر الرئيسي لتأهيل الإدارة وتطوير جودة خدماتها من جهة و ممارسة الوزارة لصلاحياتها باعتبارها سلطة الإشراف على التصرف في المنشآت ذات المساهمات العمومية العاملة في القطاعات التي تشرف عليها من جهة أخرى.

إنّ الأهداف التي تمّ ضبطها لهذا البرنامج تندرج في إطار التوجهات الوطنيّة لتأهيل الموارد البشريّة والمعرفيّة وتحسين جودة الخدمات الإداريّة كما تشمل دعم مبادئ الحوكمة و الشفافية وحسن التصرف ومقاومة الفساد بالمؤسسات و المنشآت العمومية وذلك عبر التركيز على المحاور التالية :

1. **تنمية القدرات والمهارات المهنيّة،**
2. **دعم الثقافة المعلوماتيّة واستغلال التكنولوجيا الحديثة،**
3. **دعم مبادئ الحوكمة و الشفافية و حسن التصرف**
4. **مزيد الإنخراط في المجهود الوطني لمقاومة الفساد .**

أهداف ومؤشرات قيس الأداء لبرنامج القيادة والمساندة:

الهدف 109 : **تطوير الموارد البشريّة**	**المؤشر 1109**	**نسبة المنتفعين بالتكوين**
	المؤشر 2109	نسبة التأطير
الهدف 209 : **تحسين أداء المتصرفين في المؤسسات الخاضعة لاشراف الوزارة من حيث تطبيق قواعد الحوكمة الرشيدة ومقاومة الفساد**	المؤشر 1209	نسبة التغطية الرقابية للمؤسسات و الهياكل
	المؤشر 2209	نسبة انجاز الإصلاحات المضمنة بالتقارير الرقابية
الهدف 309 : **دعم مبادئ الحوكمة و الشفافية و حسن التصرف و مقاومة الفساد بالمؤسسات و المنشآت العمومية**	المؤشر 1309	عدد عقود البرامج المنجزة
	المؤشر 2309	عدد عقود الأهداف المنجزة
الهدف 409 : **إدارة الكترونية في خدمة الطاقة و المناجم**	المؤشر 1409	ضمان سلامة و استمرارية الخدمات
	المؤشر 2409	نسبة حوسبة وظائف الإدارة

6.2 تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج :

إستكمال تدعيم إجراءات السلامة لمبنى بانوراما و إيجاد حلول للمشاكل العالقة منذ سنة 2017 :

- تجهيز الوزارة بجهاز مراقبة الولوج (contrôle d'accès) إلى الفضاءات الفنية
- تجهيز المبنيين بكاميراءات مراقبة متطورة في كل الفضاءات المشتركة في الداخل والخارج
- إيجاد حلول لضيق المجال الذي يعاني منع أعوان و إطارات الوزارة
- استكمال تهيئة الطابق السفلي
- تجديد أسطول السيارات بصفة تدريجية
- العمل على تركيز بعض الإدارات التي لم يخصص لها مكاتب

التنظيموالمناهجوالإعلامية:

1- الأسطول والشبكة:

- تثبيت منظومة IBM Tivoli Storage للقيام بالتخزين الدوري للمعلومات وقواعد البيانات لضمان استمرارية العمل.

2- المنظومات الإعلامية:

- تعميم موزع البريد الالكتروني: الانطلاق في تجربة منظومة Intranet (CNI) بصفة موازية لمنظومة Lotus Notes

6.3 نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018 :

6.3.1 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة(إع الدفع)

الوحدة : 1000 د

بيان النفقات	تقديرات 2018 (ق.م الأصلي)	تقديرات 2018 (ق.م التكميلي + اعتمادات تكميلية + تحويل اعتمادات من باب النفقات الطارئة) (1)	إنجازات 2018 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ (1)-(2)	نسبة الإنجاز %
نفقات التصرّف	**3,823**	**3,823**	**3,665**	**158-**	**95.87%**
التأجير العمومي	2,169	2,169	2,069	100-	95.39%
وسائل المصالح	1,531	1,531	1,538	7	100.46%
التدخل العمومي (منح الوداية)	123	123	58	65-	47.15%
نفقات التنمية	**370**	**310**	**208**	**102-**	**67.10%**
إستثمارات مباشرة	**370**	**310**	**208**	**102-**	**67.10%**
على الموارد العامة للميزانية	370	310	208	102-	67.10%
التجهيزات الإدارية (وسائل نقل)	175	175	158	17-	90.29%
التجهيزات الإدارية (تجهيزات مختلفة)	20	20	19	1-	95.00%
البرامج الإعلامية (المخطط المديري للإعلامية)	170	110	31	79-	28.18%
مصاريف مختلفة (إرساء علامة الجودة)	5	5	0	5-	0.00%
المجموع	**4,193**	**4,133**	**3,873**	**-260**	**93.71%**

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية برنامج القيادة والمساندةلسنة 2018

التوزيع حسب طبيعة النفقة

التقديرات و الإنجازات

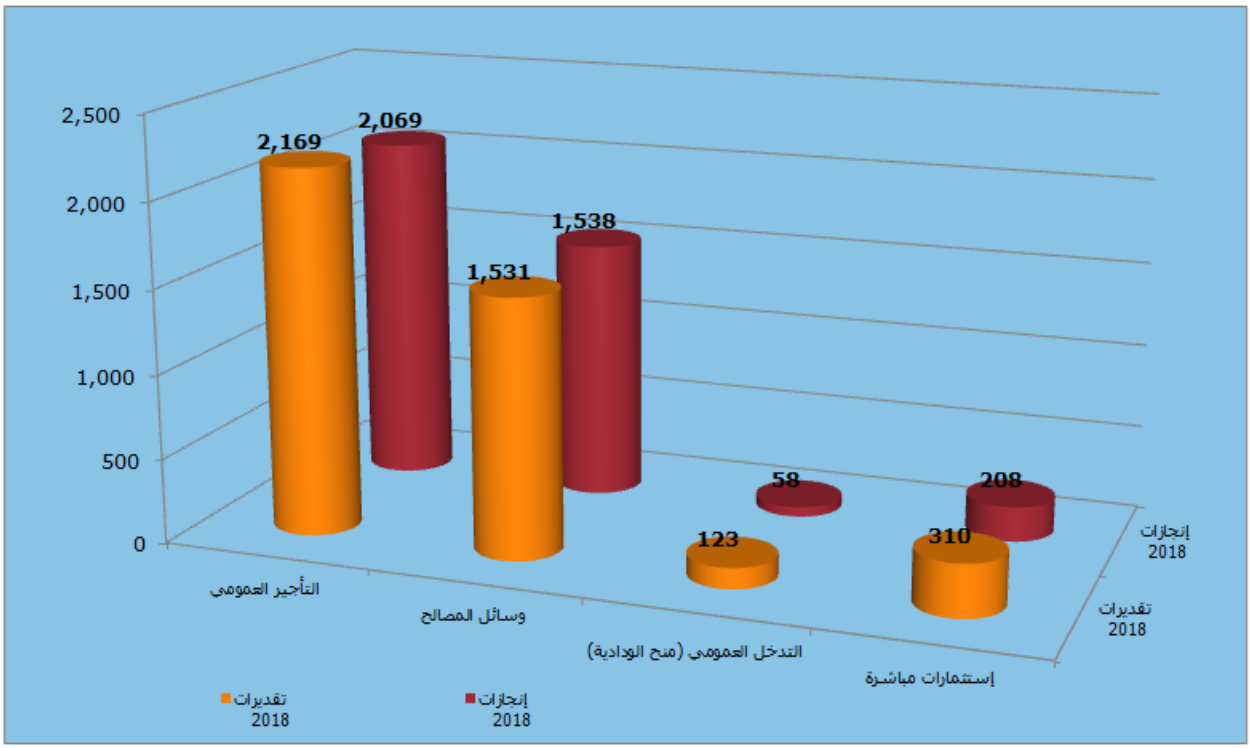

نسبة الإنجاز

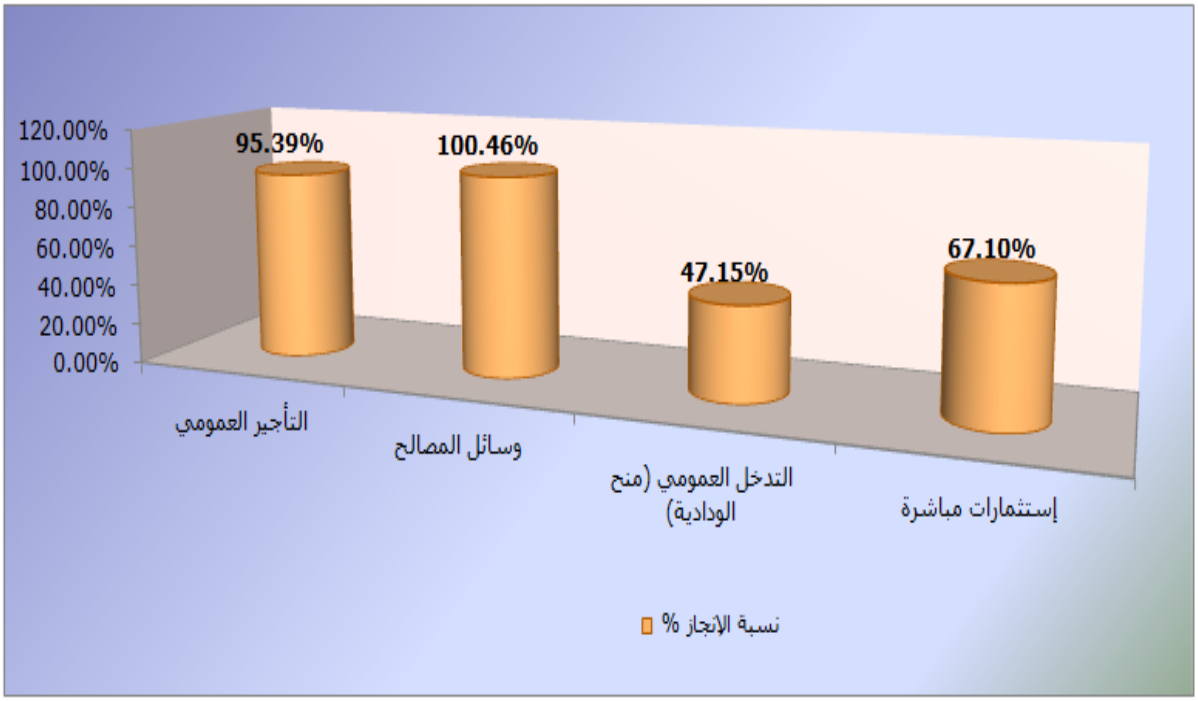

نفقات الإستثمارات المباشرة

التقديرات و الإنجازات

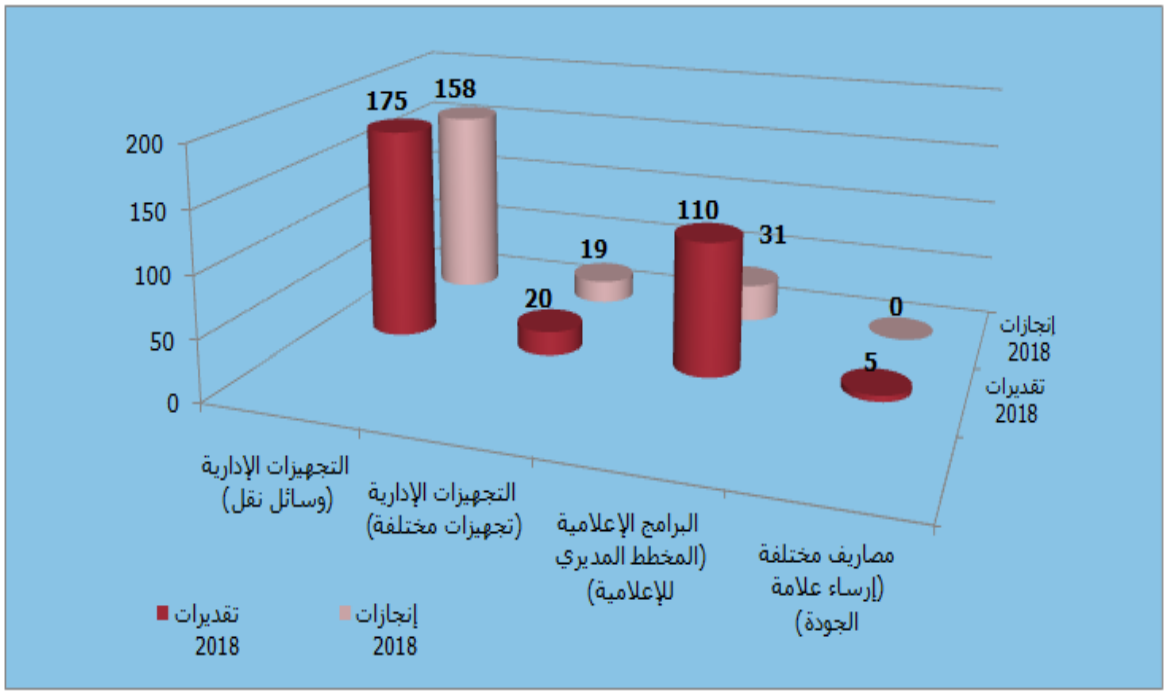

نسبة الإنجاز

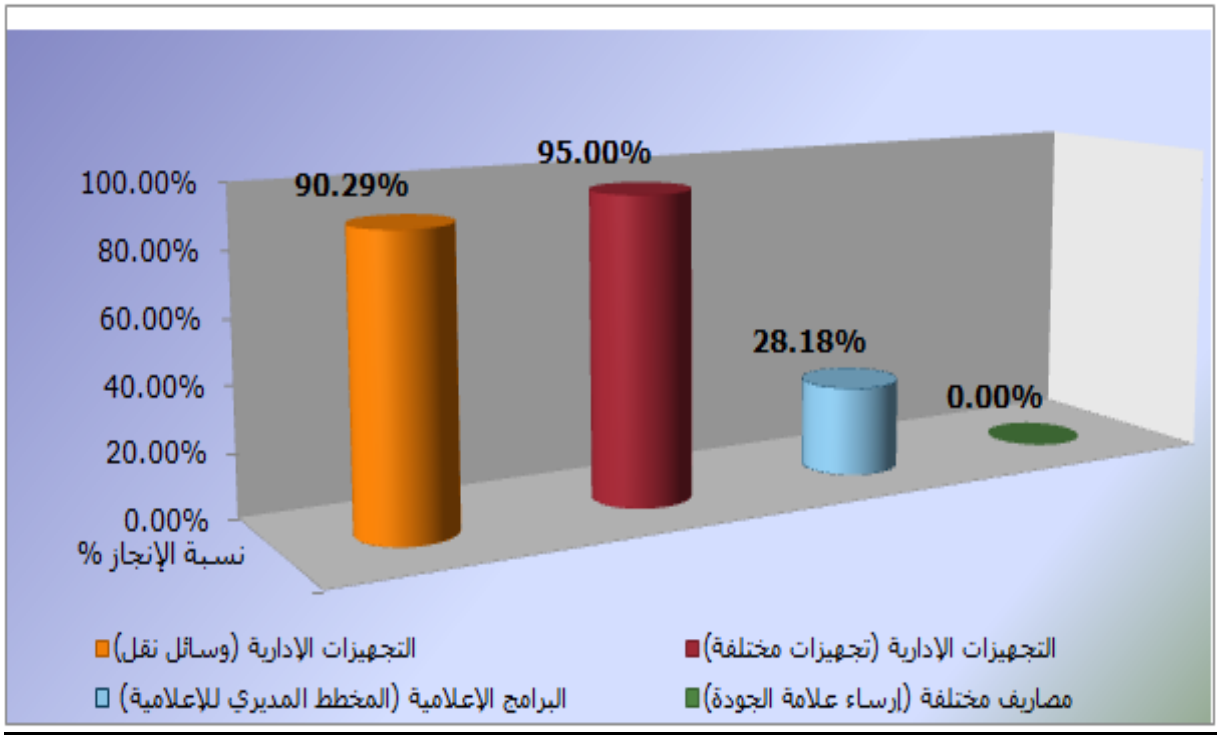

6.3.2 تقديم لنتائج القدرة على الأداء و تحليلها:

الهدف 109 : تطوير الموارد البشرية

- تقديم الهدف :

تـــــــأهيل الموظفين بتنمية المعارف والمهارات والقدرات لإنجاز مسؤوليات العمل بصورة ناجعة ومباشرة

المؤشر 1109 : نسبة المنتفعين بالتكوين و المؤشر 2103 نسبة التأطير

الهدف 109 : تطوير الموارد البشرية	مؤشرات قيس الاداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017 (*)	انجازات 2017 (*)	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات 2017	تقديرات 2018 (1)	انجازات 2018 (2)	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات (1)/(2)
	المؤشر 1109 نسبة المنتفعين بالتكوين	%	47	38.46	81.83	75	71.85	95
	المؤشر 2109 نسبة التأطير	%	66	50	75	75	66.66	88

مقارنة بين تقديرات و إنجازات مؤشر قيس الأداء/ 1103: نسبة المنتفعين بالتكوين و 2103 نسبة التأطير الخاص بالهدف: 103 تطوير الموارد البشرية

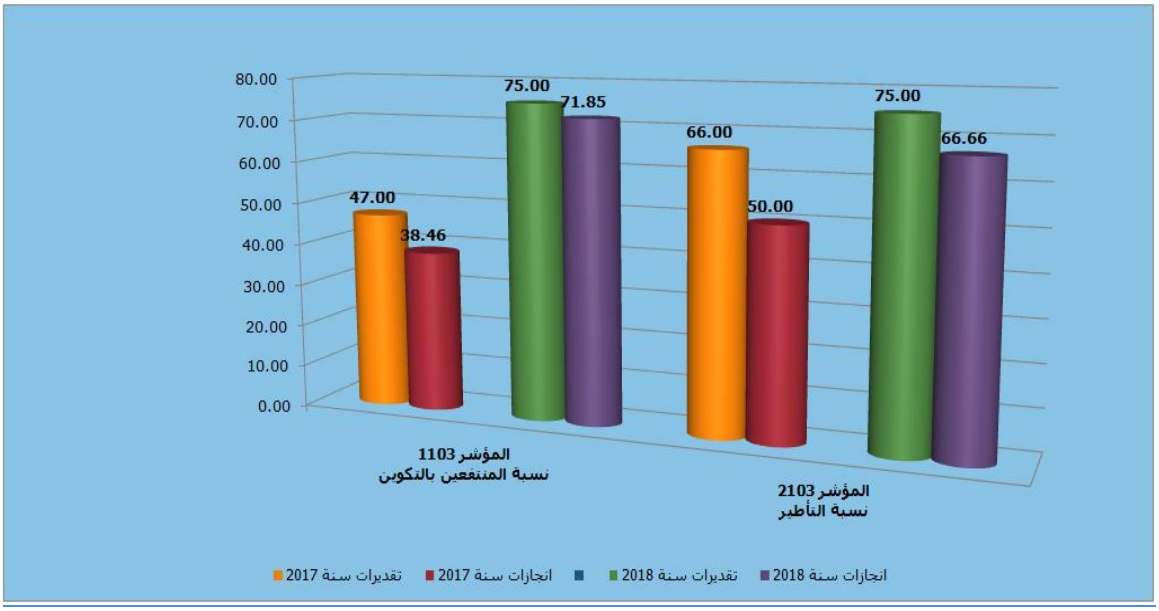

مقارنة بين الأنشطة المبرمجة و الأنشطة المنجزة

المجال	النشاط	التقديرات (أ.د)	الإنجازات (أ.د)
تطوير مؤشر نسبة المنتفعين بالتكوين	التكوين في عدة مجالات	9	4،463

يـــــفسر الفارق بين التقديرات و الإنجازات خاصة بنقطة أساسية:

- استشارة غير مثمرة في مجال الإعلامية.

- تحليل و تفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات:

تـــم تحقيق اكتفاء نوعي في نسبة الأعوان الذين تم تكوينهم بالرغم من تراجع نسبة الانجازات وهذا يعود بالأساس الى الحاق مصالح وزارة الطاقة و المناجم و الطاقات المتجددة بوزارة الصناعة و المؤسسات الصغرى و المتوسطة .

الهدف 209 : تحسين أداء المتصرفين في المؤسسات الخاضعة لاشراف الوزارة من حيث تطبيق قواعد الحوكمة الرشيدة ومقاومة الفساد:تقديم الهدف

الـــعمل من خلال أعمال الرقابة على الكشف عن الاخلالات التي تتعارض مع القوانين والتراتيب الجاري بها العمل وتتنافى مع قواعد الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد بما يساهم في مساعدة المتصرفين على حسن الآداء وتطبيق قواعد التصرف السليم بالهياكل التابعة لهم.

المؤشر 1209 : نسبة التغطية الرقابية للمؤسسات و الهياكل و المؤشر 2209 نسبة انجاز الإصلاحات المضمنة بالتقارير الرقابية

الهدف 209 : تحسين أداء المتصرفين في المؤسسات و الخاضعة لاشراف الوزارة من حيث تطبيق قواعد الحوكمة الرشيدة و مقاومة الفساد	مؤشرات قيس الاداء	وحدة المؤشر	تقديرات2017 (*)	انجازات 2017 (*)	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات 2017	تقديرات 2018 (1)	انجازات 2018 (2)	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات (1)/(2)
	المؤشر 1209 نسبة التغطية الرقابية للمؤسسات و الهياكل	%	10	5	% 50	30	15	% 50
	المؤشر 2209 نسبة انجاز الإصلاحات المضمنة بالتقارير الرقابية	%	*20*	*15*	% 75	*50*	*40*	% 80

مقارنة بين تقديرات و إنجازات مؤشر قيس الأداء/ 1203نسبة التغطية الرقابية للمؤسسات و الهياكل و المؤشر 2203 نسبة انجاز الإصلاحات المضمنة بالتقارير الرقابية الخاصة بالهدف 203 تحسين أداء المتصرفين في المؤسسات الخاضعة لاشراف الوزارة من حيث تطبيق قواعد الحوكمة الرشيدة و مقاومة الفساد

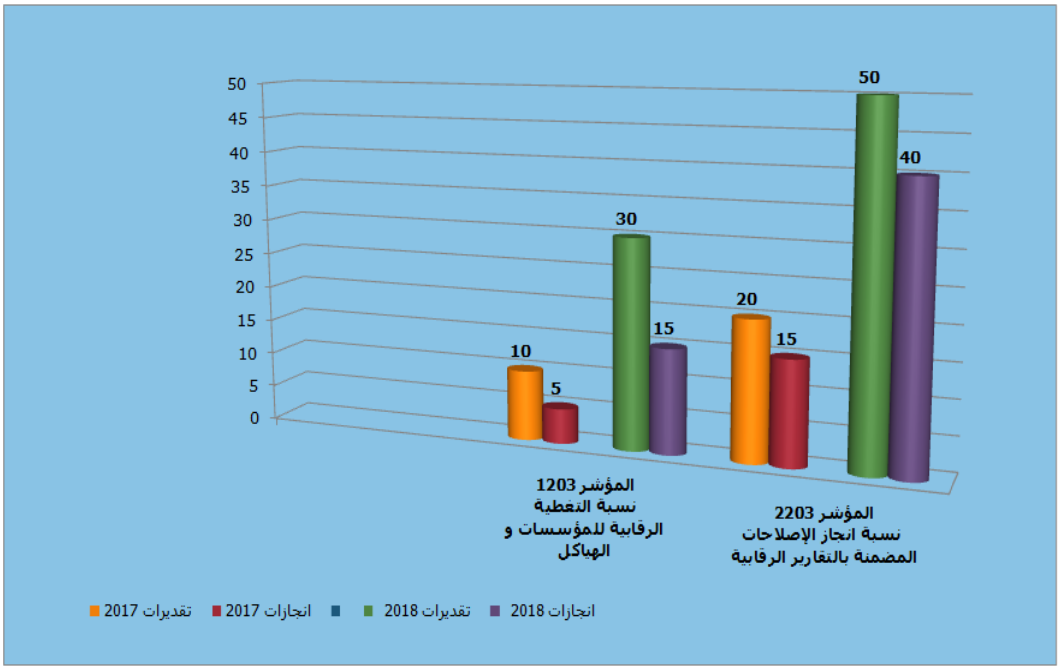

مقارنة بين الأنشطة المبرمجة و الأنشطة المنجزة:

المجال	النشاط	التقديرات (أ.د)	الإنجازات (أ.د)
تحسين أداء المتصرفين في المؤسسات الخاضعة لاشراف الوزارة من حيث تطبيق قواعد الحوكمة الرشيدة و مقاومة الفساد	برمجة أولية لانتداب 02 إطار	**0**	**0**
	برمجة أولية لانتداب إطار		

ـ تحليل و تفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات:

يـــرجع عدم تحقيق النتائج المرجوة إلى حجم العرائض الكبير الذي ساهم في تسخير كافة اطارات التفقدية للقيام بمهام البحث واعطائها الأولوية (الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، مجلس النواب، القطب القضائي ...) وبالتالي التأخير في انجاز المهام الرقابية الاعتيادية أو تباطئها كما تم تسجيل مغادرة اطار بخطة مدير لإطارات التفقدية والحاجة إلى اطار يكون متفرغا لمتابعة الملاحظات الواردة بتقارير الرقابة الخاصة وجملة الاصلاحات المتخذة في شأنها مع الهياكل المعنية.

الهدف 309: دعم مبادئ الحوكمة و الشفافية و حسن التصرف و مقاومة الفساد بالمؤسسات و المنشآت العمومية

- تقديم الهدف

فـــــي ظل تدهور الوضعية المالية لجل المنشآت والمؤسسات العمومية بالبلاد، تعمل الوزارة، بالتوازي مع المجهودات الوطنية لإعادة هيكلة وتطوير المنشآت والمؤسسات العمومية، على دعم مبادئ الحوكمة والشفافية و حسن التصرف و مقاومة الفساد بالمؤسسات و المنشآت العمومية تحت اشرافها.

في هذا الإطار، تمثل عقود البرامج وعقود الأهداف آلية تعاقدية متوسطة المدى (5 سنوات) تمكن من متابعة المنشآت والمؤسسات تحت الإشراف من حيث النشاط وقدرتها على الأداء من خلال تحديد أهداف تتلائم مع خصائص ووضعية كل منشأة تنعكس على الميزانيات التقديرية لها ويتم متابعة التقدم في انجازها من خلال اجتماعات دورية تنعقد في الغرض.

المؤشران / 1309عدد عقود البرامج المنجزة و 2309عدد عقود الأهداف المنجزة

الهدف 303 دعم مبادئ الحوكمة و الشفافية و حسن التصرف و مقاومة الفساد بالمؤسسات و المنشآت العمومية	مؤشرات قيس الاداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017 (*)	انجازات 2017 (*)	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات 2017	تقديرات 2018 (1)	انجازات 2018 (2)	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات (1)/(2)
	المؤشر 1309 عدد عقود البرامج المنجزة	عدد	4	2	%50	2	0	%0
	المؤشر 2309 عدد عقود الأهداف المنجزة	عدد	0	0	..	2	0	%0

مقارنة بين تقديرات و إنجازات مؤشري قيس الأداء/ 1309عدد عقود البرامج المنجزة و 2309عدد عقود الأهداف المنجزة الخاصة بالهدف 309دعم مبادئ الحوكمة و الشفافية و حسن التصرف و مقاومة الفساد بالمؤسسات و المنشآت العمومية

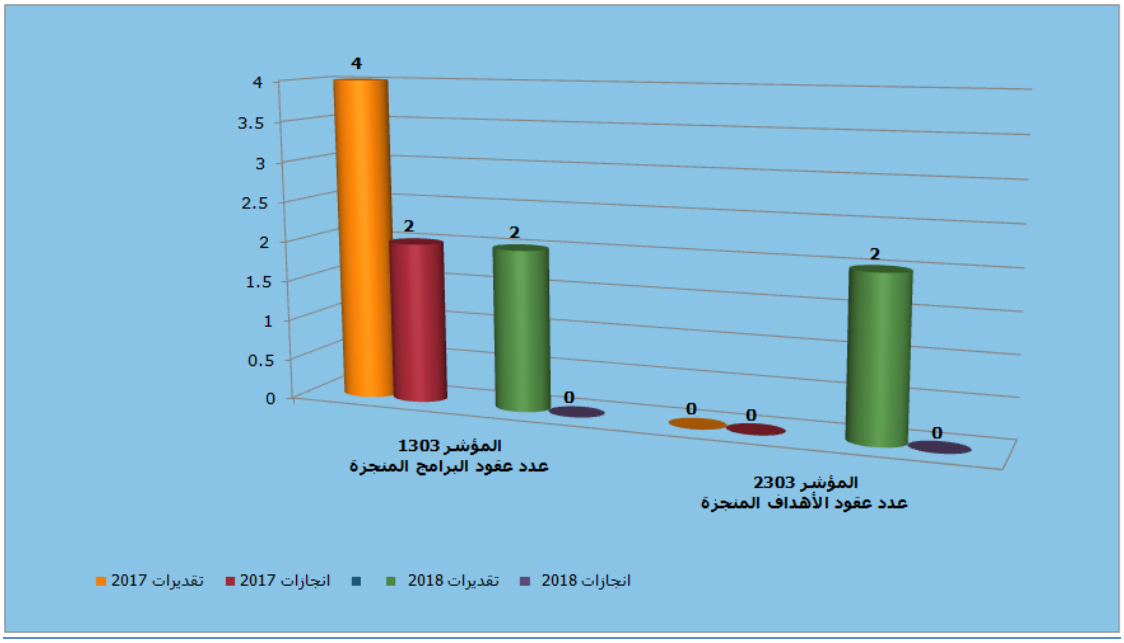

مقارنة بين الأنشطة المبرمجة و الأنشطة المنجزة:

المجال	النشاط	التقديرات (أ.د)	الإنجازات (أ.د)
عدد عقود البرامج المنجزة	جلسات عمل ومناقشات تضم ممثلي المنشآت المعنية والإدارات الفنية بالوزارة والوزارات المتداخلة (رئاسة الحكومة والمالية والتنمية والإستثمار والتعاون الدولي) ، وذلك لضبط المؤشرات التي سيتم ادراجها في عقود البرامج وعقود الأهداف في مرحلة أولى ومتابعة هذه العقود في مرحلة ثانية.	إن الأنشطة المبرمجة لا تقتضي كلفة تبوب بالميزانية، بإستثناء كلفة إنتداب إطارين لتعزيز الإدارة العامة حتى يتسنى لها إعداد ومتابعة هذه العقود على أحسن وجه. في المقابل إقتضى منشور السيد رئيس الحكومة عدد 14 بتاريخ 16 أفريل 2018 عدم إقرار انتدابات جديدة بإستثناء خريجي مدارس التكوين ، وعليه تم إقتراح طلب إنتداب اطارين من خريجي المدرسة الوطنية للإدارةإن أمكن ذلك	لم يتم إنتداب أي إطار.
عدد عقود الأهداف المنجزة			

- **تحليل و تفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات:**

المؤشر1309 : عدد عقود البرامج المنجزة و المؤشر 2309 : عدد عقود الأهداف المنجزة:

تـــم التوقف عن العمل بآلية عقود البرامج وعقود الأهداف خلال الفترة 2011-2015 وذلك في ظل غياب مخطط خماسي للتنميةتبعا لما شهدته البلاد من أحداث خلال تلك الفترة.

-تم خلال سنة 2017، إمضاء عقدي تحسين أداءللفترة 2016-2020 بين الدولة ممثلة في وزارة الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة من جهة والشركة التونسية للكهرباء والغاز والشركة التونسية لصناعات التكرير من جهة أخرى، وذلك في إطار تعهدات الدولة تجاه صندوق النقد الدولي.

تجدر الإشارة في السياق ذاته إلى أنه قد تم بتاريخ 23 جانفي 2018 إمضاء ملحقين لهذين العقدين، كما يتم في إطار متابعة هذه العقود عقد اجتماعات بصفة دورية تضم كل من ممثلي الوزارة والمنشأة المعنية ورئاسة الحكومة وزارة المالية يتم على اثرها رفع تقرير إلى مجلس إدارة كل منشأة بخصوص مدى تقدم إنجاز هذه العقود.

- قامت الإدارة العامة خلال نفس السنة (2017) بمكاتبة كافة المنشآت والمؤسسات العمومية تحت إشراف الوزارة قصد دعوتها لإعداد عقود برامج وعقود أهداف وذلك بهدف تعميم ما تم العمل به مع الشركتين المذكورتين وإعادة تفعيل العمل بالآلية التعاقدية خاصة وأنه قد تمت المصادقة على المخطط التنموي 2016-2020 بمقتضى القانون عدد 28 لسنة 2017.

- تبعا لذلك قامت شركة جبل الجريصة و الشركة التونسية لأنبوب الغاز العابر للبلاد التونسية ومؤخرا الشركة الوطنية لتوزيع البترول بإحالة مشاريع عقود برامج على الوزارة قصد مناقشتها، كما انطلق كل من المجمع الكيميائي التونسي وشركة فسفاط قفصة بعرض مشروعي عقدي أهداف على أنظار مجلسي إدارتهما.

في المقابل، تمت افادتنا عديد المرات من قبل مصالح السيد الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف بالإصلاحات الكبرى بأنه من المزمع إصدار منشور من السيد رئيس الحكومة قصد إعادة تأطير وتعميم هذه الآلية على كافة المنشآت والمؤسسات العمومية. وبالتالي طلب التريث في استكمال و متابعة الإجراءات المتخذة إلى حين إصدار المنشور المذكور وهو ما يفسر عدم إنجاز كافة العقود المبرمج امضائها سنة 2017(4/2) وعدم إنجاز العقود المبرمجة لسنة 2018.

⬅بخصوص المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2020 :

في صورةعدم إصدار المنشور المنتظر خلال هذه السنة فإن إعتماد هذا المؤشر سيصبح من غير ذي جدوى باعتبار ارتباطه بمخطط التنمية الخماسي الممتد من سنة 2016 إلى سنة 2020.

إلا أنه تمت الإفادة عديد المرات من قبل مصالح السيد الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف بالإصلاحات الكبرى بأن فكرة إصدار المنشور لا تزال قائمة.

وعليه في صورة عدم إصداره قبل الإنطلاق في إعداد المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2020 ، سيتم النظر في إعتماد "مدى تقدم إنجاز التعهدات المدرجة في عقدي تحسين أداء

STEG و STIR" كمؤشر قيس أداء ضمن المشروع السنوي للقدرة على الأداء بعنوان لسنة 2020.

الهدف 409: إدارة الكترونية في خدمة الطاقة و المناجم

- تقديم الهدف

تـــــــعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصال الأداة الضروريّة لإصلاح وتحديث القطاع العام، بهدف إرساء إدارة أكثر نجاعة وأكثر قربا من مختلف المتعاملين معها. وهو ما يتحتّم تجسيمه من خلال تنفيذ ما جاء بإستراتيجيّة تطوير الإدارة الإلكترونية التي تسعى الإدارة بواسطتها إلى دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العمل الإداري من أجل توفير خدمات ذات قيمة مضافة لفائدة مختلف فئات المتعاملين معها.

ولبلوغ هذا الهدف ترتكز الجهود في هذا المجال على المحاور التالية:

- ضمان سلامة واستمرارية الخدمات وهو مؤشّر يهدف إلى توفير الأرضية الاتصالية الملائمة لتطوير الإدارة الإلكترونية مع اعتماد خيارات تكنولوجية تؤمن استمرارية توفير الخدمات الإدارية وتضمن سلامة المناخ المعلوماتي.
- نسبة حوسبة وظائف الادارة.

المؤشران / 1409: ضمان سلامة واستمرارية الخدمات و 2409: نسبة حوسبة وظائف الإدارة

الهدف 409 : إدارة الكترونية في خدمة الطاقة و المناجم	مؤشرات قيس الاداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017 (*)	انجازات 2017 (*)	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات 2016	تقديرات 2018 (1)	انجازات 2018 (2)	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات (1)/(2)
	المؤشر 1409 ضمان سلامة واستمرارية الخدمات	عدد	6.25	6.65	% 106	6.8	6.65	% 97
	المؤشر 2409 نسبة حوسبة وظائف الإدارة	%	30	30	% 100	50	30	% 60

مقارنة بين تقديرات و إنجازات مؤشري قيس الأداء/ 1409: ضمان سلامة و استمرارية الخدمات و 2409: نسبة حوسبة وظائف الخاصة بالهدف 409:إدارة الكترونية في خدمة الطاقة و المناجم

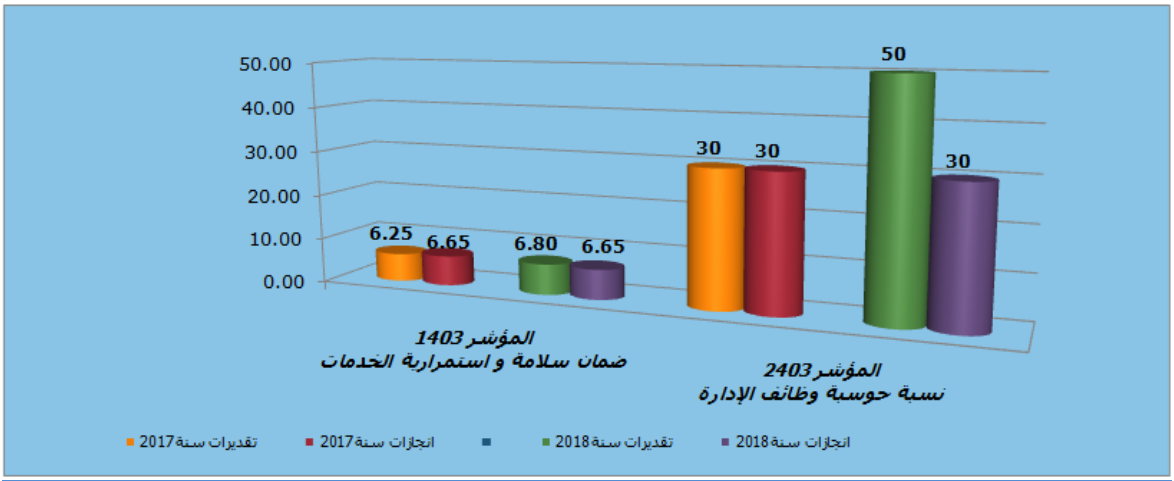

مقارنة بين الأنشطة المبرمجة و الأنشطة المنجزة:

المجال	النشاط	التقديرات (أ.د)	الإنجازات (أ.د)
تطوير المؤشر العام للسلامة واستمرارية الخدمات	Solution de gestion des logs	50	-
	02 switchs niveau 248 ports	10	-
	01 Serveur milieu de gamme	22	-
	Audit sécurité	8	-
	دراسة لتهيئة قاعة الإعلامية	5	-
تطوير المؤشر العام لنسبة حوسبة وظائف الادارة	دراسة استشرافية للانظمة المعلوماتية	50	-
	اقتناء لوازم و معدات اعلامية	25	28،572

- **تحليل و تفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات:**

المؤشر 1409 : ضمان سلامة واستمرارية الخدمات:

المـــــلاحظ أنّ المؤشر لسنة 2018 لم يبلغ التوقعات المنتظرة نظرا لنتائج الاستشارات في مجال تطوير المؤشر العام للسلامة واستمرارية الخدمات والتي لم تكن مثمرة، كما ان ادماج مصالح وزارة الطاقة و المناجم سابقا مع وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة أدى الى تعثّر انجاز بعض الاستشارات.

المؤشر 2409 : نسبة حوسبة وظائف الإدارة:

يـــعود تسجيل نفس النسبة لسنة 2018 بالنسبة لمؤشر نسبة حوسبة وظائف الإدارة الى تعطل نسق انجاز بعض المشاريع في مجال تطوير الإدارة الالكترونية تونس الرقمية 2020 (منظومةE-people, منظومة التصرف في الوثائق GEC). ومن المنتظر ان يشهد هذا المؤشر تطور كبيرا في السنتين القادمتين من خلال السعي لجعل الإدارة التونسية إدارة رقمية بالكامل .

التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء

توحيد إطار القدرة على الأداء دفعا نحو تطوير و تحسين الأداء :

فـــــــي إطار ملائمة إطار القدرة على الأداء لبرنامج القيادة و المساندة لوزارة الصناعة و المؤسسات الصغرى و المتوسطة بما ينسجم مع الأهداف الاستراتيجية العامة المشتركة بين مختلف الوزارات (فاعلية برنامج القيادة و المساندة، التحكم في كتلة الأجور، تحسين التصرف في الإعتمادات) و مواكبة للمجهود الوطني ككل و التحديات المناطة بعهدة الوزارة لدعم مبادئ الحوكمةوالشفافيةو حسن التصرف و مقاومة الفساد بمختلف الهياكل الإدارية التابعة لها أو تحت إشرافها و كذلك التوجهات الوطنية لتأهيل الموارد البشريّة والمعرفيّة وتحسين جودة الخدمات الإداريّة و مشروع اصلاح المالية العمومية ، و على اثر الحاق مصالح وزارة الطاقة و المناجم و الطاقات المتجددة بوزارة الصناعة و المؤسسات الصغرى و المتوسطة، تم سنة 2019 توحيد إطار القدرة على الأداء لبرنامج القيادة و المساندة بين جزئي "الصناعة" و "الطاقة و المناجم و الطاقات المتجددة" حيث تم في هذا الإطار :

1/ ضبط محاور استراتيجية للبرنامج تتماشى و التوجهات الوطنية و تحديات الوزارة المذكورة أعلاه:

- دعم مبادئ الحوكمة و الشفافية و حسن التصرف و مزيد الإنخراط في المجهود الوطني لمقاومة الفساد.

- تنمية القدرات والمهارات المهنيّة.

- احكام التصرف في الميزانية .

- دعم الثقافة المعلوماتيّة واستغلال التكنولوجيا الحديثة.

2/ تحديد أربعة أهداف عملياتية تتماشى و المحاور الاستراتيجية و الأهداف الاستراتيجية المشتركة للبرنامج :

- تعزيز نجاعة برنامج القيادة و المساندة

- تحسين التصرف في الموارد البشرية و تطوير الكفاءات و المهارات

- احكام التصرف اللوجستي و تطوير أدوات العمل الإداري

- تطوير إدارة إلكترونية لخدمة قطاعات الصناعة و الطاقة و المناجم

3/ **اعتماد برنامج فرعي وحيد "القيادة و المساندة"** تحقيقا لأكثر نجاعة في التصرف باعتبار طابع الوزارة كهيكل مركزي ومحدودية عدد الأعوان حيث تم ضبط سلسلة عملياتية تنسجم و تحقيق الأهداف الاستراتيجية وذلك بتنزيلها إلى أهداف عملياتية و مؤشرات قيس أداء مضبوطة تشرف عليها مجموعة متناغمة من الهياكل مكونة **لوحدة عملياتية وحيدة "القيادة و المساندة"** ومناطة بعهدتها تنفيذ الأنشطة المبرمجة للتقدم في تحقيق الأهداف .

ـ تطوير الكفاءات و الموارد البشرية:

-العمل على حسن تحديد إحتياجات التكوين بالتنسيق مع الهياكل المعنية لضمان الفاعلية والنجاعة والربط مابين عملية التكوين والأهداف الإستراتيجية .

-العمل على تطوير الانشطة التكوينية وملائمتها مع المتطلبات المهنية للأعوان واعتماد مبدأ الرسكلة قصد الرفع من قدراتهم المهنية.

- توفير ميزانية ملائمة قصد دعم خطة التكوين لتوفير الحوافز التكوينية ولشراء الامدادات والتجهيزات اللازمة.

- التطرق لإعداد منظومة متابعة وتقييم ومراقبة لضمان الجودة في التكوين والعمل على مراجعة الأنشطة المبرمجة وملائمتها لحاجيات الموظفين خاصة السلك التقني بالوزارة لتعزيز كفاءاتهم ومهارتهم وقدرتهم على الأداء.

ـ تحسين التصرف في وسائل النقل:

تعمل الوزارة على تكثيف عمليات الرقابة على السيارات الإدارية و خاصة على مستعمليها لتفادي التجاوزات التي من شأنها أن تكلف المصلحة أموال باهضة في عملية الإصلاح و الصيانة.

ـ تطوير إدارة الكترونية في خدمة الصناعة و الطاقة و المناجم:

تـــتجه الإدارة الى تعزيز الموارد البشرية المختصة في مجال السلامة وتقنيات نظم التشغيل، كما تتجه جهود الإدارة إلى إعطاء الأولويّة لتطوير المزيد من الخدمات عن بعد وذلك تنفيذا للإستراتجيّة الوطنيّة للإدارة الالكترونية التي تهدف إلى تطوير أكبر عدد ممكن من الخدمات عن بعد ذات جودة ومردودية عالية. وفي هذا الاطار تتجه الإدارة العامة للصناعات المعملية لوضع 7 خدمات عن بعد بالتنسيق مع شبكة تونس للتجارة TTN خلال سنة 2019.

ـ تفعيل إجراءات الإصلاح الإداري و تحسين علاقة المواطن بالإدارة:

ســـيتم سنة 2019 القيام بما يلي :

- تحديد إدارتين العامتين المقترح تركيز علامة الجودة إيزو9001 وسيتم تشريكهما في عمليات المواكبة والتكوين ذات الصلة. وتعزيز مكتب العلاقات مع المواطن لتيسير إرساء علامة الجودة مرحبا

- مواصلة برنامج تبسيط الإجراءات والعمل على معالجة العراقيل الإدارية والمسائل الإجرائية العالقة باعتبارها عمل يومي متواصل ومتجدد ؛

- التنسيق مع برنامج النفاذ للوثائق الإدارية و العمل على وضع النظم الأساسية وأدلة الإجراءات للعموم بالنسبة للإجراءات التي تهم هياكل وزارة الصناعة و المؤسسات الصغرى و المتوسطة والهياكل تحت الإشراف وإلحاقها بخانة خاصة بالسجل الإلكتروني ؛

- التنسيق بين السجلّ الكتروني وبوّابة البيانات المفتوحة ؛

- تطعيم بوّابة البيانات المفتوحة بإدراج حزم البيانات الجديدة التي تمّ جردها سنة 2018 والتي بلغت 180 حزمة بيانات في مجال الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة و90 حزمة بيانات في مجال الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة ؛

التنسيق في ما يتعلّق بالجوانب الخاصة بالنفاذ للمعلومة والبيانات المفتوحة من خلال مزيد تدعيم عمليات التحسيس والتكوين في مجال النفاذ إلى المعلومة والبيانات المفتوحة لمزيد دعم الشفافية وتيسير حصول المواطن على المعلومة خاصة تلك المتعلّقة بالنشر تلقائيا والواردة بالقانون الساسي للنفاذ إلى المعلومة.